

السلامة من غير المسلمين



بين الأصالة والمعاصرة

44

الإسلام وغير المسلمين

الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي

رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه
بجامعة دمشق - كلية الشريعة

دار المكيبي

الطبعة الأولى
1418 هـ - 1998 م

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع أو إخراج هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال الطباعة أو النسخ أو التصوير أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو الاختزان بالحاسبات الالكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن مكتوب من دار المكتبي بدمشق

سورية - دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا
ص. ب. ٣١٤٢٦ هاتف ٢٢٤٨٤٣٣ فاكس ٢٢٤٨٤٣٢

دار المكتبي
للطباعة والنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد : فهذا بحث حساس يبين موقف الإسلام من غير المسلمين ، سلماً وحرماً ، تعايشاً وتقاطعاً ، ويوضح مدى التسامح والاحترام والتقدير مع غير المسلمين ، خلافاً لما يتصورونه بدافع الكراهية والحقد ، والولاء لقوى خارجية معادية ، وسوء فهم للنظام الإسلامي وسموه وعدالته ورحمته بالناس قاطبة .

فهناك تصور متوارث قائم في الأذهان لدى غير المسلمين ، وعند عوام المسلمين في الماضي والحاضر ، بصدد علاقة المسلمين بغيرهم ، ألا وهو دمج نشر الدعوة

الإسلامية في أنحاء العالم - ومنها قارات آسيا وإفريقية وأوروبا - بنظام الجهاد في الإسلام ، أي أن انتشار الدعوة الإسلامية في هذه القارات الثلاث مرتبط - في حيز هذا التصور - بالمعارك الحربية التي خاضها المسلمون على مدى عشر سنوات ، بعد الهجرة من مكة إلى المدينة سنة ٦٢٢ م ، ثم استمرار هذه الفتوحات الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين ، وما تلاه من العصور الإسلامية ، وأنه لولا تلك المعارك لما انتشرت دعوة الإسلام في أنحاء الأرض .

وهذا - في واقع الأمر - خطأ واضح وخطب بين ، لأنه يجب الفصل التام بين انتشار الدعوة الإسلامية فكراً ، وعقيدة ، ومنهجاً ، وأخلاقاً ، ونظام حياة ، بالطوعية والاختيار والإقناع ، وبين اتساع البلاد الإسلامية من طريق الفتوحات ، وإحراز النصر على القوى الشريرة الغاشمة ، التي بدأت المسلمين بالحرب ، وجندت الجيوش الجرارة من مشركي العرب وشعوب الروم والفرس ، هادفة القضاء على المسلمين ، وإطفاء نور الإسلام في مهده ، وفتنة المسلمين عن دينهم ، وإيقاف الزحف الفكري والحضاري والثقافي الإسلامي .

إن انتشار الدعوة تم فعلاً بأسلوب الإقناع ، وعن طريق الاقتناع الحر الذاتي ، وبالحكمة والموعظة الحسنة ، وبجهود الوعاظ ، أو الخطباء ، والتجار ، ودعاة الإسلام ، الذين التزموا في مواقفهم ومعاملاتهم جانب القدوة الحسنة ، وضربوا المثل العالي في التحلي بغُرر الخصال ، ورفع الأخلاق ، وسلامة منطق الاعتراف بوحداية الله تعالى ، ومعجزات القرآن ، ونبي الإسلام ، وكونه خاتم النبيين .

ولم يعرف التاريخ ، على الصعيدين الجماعي والفردي ، أي حادثة إكراه أو إجبار على اعتناق الإسلام ، وإنما كان غير المسلم حراً حرة تامة في البقاء على دينه ، دون إعنات ولا مضايقة ولا قسر على تغيير عقيدته .

وأما الجهاد ، سواء في نطاق تطهير الجزيرة العربية من الشرك والوثنية أو عبادة الأوثان ، أو فيما عداها من بلاد الروم والفرس وغيرهما ، فكان في الواقع دحراً للعدوان ، وتخلصاً من الظلم والطغيان ، وتمكيناً من حرية الأديان ، وإرساءً لمعالم الحق والعدل والفضيلة ، وإعلاءً لكرامة الإنسان ، ومنعاً لأشكال وممارسات الاستعباد والتسلط والظلم جميعها ، وإنهاءً لمحاوَر الفتنة وحبك المؤامرات ضد الدين

الحق ، والاعتداء على حرمة المسلمين ، سواء في أشخاصهم وديارهم ، أو على دعواتهم ورسولهم في كل مكان ، لتبليغ الدعوة الإلهية وخاتمة الشرائع ، والحفاظ على جوهر العقيدة التي جاء بها رسل الله الكرام ، من إقرار مبدأ وحدانية الألوهية والربوبية ، والتزام طريق عبادة الله وحده ، دون أن يشوبها أي شيء ، أو شبهة ، أو لوثة من عبادة البشر ، وتقديس أولئك الحكام الجبابرة والطواغيت ، الذين استماتوا في سبيل الحفاظ على مراكز قواهم وسلطانهم وعروشهم .

وسيتبين لنا حقيقة الفرق بين انتشار الإسلام ، وبين أغراض الجهاد وموجباته ، من خلال البحوث التالية ، كما سيتبين - أيضاً - حقيقة الاجتهادات الإسلامية التي رسمت للمسلمين منهاج علاقة المسلمين بغيرهم ، في ضوء الواقع المستمر القائم على تجدد اعتداءات غير المسلمين ، ومواصلة عدوانهم ، ومتابعة تخطيطهم الدائم للثأر من المسلمين ، وطردهم من البلاد التي افتتحوها ، واستقر كيانهم في ربوعها .

ولاتزال هذه المحاولات مستمرة ، ابتداء من القرون

الوسطى ، وما شهدت من مذابح المسلمين ، وطردهم من الأندلس (إسبانيا) ، إلى طرد العرب من فلسطين ، وإقامة الكيان الصهيوني الحاقداً للبغض ، إلى مذابح المسلمين المتكررة في الهند ، وكشمير المسلمة ، والفلبين ، والصومال ، والحبشة (أثيوبيا) وأريتريا ، وأفغانستان ، وغيرها من محاولات لِمَا تنتهي بعد ، وهذا البحث يتناول خمسة محاور :

الأول - هل الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم السلم أو الحرب ؟

الثاني - أحكام الحرب وموجباتها وآثارها (الفرق بين الحرب والجهاد) .

الثالث - آثار الحرب أو أحكامها .

الرابع - متى يجنح إلى السلم ؟

الخامس - مفهوم أهل الذمة وأهل الكتاب .

المحور الأول

هل الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم السلم أو الحرب ؟

هناك اتجاهان في أساس علاقة الدولة بغيرها من الدول :
اتجاه للمذاهب الأربعة ، واتجاه آخر تمثله جماعة من العلماء .

أما الاتجاه الأول ، وهو رأي أئمة المذاهب من أهل السنة والشيعة^(١) في عصر الاجتهاد الفقهي ، أي الدور الذهبي ، وهو أواخر القرن الأول ، والثاني والثالث من الهجرة : فهو اتجاه يرى أن الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هو الحرب

(١) ابن الهمام ، فتح القدير : ٢٧٧/٤ ، ٢٨٢ ، الكاساني ، البدائع : ١٠٠/٧ ، البخاري الحنفي ، المحيط البرهاني ، مخطوط : ٢ ق ٢١٣ ب ، ابن عابدين ، رد المحتار على الدر المختار : ٢٣٩/٣ ، الميداني ، اللباب في شرح الكتاب : ١١٥/٤ ، الدردير ، الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه : ٢٦٧/٢ وما بعدها ، الشرييني ، مغني المحتاج : ٢٠٩/٤ ، ٢١٩ ، البهوتي ، كشف القناع : ٢٨/٣ ، ٣٦٣٢ ، السيد جواد العاملي ، مفتاح الكرامة : ٧/٧ .

لا السلم ، حتى يكون إيمان بالإسلام أو أمان من المسلمين لغيرهم ، وأن الإسلام يأمر بدعوة مخالفيه إلى أن يدينوا به ، وهذه الدعوة دعوتان : دعوة باللسان ، ودعوة باللسان ، وأن قتال الكفار - الذين لم يسلموا (وهم من مشركي العرب) حتى يسلموا ، وغيرهم حتى يعطوا الجزية - واجب وإن لم يبدؤوا بالعدوان ، لأن الأدلة الموجبة للجهاد لم تقيد الوجوب ببداءتهم .

فأولئك الذين دُعوا باللسان ، ويُلغوا دعوة الإسلام على وجه صحيح يتبين به الحق ، وتتكون به القناعة الفكرية والطمأنينة القلبية ، وأقيمت لهم الأدلة والبراهين ، على صحة العقيدة الإسلامية ، ولم يجيبوا الدعوة ، وجب على المسلمين دعوتهم بالسيف وقتالهم ، لقوله ﷺ : « جاهدوا المشركين بأموالكم ، وأنفسكم ، وألستكم »^(١) . يعني أن جهاد الكفار له أنواع ثلاثة :

جهاد بالمال ، وجهاد بالنفس بالقتال بالسلاح ، وجهاد

(١) حديث صحيح رواه أحمد في مسنده وأبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

باللسان بالمكافحة عن الدين ، وهجو الكافرين ، فلا يدهنون بالقول ، بل يجادلون ويغلظ عليهم .

قال ابن تيمية^(١) : الأمر بالجهاد (أي الجهاد المأمور به) منه ما يكون بالقلب كالعزم عليه ، والدعوة إلى الإسلام وشرائعه ، وإقامة الحججة على المبطل ، وبيان الحق وإزالة الشبهة ، ومنه هجو الكفار ، والرأي والتدبير فيما فيه نفع المسلمين ، والقتال بالبدن نفسه ، فيجب الجهاد بغاية ما يمكن المسلم من هذه الأمور^(٢) .

وإن كان الكفار من مشركي العرب (عبدة الأوثان) : يقاتلون حتى يقتلوا أو يسلموا ، لقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدْعُونَ إِلَيَّ قَوْمِ أُولَىٰ بِأَنَّ شِدِيدًا يُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ ﴾ [الفتح : ١٦] يعني شرع لكم جهاد أهل الأوثان وقتالهم ، فلا يزال ذلك مستمراً عليهم ، ولكن النصره عليهم ، أو يسلمون

(١) هو شيخ الإسلام بحر العلوم النقلية والعقلية ، أبو العباس أحمد تقي الدين بن عبد الحلیم بن شیخ الإسلام مجد الدین أبی البرکات عبد السلام بن تیمیة الحرانی الدمشقی الحنبلی ، مات معتقلاً بقلعة دمشق (٦٦١-٧٢٨ هـ) .

(٢) البهوتي ، كشف القناع : ٣٢/٣ .

فيدخلون في دينكم بلا قتال ، بل باختيار^(١) .

وإن كان الكفار من أهل الكتاب (اليهود والنصارى) أو من مشركي غير العرب : فيقاتلون حتى يسلموا باختيارهم ، أو يعطوا الجزية عن رضاً وطواعية ، لقوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩] والصغار : الانصياع للأحكام الشرعية ، أو التزام الأحكام .

وتشريع قتال غير المسلمين مقيد بحال القوة ، وتوفير الاستعداد اللازم للقتال ، وإعداد القوى المادية والمعنوية المحققة للنصر ، فإن كان بالمسلمين ضعف وبغيرهم قوة ، فتجوز حينئذ المسالمة المؤقتة أو الصلح والمعاهدة للضرورة ، على أن تقدر هذه الضرورة بقدرها .

أدلة أصحاب هذا الاتجاه :

استدل هؤلاء على رأيهم السابق بأدلة من القرآن الكريم ، والسنة ، والمعقول :

(١) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم : ٤ / ١٩٠ .

الأول - القرآن :

ورد في القرآن الكريم طائفتان من الآيات ، آيات القتال ، وآيات النهي عن اتخاذ الولاة ومودة غير المسلمين .

أما آيات القتال فكثيرة ، منها ما يأذن بالقتال مثل : ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ [الحج : ٣٩] ومنها ما يقرر فرضية القتال ، مثل : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ أَن تَقَاتِلَ عَلَيْهِ سَبِيلَ اللَّهِ تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ﴾ [النساء : ٧٤] ومثل : ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ﴾ [الأنفال : ٦٥] ومنها ما يأمر بقتال المشركين أمراً عاماً في كل الأماكن أتى وجدوا ، مثل : ﴿ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَبِتْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْنَاكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ [البقرة : ١٩١] ومثل : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ ابْتَدَءُوا فَلا عُدْوَانَ إِلاَّ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة : ١٩٣] قال القرطبي : « وقاتلوهم » : أمر بالقتال لكل مشرك في كل موضع ، على من رآها ناسخة . ومن رآها غير ناسخة قال : المعنى : قاتلوا هؤلاء الذين قال الله فيهم : ﴿ فَإِن قَاتَلَكُمْ ﴾ والأول أظهر ،

وهو أمر بقتال مطلق لا بشرط أن يبدأ الكفار ، دليل ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَيَكُونُ الَّذِينَ لِي اللَّهُ ﴾ وحديث : « أمرت أن أقاتل الناس . . . »^(١) ومثل : ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْضِرُوا أَعْيُنَهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ إِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة : ٥] قال بعض المفسرين : إن آية السيف هذه نسخت مائة وأربعاً وعشرين أو مائة وأربع عشرة آية ، من الآيات التي تأمر بالإعراض عن المشركين ، والصفح عنهم . واعتمد بعضهم أن آية السيف هي قوله تعالى : ﴿ وقاتلوا المشركين كافة ﴾ وقال بعضهم : إنها تطلق على كل منهما أو على كليهما^(٢) .

ومثلها آية : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة : ٣٦] وهي

-
- (١) القرطبي الجامع لأحكام القرآن : ٣٥٣/٢ .
 (٢) ابن خزيمة ، الناسخ والمنسوخ في القرآن : ٢٦٤ ، رشيد رضا ، تفسير المنار : ١٩٩/١٠ ، ابن حزم ، الناسخ والمنسوخ : ١٧٩/٢ ، ابن سلامة ، الناسخ والمنسوخ : ١٨٤ ، أبو جعفر النحاس ، الناسخ والمنسوخ : ٢٦٤ ، وفيه : نسخ بهذه الآية مائة وثلاثة عشر موضعاً من القرآن .

تأمر المسلمين بالقتال الجماعي كما يقاتلهم المشركون بصفة جماعية ، ومثلها آية : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَانَلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾

[التوبة : ١٢٣]

ومنها آية تأمر المسلمين بقتال أهل الكتاب حتى يسلموا ، أو يعطوا الجزية ، أمراً مطلقاً غير مقيد بأن يكون القتال دفعاً لعدوان ، أو دفاعاً عن النفس ، أو مقابلة قتال ، وهي : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩] .

تدل هذه الآيات المطلقة ، غير المقيدة - في الظاهر - بأي قيد ، على أن الأمر بالقتال دعوة إلى الإسلام ، وحمل للمخالفين على نبذ دينهم ، والدخول في الإسلام ، وإذا كان القتال دعوة إلى الدين ، فلا يحل تركه مع القدرة عليه بحال .

كذلك تدل بعض الآيات على أن أقل الجهاد مرة في السنة كإحياء الكعبة ، ولقوله تعالى : ﴿ أَوْلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَكَّرُونَ ﴾ [التوبة : ١٢٦] .

قال مجاهد^(١) : نزلت في الجهاد . وقال قتادة^(٢) :
يختبرون في السنة مرة أو مرتين^(٣) ، ولفعله ﷺ منذ أمر به ،
ولأن الجزية تجب بدلاً عن القتال ، وهي واجبة في كل سنة
مرة ، فكذا بدلها ، ولأن القتال فرض يتكرر ، وأقل ما وجب
المتكرر في كل سنة كالزكاة والصوم ، فإن زاد على مرة فهو
أفضل ، فهو واجب في جميع الأزمان والأماكن سوى الحرم
المكي^(٤) .

-
- (١) هو مجاهد بن جَبْرِ (٢١-١٠٤ هـ) أبو الحجاج المكي ، مولى
بني مخزوم ، تابعي ، مفسر ، من أهل مكة ، قال الذهبي :
شيخ القراء والمفسرين ، ويقال : إنه مات وهو ساجد .
- (٢) هو قتادة بن دعامة السدوسي البصري (٦١-١١٨ هـ) أبو
الخطاب ، مفسر ، حافظ ، ضريب أكمه ، قال الإمام أحمد بن
حنبل : قتادة أحفظ أهل البصرة ، مات بواسط في الطاعون .
- (٣) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم : ٤٠٣/٢ . القرطبي ،
الجامع لأحكام القرآن : ١٥٢/٨ ، ٢٩٩ .
- (٤) الشرييني ، مغني المحتاج : ٢٠٩/٤ . البهوتي ، كشف
القناع : ٣٢/٣ . الدردير ، الشرح الصغير : ٢٦٧/٣ . ابن
الهام ، فتح القدير : ٢٨٢/٤ . ابن عابدين ، الحاشية (رد
المحتار . . .) : ٢٣٩/٣ .

وأما آيات النهي عن اتخاذ الكافرين أولياء ، وعن الإلقاء إليهم بالمودة فكثيرة أيضاً ، منها قوله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران : ٢٨] ومنها قوله سبحانه : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [المائدة : ٥١] ومنها قوله عز وجل : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾ [المتحنة : ١] .

ففي هذه الآيات دلالة على أنه لا يصح أن تكون للمسلمين بغيرهم محالفة أو موالاة أو مودة أو اطمئنان وثقة ، لانطوائهم على الغدر والحقد ، وتبصيتهم الخيانة والنقض ، وانتظار الفرصة المواتية للطعن والنيل من المسلمين .

الثاني - الأحاديث النبوية الأمرة بالقتال :

حتى تتحقق الغاية وهي اعتناق الإسلام ، منها قوله ﷺ : « بعثت بين يدي الساعة بالسيف ، حتى يعبد الله تعالى وحده ، لا شريك له ، وجعل رزقي تحت ظل رمحي ، وجعل الذلة والصغار على من خالف

أمري»^(١) أي أن لل سيف المقام الأول حتى تتقرر دعوة التوحيد والإقرار بوحداية الله تعالى .

ومنها حديث : « أمرت أن أقاتل الناس ، حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله »^(٢) . وهذا يدل على أن الأمر بقتال الناس هو للدخول في الإسلام ، أي أنه طريق الدعوة إليه .

الثالث - المعقول :

وهو أن من دُعوا إلى الإسلام على وجه صحيح لا عذر لهم في البقاء على دينهم ؛ لأن الله تعالى أقام الأدلة القاطعة على وجوده ووحدايته ، وصدق رسوله محمد ﷺ ، فإذا لم يجيبوا الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ، فهم معاندون ، يأبون الحق والإذعان إليه ، فلا بدّ من حملهم على الخير

(١) حديث صحيح ، رواه أحمد ، وأبو يعلى في مسنده ، والطبراني في الكبير عن ابن عمر رضي الله عنه .

(٢) حديث متواتر صحيح رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه .

قسراً ، فإذا لم تفلح وسائل القهر ، بعد أن لم تفلح سبل الحكمة ، لم يبق إلا قتلهم ، وقاية للمجتمع من ضلالهم ، كاستئصال العضو المصاب من الجسم إذا تعذر علاجه^(١) .

يتبين من هذه الأدلة أن الجهاد فرض دائم لا يحل تركه إلا بأمان أو موادة (هدنة) إلا أن يكون الترك سبيلاً إليه ، وطريقاً للاستعداد ، حين يكون بالمسلمين ضعف ويمخالفتهم في الدين قوة ، ويتضح منها أيضاً أن أساس العلاقة ، بين المسلمين وغيرهم ، الحرب ، ما لم يطرأ ما يوجب السلم من إيمان أو أمان . وستأتي مناقشة هذه الأدلة والنتيجة التي توصلوا إليها .

وأما الاتجاه الثاني - وهو رأي جماعة من الفقهاء^(٢) ،

-
- (١) عبد الوهاب خلاف ، السياسة الشرعية : ٦٥ وما بعدها .
(٢) ابن العربي ، أحكام القرآن : ١٠٣/١ . ابن تيمية ، رسالة القتال : ١١٨/١ ، ١٢١ . ابن تيمية أيضاً ، السياسة الشرعية : ١٢٣ . ابن قيم الجوزية ، زاد المعاد : ٥٨/٢ . رشيد رضا ، تفسير المنار : ٢٠٨/٢ ، ٢١٢ ، ٤٦١ ، ١٩٩/١٠ وما بعدها .

وهم سفيان الثوري^(١) ، وسُحنون المالكي^(٢) ، وظنه قوم لابن عمر^(٣) حين رأوه مواظباً على الحج تاركاً للجهاد ، عملاً بظاهر قول النبي ﷺ : « لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا »^(٤) . وهو أيضاً رأي ابن

(١) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (٩٧-١٦١ هـ) من بني ثور بن عبد مناة ، من مضر ، أبو عبد الله ، أمير المؤمنين في الحديث ، كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى ، ولد ونشأ في الكوفة ، ومات في البصرة .

(٢) هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي الملقب بسحنون (١٦٠-٢٤٠ هـ) ، قاض ، فقيه ، انتهت إليه رئاسة العلم في المغرب ، أصله شامي ، من حمص ، ومولده في القيروان ، ولي القضاء بها سنة ٢٣٤ هـ ، واستمر إلى أن مات .

(٣) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي (١٠ ق . هـ - ٧٣ هـ) أبو عبد الرحمن : صحابي ، من أعز بيوتات قريش في الجاهلية ، نشأ في الإسلام ، فقيه محدث ، وهو آخر من توفي من الصحابة بمكة .

(٤) رواه الجماعة (أحمد وأصحاب الكتب الستة) إلا ابن ماجه عن ابن عباس ، لكن لابن ماجه منه « إذا استنفرتم فانفروا » ورواه عائشة مثله ، متفق عليه ، صحيح .

تيمية ، وتلميذه ابن قيم الجوزية^(١) ، والإمام محمد عبده^(٢) ومدرسته من أساتذة الجامعات المعاصرة ، وغيرهم .

ورأيهم أن الإسلام يجنح للسلم لا للحرب ، وأنه لا يجوز قتل النفس لمجرد أنها تدين بغير الإسلام ، ولا يبيح للمسلمين قتال مخالفيهم في الدين ، وإنما يأذن في قتالهم ويوجبه ، إذا اعتدوا على المسلمين ، أو وقفوا عقبة في سبيل الدعوة الإسلامية ، فحينئذ يجب القتال دفعاً للعدوان ، وحماية للدعوة ، حتى إذا لم يكن من المخالف في الدين عدوان ، لا على المسلمين ، ولا على دعوتهم ، فلا يحل قتاله ، ولا تحرم معاملته ، ومبادلته المنافع ، فالقتال ليس مشروعاً على أنه طريق الدعوة إلى الدين ، وإنما يأذن فيه

(١) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي ، أبو عبد الله (٦٩١-٧٥١ هـ) شمس الدين ، المعروف بابن قيم الجوزية ، من أركان الإصلاح الإسلامي ، وأحد كبار العلماء ، مولده ووفاته بدمشق ، له تصانيف كثيرة .

(٢) هو الشيخ محمد عبده بن حسن خير الله من آل التركماني (١٢٦٦-١٣٢٣ هـ) مفتي الديار المصرية ، ومن كبار رجال الإصلاح والتجديد في الإسلام ، له مؤلفات كثيرة ، توفي بالإسكندرية .

لحماية الدعوة من اعتداء المعتدين .

قال ابن تيمية : « فإباحة القتال من المسلمين مبنية على إباحة القتال من غيرهم » . وقال ابن القيم : « وفرض القتال على المسلمين لمن قاتلهم ، دون من لم يقاتلهم » . وقال الشيخ محمد عبده^(١) : « القتال في سبيل الله هو القتال لإعلاء كلمته ، وتأمين دينه ونشر دعوته ، والدفاع عن حزبه ، كيلا يغلبوا على حقهم ، ولا يصدوا عن إظهار أمرهم ، فهو أعم من القتال لأجل الدين ، لأنه يشمل مع الدفاع عن الدين وحماية دعوته الدفاع عن الحوزة (البلاد) ، إذا هم الطامع المهاجم باغتصاب بلادنا ، والتمتع بخيرات أرضنا ، أو أراد العدو الباغي إذلالنا ، والعدوان على استقلالنا ، ولو لم يكن ذلك لأجل فتنتنا في ديننا . . فالقتال لحماية الحقيقة ، كالقتال لحماية الحق كله ، جهاء في سبيل الله » .

وقال الشيخ محمد عبده أيضاً^(٢) : ولقد كانت حروب الصحابة في الصدر الأول لأجل حماية الدعوة ، ومنع

(١) رشيد رضا ، تفسير المنار : ٤٦١/٢ .

(٢) رشيد رضا ، تفسير المنار : ٢١٥/٢ .

المسلمين من تغلب الظالمين ، لا لأجل العدوان ، فالروم كانوا يعتدون على حدود البلاد العربية التي دخلت في حوزة الإسلام ، ويؤذونهم ، وكذلك فعل أولياؤهم من العرب المنتصرة بمن يظفرون به من المسلمين . وكان الفرس أشد إيذاء للمؤمنين منهم ، فقد مزقوا كتاب النبي ﷺ ، ورفضوا دعوته ، وهددوا رسوله ، وكذلك كانوا يفعلون . وما كان بعد ذلك من الفتوحات الإسلامية اقتضته طبيعة الملك ، ولم يكن كله موافقاً لأحكام الدين ، فإن من طبيعة الكون أن ييسط القوي يده على جاره الضعيف ، ولم تعرف أمة قوية أرحم في فتوحاتها بالضعفاء من الأمة العربية ، شهد لها علماء الإفرنج بذلك^(١) .

وجملة القول في القتال : إنه شرع للدفاع عن الحق ، وأهله ، وحماية الدعوة ونشرها ، فعلى من يدعي من الملوك والأمراء أنه يحارب للدين ، أن يحيي الدعوة الإسلامية ، ويعدّها لها عدتها ، من العلم والحجة ، بحسب حال العصر

(١) من ذلك قول الفيلسوف المؤرخ غوستاف لوبون الفرنسي صاحب المصنفات : « ما عرف التاريخ فاتحاً أعدل ولا أرحم من العرب » .

وعلومه ، ويقرن ذلك بالاستعداد التام لحمايتها من
العدوان ، ومن عرف حال الدعوة إلى الدين عند الأمم الحية ،
وطرق الاستعداد لحمايتهم ، يعرف ما يجب في ذلك وما
ينبغي له في هذا العصر .

قال الإمام محمد عبده : إن القتال الواجب في الإسلام
إنما شرع للدفاع عن الحق وأهله ، وحماية الدعوة ونشرها ،
ولذلك اشترط فيه أن يقدم عليه الدعوة إلى الإسلام^(١) .

أدلة الرأي الثاني :

استدل هؤلاء الجماعة من الفقهاء ، أنصار السلم ،
بالقرآن والسنة والإجماع والمعقول . وقد ذكرت في كتابي
« آثار الحرب » أنه رأي الجمهور في الواقع لا في ظاهر الأمر
المتمثل في كتب المذاهب .

الأول - القرآن :

كان الكفار برسالة الرسول ﷺ ، سواء أكانوا من
المشركين أم من أهل الكتاب ، قد أمعنوا في إيذاء

(١) رشيد رضا ، تفسير المنار : ٣٣٢/١٠ .

المسلمين ، وحاولوا فتنتهم عن دينهم ، وحشدوا الجيوش لحربهم ، وخاضوا حروباً متوالية ضدهم ، فنزلت آيات القتال مبينة السبب الذي من أجله أذن في القتال ، وهو يرجع إلى أحد أمرين : إما لدفع الظلم ، أو قطع دابر الفتنة ، وحماية الدعوة ، فكان الإذن بالقتال لدفع الاعتداء ، حتى يكون الدين كله لله . من هذه الآيات قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعَدِّينَ ﴾ [١١٥] وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ وَأَخْرَجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكٰفِرِينَ ﴿١١٦﴾ فَإِنْ أَنٰهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١١٧﴾ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ أَنٰهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿ [البقرة : ١٩٠-١٩٣] وقال عز وجل : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنَّ أَنٰهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الأنفال : ٣٩] .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴾

[النساء : ٧٥]

وحددت أول آية تأذن بالقتال هدف القتال : وهو دفع الظلم ، في قوله تعالى : ﴿ أذنَ لِلَّذِينَ يُقتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ [٢٩] الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴿ [الحج : ٣٩-٤٠] .

وأعقب ذلك آيات قرآنية أخرى قاطعة الدلالة على أن الأصل في العلاقات الإسلامية مع الأمم الأخرى هو السلم ، حتى يكون اعتداء ، فيضطر المسلمون حينئذ إلى خوض غمار الحرب ، دفاعاً عن النفس وحق البقاء ، وحماية الدعوة الإسلامية ، أو اتقاءً لهجوم تكون المبادرة فيه ضرباً من الدفاع . قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنِحْ لَهُمَ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ [الأنفال : ٦١] ، وقال سبحانه : ﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [محمد : ٤] وقال عز وجل : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ [البقرة : ٢٠٨] وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَن أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا ﴾ [النساء : ٩٤] .

وأصرح من ذلك آية تطالب باحترام السلام وضمانه وهي : ﴿ فَإِنْ أَعْتَزَلْتُمُوهُمْ فَلَمْ يَعْبَلُواكُمْ وَالْقَوْلُ إِلَيْكُمُ السَّلَامُ فَاَجْعَلِ اللَّهُ لَكُمْ

عَلَيْهِمْ سَكِينًا ﴿ [النساء : ٩٠] والسلم : الصلح والسلام ودين الإسلام ، واللفظ يشمل جميع معانيه التي يقتضيها المقام ^(١) .

بل إن القرآن أوضح مشروعية إقامة علاقات ودية ، في ظل السلام مع شعوب العالم ، فقال الله تعالى : ﴿ لَا يَنْهَكَهُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الممتحنة : ٨] .

الثاني - السنة النبوية :

ورد في الأحاديث النبوية الكثيرة ما يدل على إيثار السلم ، فقال عليه الصلاة والسلام : « أيها الناس ، لا تتموا لقاء العدو ، وسلوا الله العافية ، فإذا لقيتموهم فاثبتوا ، واذكروا الله كثيراً » ^(٢) ففيه ما يدل على أن الرسول ﷺ ينهى عن الرغبة في الحرب وتمنيها ، حتى مع العدو ، ويسأل الله أن يديم نعمة السلام .

وجاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : « الرجل يقاتل للمغنم ،

(١) رشيد رضا ، تفسير المنار : ٢٥٦/٢ .

(٢) رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة مرفوعاً ، وفي لفظ : « فاصبروا » .

والرجل يقاتل للذكر - الشهرة - والرجل يقاتل ليرى مكانه
- أي في البطولة والشجاعة - فمن في سبيل الله ؟ فقال ﷺ :
من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، فهو في سبيل الله «^(١)
فإن الرسول عليه السلام حصر الحرب المشروعة في دائرة
الحق والعدل ودعوة الله إلى السلام ، فكان ما عدا ذلك من
أنواع الحرب غير مشروع بطريق المفهوم ، مما يشعر بأن
الأصل هو السلم .

ومن المعروف تاريخياً أن كل الحروب التي خاضها
النبي ﷺ وصحابته (غزواته السبع والعشرون)^(٢) كان
المشركون هم المعتدين ، والمسلمون هم المعتدى عليهم ،
كما تبين سابقاً ، لكن تنفيذ الخطة الحربية والبدء بالمعركة
بعد توافر أسباب العدوان ، كان هجوماً في هذه الغزوات ،
باستثناء غزوتي أحد والأحزاب « الخندق » ، لأن أفضل
وسيلة للدفاع هي الهجوم .

(١) رواه الجماعة (أحمد وأصحاب الكتب الستة : البخاري
ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه) عن أبي
موسى الأشعري .

(٢) رشيد رضا ، تفسير المنار : ٢٩٢/١٠ .

الثالث - الإجماع :

اتفق المسلمون ، عملاً بالثابت من السنة النبوية ، على أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان ، وأضاف الحنفية والمالكية والحنابلة والزيدية : الرهبان ، والشيخ الكبار ، والعميان ، والزَّمنى (ذوي العاهات المزمنة) ، والعجزة عن القتال ، والأجراء ، والفلاحين في حرثهم ، إلا إذا قاتلوا بقول ، أو فعل ، أو رأي ، أو إمداد بمال ، وأجاز الشافعية ، في الأظهر ، والإمامية ، والظاهرية ، قتل ما عدا النساء والصبيان^(١) .

وذلك لأنهم ليسوا من المقاتلة ، ولو أن القتال كان

(١) الكاساني ، البدائع : ١٠١/٧ . ابن عابدين ، الحاشية (رد المحتار . . .) : ٣١٠/٣ . ابن العربي ، أحكام القرآن : ١٠٤-١٠٦ . ابن الحاجب ، المختصر الفقهي : ٤٦ . القفال ، حلية العلماء : ٤٤٩ . الماوردي ، الأحكام السلطانية : ٣٩ . أبو يعلى ، الأحكام السلطانية : ٢٧ . ابن هبيرة ، الإفصاح : ٣٧٧ . الشهيد الثاني ، الروضة البهية : ٢٢٠/١ . الحلبي ، المختصر النافع : ١١٢ . وهبة الزحيلي ، آثار الحرب : ٤٩٥ .

للحمل على الإسلام ، حتى لا يوجد مخالف في الدين ، ما ساغ استثناء هؤلاء ، فاستثناؤهم برهان على أن القتال إنما هو لمن يقاتل دفعاً لعدوانه^(١) ، قال ابن تيمية : الصواب أنهم لا يقتلون ، لأن القتال هو لمن يقاتلنا ، إذا أردنا إظهار دين الله ، فلا يباح قتلهم لمجرد الكفر^(٢) .

المعقول :

لا تصلح وسائل القهر والإكراه ، والحرب ، لفرض الدين في النفوس ، ولا يقبل كونها طريقاً من طرق الدعوة إلى الإسلام ؛ لأن الدين أساسه القناعة ، والإيمان قلبي والاعتقاد داخلي ، وسبيل ذلك الحججة والبرهان والمناقشة ، لا السيف والدماء ، بدليل قوله تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ [البقرة : ٢٥٦] وقوله عز وجل : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس : ٩٩] .

(١) عبد الوهاب خلاف ، السياسة الشرعية : ٧٢ .

(٢) ابن تيمية ، السياسة الشرعية : ١٢٣ .

مناقشة الأدلة :

ناقش الجمهور ، أنصار الحرب ، رأي الجماعة الآخرين ، أنصار السلم ، بأن الآيات التي تدعو إلى العفو ، والصفح ، والسلم ، والمودة كلها منسوخة بآية السيف في سورة براءة السابق ذكرها وهي : ﴿ فَإِذَا أُنسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة : ٥] فإنها نسخت مائة وأربعة عشر موضعاً في القرآن الكريم ، كما ذكر سابقاً .

وقال مقاتل بن سليمان^(١) وغيره بنسخ آية ﴿ لا إكراه في الدين ﴾ ؛ لأن النبي ﷺ قد أكره العرب على دين الإسلام ، وقتلهم ولم يرض منهم إلا الإسلام ، لذا فإنه يجب أن يدعى جميع الأمم إلى الدخول في الدين الحنيف ، فإن أبي أحد منهم الدخول فيه ، أو لم يبذل الجزية ، قوتل حتى قتل ، وهذا معنى الإكراه^(٢) ، قال الله تعالى : ﴿ سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي

(١) هو مقاتل بن سليمان بن بشر الأزدي بالولاء ، البلخي ، أبو الحسن ، من أعلام المفسرين ، المتوفى سنة (١٥٠ هـ) .

(٢) الطبري ، التفسير : ١١/٣ . ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم : ١٦/٢ . أبو حيان ، البحر المحيط : ٢٨١/٢ . =

بِأَسْوَءِ شَرِيحٍ يُقْتَلُونَ مِنْهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ ﴿ [الفتح : ١٦] وَالنَّاسِخَ لآيَةٍ ﴿ لا
 إِكْرَاهَ ﴿ قوله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ
 وَأَعْلَظْ عَلَيْهِمْ ﴿ [التوبة : ٧٣] وقوله سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
 قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَأَعْلَمُوا
 أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴿ [التوبة : ١٢٣] .

وأما مواظبة ابن عمر على الحج وترك الجهاد ، فلأنه
 اعتقد الحق ، وهو أن الجهاد فرض على الكفاية إذا قام به
 بعض المسلمين ، سقط عن الباقين . وهذا كلام صحيح ،
 لأن حديث « لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية . . . »
 يدل على أن الجهاد باق بعد الفتح ، وإنما رفع الفتح
 الهجرة ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ
 الَّذِينَ لِلَّهِ فَإِنْ أُنْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿ [البقرة : ١٩٣] يعني
 كفراً .

= الجصاص ، أحكام القرآن : ٤٥٢/١ ، ابن العربي ، أحكام
 القرآن : ٢٣٣/١ ، أبو جعفر النحاس ، الناسخ والمنسوخ في
 القرآن : ٨١ .

الجواب عن هذه المناقشات ورد بعض أدلة أنصار
المذاهب الفقهية :

إن ادعاء نسخ آيات السلم والعضو والصفح بقوله تعالى في
سورة براءة : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة : ٥] هو مجرد ادعاء ،
لأن شرط اللجوء إلى النسخ غير متوافر ، لأن الله تعالى أمر
في آية البقرة بقتال من قاتلنا في قوله : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٠] فهو أمر بقتال من قاتل ، كما أمر
بقتال المشركين في مختلف الأماكن بقوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا
الْمُشْرِكِينَ كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَمَا أَفَاء ﴾ [التوبة : ٣٦]
فهذا من طريق المقابلة الجماعية أمام تكتل المشركين
الجماعي في كل الأماكن ، فالأصح أنه خطاب للجميع ،
وأمر لكل أحد أن يقاتل من قاتله ، ولا يجوز لأحد أن يقول :
إن العام ينسخ الخاص ^(١) .

ولا تعارض ولا تغاير في الواقع بين الآيات القرآنية ، لأن
آيات سورة الحج ، وهي أول آية نزلت في الإذن بالقتال

(١) ابن العربي ، أحكام القرآن : ١٠٢/١ وما بعدها ، ١٠٧ ،
. ٨٦٤/٢

مكية^(١) ، وردت بطريق الإذن بعد الحظر ، مع بيان السبب وهو إلحاق الظلم بالمسلمين ، والإذن أعم من الإباحة ، فإذا رفع الحظر عن شيء ، فقد يكون واجباً ، وقد يكون مندوباً ، وقد يكون مباحاً ، والمراد من الإذن هنا في الآية هو الإباحة بدليل سبب نزولها ، فهي تقرر مبدأ مشروعية الدفاع عن النفس في وجه الظلم والطغيان والوقوف أمام العدوان ، بعد أن أودى المسلمون من قبل المشركين في مكة طوال ثلاث عشرة سنة ، وهذه الآيات لا تخالف مقتضى آيات سورة البقرة : ﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم...﴾ .

فآيات البقرة جاءت لبيان وجوب القتال ، مقترنة بتحديد سببه وغايته ، وهو ألا تكون فتنة في الدين (أي كفر) ويكون الدين لله ، وتتأصل حرية العقيدة لكل إنسان ، ويعد السبب في الحالتين واحداً ، وهو الاعتداء على المسلمين ، فإذا انتهى العدوان وجب وقف القتال ، لأن التمادي فيه حينئذ

(١) كما جاء في تفسير المنار وغيره مثل : ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم : ٢٢٥/٣ نقلاً عن ابن عباس ، بالرغم من أن بقية السورة (سورة الحج) مدنية .

ظلم ، واعتداء وإفساد ، والله تعالى لا يحب المعتدين ، ولا يحب الفساد ، ويحرم الظلم .

وقال بعض العلماء : آية ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يِقَاتِلُونَكُمْ﴾ منسوخة بما بعدها ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ فأقرت المنطوق ونسخت المفهوم (وهو عدم قتال من لم يقاتل) . لكن هذا كما قال المفسرون : كلام في غاية البعد^(١) ؛ لأن الكلام في الآيات متصل ببعضه ، والضمير عائد إلى هؤلاء الذين يقاتلون المؤمنين ، ويبدوونهم بالعدوان ؛ لأنه يبعد من الحكيم أن يجمع بين آيات متوالية ، تكون كل واحدة منها ناسخة للأخرى ، اللهم إلا أن يكون قائل هذا القول ممن يسمي تقييد المطلق وتخصيص العام نسخاً^(٢) . فالآيات كلها في قتال المقاتلين ، وقد وردت مع بعضها ، دون تراخ ، فلا يقتحمها النسخ .

وكذلك آيات سورة النساء : ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

(١) الرازي ، مفاتيح الغيب : ١٤٩/٢ ، أبو حيان ، البحر المحيط : ٦٥/٢ . الطبري ، التفسير : ١٠٩/٢ ، الألوسي ، روح المعاني : ٧٥/٢ .

(٢) ابن تيمية ، رسالة القتال : ١٢٠ .

وَالْمُسْتَضَعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ﴿٧٥﴾ ﴿٧٥﴾ فَإِنْ أَعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُفْتَلِكُمْ وَأَلْفُوا
 إِلَيْكُمْ أَلْسَلَمٌ ﴿٧٥﴾ [الآيات : ٧٥ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ٩١] تشابه آيات
 الأنفال : ﴿٣٩﴾ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴿٣٩﴾ [الأنفال : ٣٩]
 ﴿٣٩﴾ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴿٣٩﴾ [الأنفال : ٦٠] وآية التوبة :
 ﴿٣٦﴾ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴿٣٦﴾ [الأنفال : ٣٦] كل هذه
 الآيات حثت على القتال في حال مقاتلة الكفار للمسلمين ،
 ومحاولتهم أن يفتنواهم عن دينهم .

وأما آيات التوبة الأخرى : ﴿١٢﴾ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا
 الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴿١٢﴾ [التوبة : ٥] ﴿٥﴾ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ
 بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ ﴿١٢﴾ [التوبة :
 ١٢] ﴿١٢﴾ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴿١٢﴾ [التوبة :
 ٢٩] فهي تقرر حكم الذين لا عهد لهم ، فإذا نقضوا العهد فعلاً
 بأن انتهى عهدهم ، فتوثبوا للقتال ، فيجب حربهم حتى
 يعودوا إلى عقد معاهدة مع المسلمين ، توطيداً للسلام ،
 وتوفيراً لخطته ومنهجه الدائم ، فهذه آيات تحدد غاية القتال
 وليس أصل تشريعها^(١) .

(١) رشيد رضا ، تفسير المنار : ٣٣٢/١٠ .

والاحتجاج بإطلاق هذه الآيات في رأي الجمهور ليس
برهاناً قاطعاً على ما يقولون لأنه يمكن التوفيق بين هذه الآيات
المطلقة وبين آية البقرة المقيدة : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ
يَقْتُلُونَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٠] بحمل المطلق على المقيد^(١) ، على
معنى أن الله سبحانه أذن في القتال لقطع الفتنة وحماية
الدعوة ، وتارة ذكره مقروناً بسببه ، وتارة ذكره مطلقاً ،
اكتفاء بعلم السبب في آيات أخرى ، فلم يذكر السبب الذي
من أجله أذن في القتال آخرأ ، كما ذكر السبب في الإذن به
أولاً .

فلا موجب للقول بنسخ المطلق للمقيد ، لأنه تمزيق
لمحكم القرآن ، وخروج ببعض آياته عن الحكم الذي بينه
الرسول ﷺ في سيرته في القتال .

والمعنى أن مشروعية القتال تفهم في ضوء المقصود من
الآيات جميعها ، بحسب الأحوال ، والأماكن ، والسياسة

(١) رشيد رضا ، تفسير المنار : ٢/١٠٧-٢١١ ، و ١٠/١٩٧ ،
٢٠١ ، عبد الوهاب خلاف ، السياسة الشرعية : ٧٧ وما
بعدها . وهبة الزحيلي ، آثار الحرب : ١١٢-١١٩ .

الحربية ، ومنها يفهم أن القتال لدفع العدوان فقط ، وأن الأصل السلم لا الحرب .

وأما آية التوبة : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾ [التوبة : ١٢٣] فهي بيان لسبب القتال ، وإرشاد لخطئة حربية تترسم عند نشوب الحرب ، أو حدوث حالة الحرب ، فيبدأ بمهاجمة الأقرب فالأقرب ، إزالة للمخاطر ، وتحطيماً للتحصينات تدريجاً ، فالهجوم مبدأ تنفيذي لا أصل لشرع .

وأما آية ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ [التوبة : ٣٦] فليس المراد بـ « كافة » المقاتلين وغير المقاتلين ، وإنما لا فرق بينها وبين آية : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة : ٥] إلا في التأكيد ، كما يرى محققو المفسرين ، وهي تبين جزئية خاصة من القاعدة العامة في الآية « إنما القتال لمن قاتلنا »^(١) ، وكأنها تقول : إن وصف من أمرناكم بقتالهم متحقق في هؤلاء المشركين ، لأنهم يقاتلونكم كافة ، فقابلوهم بمثل صنيعهم ، حتى لا يستضعفوكم ويطمعوا فيكم .

(١) البقرة : ١٩٠ .

وأما نسخ آية ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة : ٢٥٦] فهو مجرد رأي لمقاتل ن سليمان بن موسى ، والحق هو ما قاله قتادة^(١) والضحاك^(٢) ، من أن آية الإكراه ليست بمنسوخة ، بل هي خاصة بأهل الكتاب الذين يبذلون الجزية ، وأما الذين يكرهون فهم أهل الأوثان من العرب ، فهم الذين نزل فيهم : ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ جِهْدَ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [التحریم : ٩] والدليل ما رواه زيد بن أسلم^(٣) عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب^(٤) يقول لعجوز نصرانية : أسلمي أيتها العجوز ،

-
- (١) هو قتادة بن دعامة ، أبو الخطاب السدوسي البصري ، مفسر حافظ ضرير أكمه ، مات بواسط بالطاعون سنة ١١٨ هـ .
- (٢) هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني البصري ، المعروف بالنبيل ، شيخ حفاظ الحديث في عصره ، توفي بالبصرة سنة ٢١٢ هـ .
- (٣) هو زيد بن أسلم العدوي العمري ، مولاهم ، فقيه مفسر ، من أهل المدينة ، وكان ثقة كثير الحديث ، توفي سنة ١٣٦ هـ .
- (٤) هو عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي ، أبو حفص ، ثاني الخلفاء الراشدين ، وأول من لقب بأمر المؤمنين ، صحابي جليل ، شجاع حازم ، صاحب الفتوحات ، قتله أبو لؤلؤة سنة ٢٣ هـ .

تسلمي ، إن الله تعالى بعث محمداً ﷺ بالحق . قالت : أنا
عجوز كبيرة والموت إلي قريب ، قال عمر : اللهم اشهد ، ثم
تلا : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ [البقرة : ٢٥٦] .

ورأى ابن عباس^(١) أيضاً : أن هذه الآية مخصوصة ،
فقال : كانت تكون المرأة مقلتاً (هي التي لا يعيش لها ولد)
فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تهوده ، فلما أجليت
بنو النضير ، كان فيهم كثير من أبناء الأنصار ، فقالوا :
لا ندع أبناءنا ، فأنزل الله تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ
الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ . . . ﴾ [البقرة : ٢٥٦] وهذا قول سعيد بن جبير
والشعبي ومجاهد^(٢) .

-
- (١) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي ، أبو
العباس : حبر الأمة ، وترجمان القرآن ، توفي سنة ٦٨ هـ .
- (٢) سعيد : هو سعيد بن جبير الأسدي ، بالولاء ، الكوفي ، أبو
عبد الله ، تابعي ، كان أعلمهم على الإطلاق ، حبشي الأصل ، قتله
الحجاج سنة ٩٥ هـ . والشعبي : هو عامر بن شراحيل الكوفي
الإمام العلم ، قال أبو مجلز : ما رأيت أفقه من الشعبي ، مات سنة
١٠٣ هـ . ومجاهد : هو مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المكي ،
مولى بني مخزوم ، تابعي ، مفسر من أهل مكة ، أخذ التفسير عن
ابن عباس ، مات وهو ساجد سنة ١٠٤ هـ .

والراجع أن هذه الآية ليست بمنسوخة ولا مخصوصة ، إذ أن الآثار التي استند إليها المخصصون ليست قاطعة الدلالة على التخصيص ، لأن النص القرآني عام ، وإفراد فرد من العام بحكم العام لا يخصه ، قال الرازي^(١) في تفسيره الكبير : « الإكراه على الدين مما لا يجوز في دار الدنيا التي هي دار ابتلاء ، إذ في القهر والإكراه على الدين بطلان معنى الابتلاء والامتحان »^(٢) .

وقال ابن تيمية في آية ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ [البقرة : ٢٥٦] :
 « وجمهور السلف على أنها ليست بمنسوخة ولا مخصوصة ، وإنما النص عام ، فلا نكره أحداً على الدين ، والقتال لمن حاربنا ، فإن أسلم عصم ماله ودمه ، وإذا لم يكن من أهل القتال لا نقتله ، ولا يُقَدِّرُ أحد قط أن ينقل أن رسول الله ﷺ أكره أحداً على الإسلام ، لا ممتنعاً ولا مقدوراً عليه ، ولا

(١) هو محمد بن عمر ، فخر الدين الرازي ، الإمام المفسر ، أوجد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل ، توفي سنة ٦٠٦ هـ .

(٢) الفخر الرازي ، مفاتيح الغيب : ٣١٩/٢ .

فائدة في إسلام مثل هذا ، لكن من أسلم قبل منه ظاهر الإسلام^(١) .

مناقشة أدلة المصنِّفين في المذاهب :

تبين مما سبق أن إطلاق آيات القتال مقيد بالآيات الأخرى ، التي تحصر دائرة القتال المشروع في المقاتلين المعتدين ، جمعاً وتوفيقاً بين الآيات المتعارضة في الظاهر ، فتكون الآيات الداعية إلى القتال بنحو مطلق مقيدة بالسبب الأصلي الذي شرع القتال من أجله وهو إنهاء الفتنة ، وحماية الدعوة ، ودفع الظلم ، والدفاع عن النفس المفروض على المسلمين في الواقع من قبل الأعداء في السنة مرة أو مرتين لا من قبلهم ، وأن كلمة ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ ﴾ [البقرة : ٢١٦] تقتضي الوجوب في عرف الشرع ، ولكنه وجوب كفائي ، لاتفاق الفقهاء على أن الجهاد فرض على الكفاية ، كما سيأتي بيانه .

(١) ابن تيمية ، رسالة القتال : ١٢٣-١٢٥ ، والسياسة الشرعية له : ١٢٣ .

وأما آيات النهي عن اتخاذ الكافرين أولياء ، فلا خلاف في الأخذ بها بحسب مورد النهي ، وهو موالاتهم ومخالفتهم ونصرتهم على المسلمين . وأما موالاتهم بمعنى المسالمة والمعاملة بالحسنى وتبادل المنافع ، فهذا غير محظور ، بدليل جواز التزوج بالكتبايات ، وبدليل آية الممتحنة التي تجيز برهم ، والقسط إليهم ، وإهداءهم ، وزيارتهم ، ماداموا لم يقاتلوا المسلمين ولم يعتدوا عليهم ، وقد ذكر الفخر الرازي وغيره في تفاسيرهم : أن المعاشرة الجميلة في الدنيا للكفار ، والإحسان إليهم ، ما لم يقاتلونا في الدين ، أمر غير ممنوع منه .

وأما الأحاديث : فحديث « بعثت بين يدي الساعة بالسيف » معناه بعثني الله لأقاتل في سبيل الله من يقف أمام دعوتي . والمراد بالذل : ذل هزيمة الشرك والوثنية ، وبالصغار : التزام الأحكام ، وجعل رزقي : أي من الغنيمة بحسب المقرر المشروع في قانون الحرب^(١) .

(١) العيني ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري : ١٤/١٩٢ .
السرخسي ، شرح السير الكبير : ١/١٣٧ .

وحديث « أمرت أن أقاتل الناس » المراد بالناس هم مشركو العرب خاصة بالإجماع^(١) ، لأنهم اجتمعوا على الرسول ﷺ لقتاله ، ويدل له رواية النسائي بلفظ : « أمرت أن أقاتل المشركين »^(٢) فيكون اللفظ من قبيل العام الذي أريد به الخاص . وأما مشركو غير العرب وأهل الكتاب فحكمهم يخالف ما جاء في الحديث ؛ لأنهم يقاتلون حتى يسلموا أو يعطوا الجزية ، فيكون الأمر بقتال الناس مخصوصاً بطائفة خاصة ، والقتال يكون لدفع الشر ، لا للدعوة ، ولو كان للدعوة إلى الإسلام لكانوا هم وغيرهم سواء ؛ لأن كلمة « أقاتل » تقتضي المقاتلة ، وهي مفاعلة تستلزم وقوع القتال من الجانبين ، ولا كذلك القتل . حكى البيهقي^(٣) عن

(١) ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري : ٦٤/١ . القسطلاني ، إرشاد الساري لشرح البخاري : ١٠٦/١ . النسائي ، السنن : ٢/٦ .

(٢) النسائي ، السنن : ٢/٦ .

(٣) هو أحمد بن الحسين بن علي ، أبو بكر ، من أئمة الحديث ، نشأ في بيهق بنيسابور ، ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة ومكة وغيرها ، ومات في نيسابور سنة ٤٥٨ هـ .

الشافعي^(١) أنه قال : ليس القتال من القتل بسبيل ثد يحل قتال الرجل ولا يحل قتله^(٢) .

وأما آيات العفو ، والصفح ، والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، فلم يثبت نسخها بطريق صحيح ، ولم يتوافر شرط النسخ من تعارض أو تصادم لا يمكن دفعه إلا بالنسخ ، وهي تتفق مع منطق الأشياء ، وتعقل الأمور ، وذلك مما يستبعد نسخه ، لأنه مبدأ ينسجم مع الفطرة ، ويحقق النتائج السليمة في غرس العقيدة من طريق الإقناع ، لا بأسلوب السيف الذي لا يترك أثراً في القلب بعد زواله ، وإنما على العكس يكون أثره زرع الأحقاد والبغضاء والعداوة ، وهذا لا يتفق مع هدف الرسالة الإسلامية من الانتشار والذيعوع في أنحاء العالم . قال الراغب الأصفهاني^(٣) : « أمر الرسول أولاً بالرفق والاقتصار

(١) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي ، أبو عبد الله ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه نسبة الشافعية كافة ، ولد في غزة ، وتوفي في مصر سنة ٢٠٤ هـ .

(٢) ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري : ٦٤/١ .

(٣) هو الحسين بن محمد بن المفضل ، أبو القاسم الأصفهاني ، =

على الوعظ والمجادلة الحسنة ، ثم أذن له في القتال ، ثم أمر بقتال من يأبى الحق بالحرب ، وذلك كان أمراً بعد أمر على حسب مقتضى السياسة ^(١) .

وأما القول بأن للدين دعوتين : دعوة بالسان ، ودعوة بالسنان ، لإصلاح عقائد الناس وأنظمة الحياة ، فهو قول لا يتفق مع الطريق التي بينها الله تعالى لنشر الإسلام ، وهي الدعوة إلى الله بالحجة ، والبرهان ، والإقناع بالمنطق والعقل ، وبالحكمة والموعظة الحسنة ^(٢) ، وذلك في آيات

= المعروف بالراغب ، أديب من الحكماء العلماء من أصفهان ، توفي سنة ٥٠٢ هـ .

(١) أبوحيان ، البحر المحيط : ٦٥ / ٢ .

(٢) قال الشيخ محمد عبده ورشيد رضا : كان المشركون يبدؤون المسلمين بالقتال لأجل إرجاعهم عن دينهم ، ولو لم يبدؤوا في كل واقعة ، لكان اعتداؤهم بإخراج الرسول من بلده وقتل المؤمنين وإيذاؤهم ومنع الدعوة ، كل ذلك كان كافياً في اعتبارهم معتدين . . وإنما تكون الدعوة بالحجة والبرهان لا بالسيف والسنان ، فإذا مُتْعنا من الدعوة بالقوة بأن هُدد الداعي أو قتل ، فعلينا أن نقاتل لحماية الدعاة ونشر الدعوة ، لا للإكراه على الدين . رشيد رضا ، تفسير المنار : ٢ / ٢١٥ .

كثيرة ، منها قوله سبحانه : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ
 الْحَسَنَةِ وَجِدْ لَهُمُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل : ١٢٥] ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ
 مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ﴾ [الغاشية : ٢١-٢٢] ﴿ وَمَا عَلَى
 الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ [النور : ٥٤] ﴿ فَلَعَلَّكَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ
 تَتَذَكَّرُ ﴾ [النور : ٥٤] ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ﴾ [النور : ٥٤] ﴿ فَذَكِّرْ
 إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ﴾ [النور : ٥٤] ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ﴾ [النور : ٥٤] :
 قاتل نفسه ومهلكها بسبب اليأس من إيمان قومه .

والخلاصة : إن اتجاه المصنِّفين من الفقهاء إلى جعل
 الأصل في علاقات المسلمين بغيرهم الحرب ما لم يطرأ
 ما يوجب السلم من إيمان وأمان ، وهذا يؤدي إلى أن الجهاد
 فرض دائم ، ولا يحل تركه بأمان أو موادة إلا لمصلحة
 كضعف المسلمين وقوة غيرهم ، وأن الدنيا أو العالم داران :
 دار الإسلام (وهي التي تطبق فيها أحكام الإسلام ، ويأمن من
 فيها بأمان المسلمين) ودار الحرب (وهي التي لا تطبق فيها
 أحكام الإسلام ، ولا يأمن من فيها بأمان المسلمين) . ولعل
 هذا الاتجاه ناشىء من التأثير بالحالة الواقعية التي سادت
 العلاقات بين المسلمين وغيرهم في صدر الإسلام وما تلاه من
 العصور ، فهو اجتهاد محض مبني على أساس الواقع ،
 لا على أساس الشرع .

وهناك اتجاه آخر يتناسب مع الاتجاهات العصرية الحديثة والأوضاع والقوانين الدولية السائدة : وهو جعل السلم لا الحرب أساس العلاقات الدولية الحاضرة ، ما لم يطرأ ما يوجب الحرب من اعتداء على المسلمين أو مقاومة لدعوتهم ، وأن الإسلام يجنح للسلم لا للحرب . وهذا يؤدي إلى أن دعوة غير المسلمين إلى الإسلام فرض كفاية على الأمة الإسلامية ، إذا قام به فريق منها سقط عن الباقيين ، وإذا لم يبق به فريق منها كانت كلها آثمة . وأن دار الإسلام هي التي تسود فيها أحكامه ، ويأمن فيها المسلمون على الإطلاق ، ودار الحرب هي التي تبدلت علاقتها السلمية بدار الإسلام ، بسبب اعتداء أهلها على المسلمين ، أو على بلادهم ، أو على دعوتهم ، أو دعواتهم إلى الإسلام^(١) .



(١) عبد الوهاب خلاف ، السياسة الشرعية : ٦٦-٦٩ ، ٧٣-٧٤ .

المحور الثاني

أحكام الحرب وموجباتها وآثارها

(الفرق بين الحرب والجهاد)

تعريف الحرب والجهاد :

الجهاد : كلمة إسلامية تستعمل بمعنى الحرب عند بقية الأمم ، وبمعنى كون كل منهما مصلحة من مصالح الدولة العامة ، لها أحكام خاصة . وهذا غير صحيح في فقها ، وإنما هو وضع لغوي ، فالحرب والغزو والجهاد في أصل اللغة العربية تدور حول معنى واحد هو القتال مع العدو ، وتستعمل - في العادة - كلمة الجهاد بمعناها اللغوية الأعم ، جاء في القاموس المحيط : الغزو : السير إلى قتال العدو وانتهابه ، ودار الحرب : بلاد المشركين الذين لا صلح بيننا وبينهم .

والجهاد والمجاهدة : القتال مع العدو ، والجهاد : الدعاء إلى الدين الحق ، والقتال مع من لا يقبله . قال في المغرب في ترتيب المعرب : الجهاد مصدر جاهدت العدو جهاداً : إذا قاتلته قتالاً ، أو بذل كل منهما جهده ، أي طاقته في دفع صاحبه ، فهي صيغة مشاركة من الجهد ، وهو الطاقة

والمشقة ، كما أن القتال مشاركة في القتل ، ثم غلب في الإسلام على قتال الكفار ونحوه . وقال الراغب في مفردات القرآن : والجهاد والمجاهدة : استفراغ الوسع في مدافعة العدو . والحرب : مؤنثة وقد تذكر ، والحرب : السلب (ما يكون مع العدو من مال وسلاح ومتاع وغير ذلك) في الحرب . والغزو : الخروج إلى محاربة العدو^(١) .

وردت كلمة « حرب » في القرآن الكريم بمعنى القتال ، كما في هذه الآيات : ﴿ كَلِمًا أَوْ قَدُونًا رَأَى لِلْحَرْبِ أَطْفَالَهَا اللَّهُ ﴾ [المائدة : ٦٤] ﴿ فَإِنَّمَا تَشَفَقْتَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِدَ بِهِمْ مَن خَلَفَهُمْ ﴾ [الأنفال : ٥٧] ﴿ فَإِنَّمَا مَتَابَعِدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أوزَارَهَا ﴾ [محمد : ٤] .

وهذا الاشتراك اللغوي بين الكلمات الثلاث هو المقصود أيضاً في أصل الاستعمال في غرف الفقهاء . وأطلق على كل معركة اشترك فيها النبي ﷺ بنفسه في قتال الأعداء كلمة

(١) الجوهري ، تاج اللغة : ٤٢/١ ، ٢٢٠ . الفيروزابادي ، القاموس المحيط : ٦٣/١ ، ٣٣٧ ، ٤٢٩/٤ . الراغب الأصفهاني ، معجم مفردات ألفاظ القرآن : ٩٩ ، ١١٠ ، ٣٧٣ ، الجرجاني ، التعريفات : ٧١ . الكفوي ، الكلبيات : ١٧٥/٢ . رشيد رضا ، تفسير المنار : ٣٦٠/١٠ .

« غزوة » وقد خاض سبعا وعشرين غزوة ، وما لم يشترك في القتال سميت المعركة « سرية »^(١) أو « موقعة » .

وقد تطور استعمال هذه الكلمات ، فأصبحت كلمة « الجهاد » في عرف الأوربيين تعني « الحرب المقدسة » أو الحرب الدينية ، وصارت كلمة « الحرب » تعني الاقتتال الدائر بين فريقين ، لأغراض مادية تتسم غالباً بالعدوان والمصلحة القومية أو النزعة العرقية أو التفوق العنصري ، وأصبحت كلمة « الغزو » تعني النهب والسلب والاعتداء ، كما كان حاصلًا بين القبائل المتجاورة العربية وغير العربية ، والغزو في القانون الدولي العام : هودخول قوات الدولة المحاربة في إقليم العدو ، وهو لا يتضمن السيطرة على هذا الإقليم^(٢) .

(١) السرية : طائفة مختارة من الجيش أقصاها أربعمائة ، وعدد المغازي في رأي ابن سعد والواقدي وابن إسحاق بلغ سبعا وعشرين غزوة ، وأما البعوث والسرايا : فعند ابن إسحاق بلغت ستاً وثلاثين ، وعند الواقدي ثمانياً وأربعين ، وقيل ٥٦ أو ٦٠ أو ٧٠ ، واختار بعض العلماء أن المغازي والسرايا كلها ثمانون . رشيد رضا ، تفسير المنار : ٢٩٢/١٠ .

(٢) محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي العام : ٦٤١ .

وإزاء هذا التطور في الاستعمال والأعراف السائدة حالياً ،
نحافظ على استعمال كلمة « الجهاد » لا بالمعنى الأوروبي ،
وهو إشعال نار الحروب بسبب الصراع بين الأديان ، وإنما
نريد به المعنى الفقهي الشرعي وهو : « بذل الوسع والطاقة
في قتال الكفار ، أي المعتدين ، ومدافعتهم بالنفس والمال
واللسان » .

ويلاحظ أن الحنفية عرّفوا الجهاد بقولهم : هو الدعاء إلى
الدين الحق ، وقاتل من لم يقبله بالمال والنفس واللسان أو
غير ذلك^(١) . وعرفه غير الحنفية بقولهم : هو قتال الكفار
لنصرة الإسلام^(٢) . وأما قتال المسلمين من البغاة (الخارجين

(١) الكاساني ، البدائع : ٩٧/٧ . ابن الهمام ، فتح القدير مع
العناية : ٢٧٦-٢٧٩/٤ . ابن عابدين ، رد المحتار على الدر
المختار : ٢٣٨/٣ . جماعة من العلماء ، الفتاوى الهندية :
١٨٨/٢ .

(٢) الخرخشي ، فتح الجليل : ١٠٧/٣ . ابن رشد ، المقدمات
الممهديات : ٢٥٨/١ . محمد عليش ، شرح منح الجليل :
٧٠٧/١ . العدوي ، حاشية على كفاية الطالب : ٢/٢ .
الشرقاوي ، حاشية على تحفة الطلاب : ٣٩١/٢ . كشاف
القناع : ٢٨/٣ .

على الدولة) وقطاع الطرق أو المحاربين (الخارجين على المارة لأخذ المال قهراً) وغيرهم ، فلا يسمى جهاداً .

مما سبق نعلم أن للجهاد أغراضاً إنسانية سامية ، لا تشوبه نزعة مادية أو اقتصادية أو استعمارية أو بقصد التسلط وإرواء نزوة أو حب القهر والغلبة ، والتفوق العنصري ، والسيطرة على مقدرات العالم ، وإنما هدفه التمكين من نشر الدعوة الإسلامية بالحكمة والموعظة الحسنة ، ومنع الفتنة في الدين ، وتأمين حرية الدعاة ، وإقامة نظام عادل ، فهو لا يبغي فتحاً مادياً ، ولا توسعاً إقليمياً أو استعماراً بغيضاً .

أما الحروب الحديثة : فلها طابع النزعة المادية والتسلط والتحكم بالشعوب المستضعفة وإذلال الأقوام الآخرين ، والتصارع بين القوميات ، وحب السيادة على الأمم ، والنزعة على العالم ، واستنزاف خيرات ، ومعادن ، وثروات الآخرين ، قال الأستاذ الشيخ محمد عبده : أما الحرب والقتال لمحض البغي والعدوان ، والضراوة بسفك الدماء ، كحروب بعض الملوك المستبدين والغابرين ، أو لغرض الانتقام والبغض الديني ، كالحروب الصليبية ، أو لأجل الطمع في المال وسعة الملك ، وتسخير البشر ،

وإرهاقهم ، للتمتع القوي بثمرات كسب الضعيف ، كحروب أوربية الاستعمارية في هذا العصر ، فكل هذه الحروب محرمة في الإسلام ، لا يبيح شيئاً منها ، لأنها لحظوظ الدنيا وشهواتها ، ومن إهانة الدين ، المغضبة لشارع الدين ، أن يتخذ الدين وسيلة لها^(١) .

وليس المقصود من الجهاد أصلاً إكراه الناس على الإسلام ، وفرض العقيدة الإسلامية قسراً على الشعوب والأفراد^(٢) ، فهذا ما يرفضه منطلق الأحداث وطبائع الأمور ومصالحة الدعوة الإسلامية ذاتها ، لأن العقيدة لا يقر لها قرار في نفس ، ما لم يقتنع بها صاحبها ، ويطمئن إلى صحتها وسلامتها وجدواها وغايتها السامية .

(١) رشيد رضا ، تفسير المنار : ٣٦٢/١٠ .

(٢) أرنولد ، الدعوة إلى الإسلام : ٤٧ ، وفيه قوله : « ومن المؤكد أن هذه الفتوح الهائلة التي وضعت أساس الإمبراطورية العربية ، لم تكن ثمرة حرب دينية ، قامت في سبيل نشر الإسلام ، وإنما تلتها حركة ارتداد واسعة عن الديانة المسيحية ، حتى لقد ظن دائماً أن هذا الارتداد كان الغرض الذي يهدف إليه العرب ، ومن هنا أخذ المسيحيون ينظرون إلى السيف على أنه أداة الدعوة الإسلامية » .

أحكام الحرب :

للحرب أحكام متعددة تشمل قضايا كثيرة ، من أهمها الكلام عن فرضية الجهاد ونوعيتها ، وشروط الجهاد ، والمكلفين بالجهاد ، وإعلان الحرب ، وقواعد القتال ، ومن يجوز قتله وقتاله ومن لا يجوز ، واتخاذ وسائل النصر والغلبة .

فرضية الجهاد ونوع الفرضية :

هناك اتجاهان في حكم الجهاد : اتجاه الجمهور الأكثرين من أهل السنة والشيعة والإباضية ، واتجاه القلة^(١) .

(١) السرخسي ، شرح السير الكبير : ١/١٢٥ . ابن الهمام ، فتح القدير : ٤/٢٧٨ وما بعدها . ابن عابدين ، رد المحتار على الدر المختار : ٣/٢٤٠ . الباجي ، المنتقى : شرح الموطأ : ٣/٥٩ . ابن رشد ، المقدمات الممهدة : ١/٢٦٣ . العدوي ، حاشية على كفاية الطالب : ٢/٣ . ابن تيمية ، الاختيارات العلمية : ١٨٣-١٨٥ . الرضوي ، المستطاب : ٣٠٢ . الكليني ، الكافي : ١/٦٠٧ . الشهيد الثاني ، الروضة البهية : ٢١٧ . المرتضى ، البحر الزخار : ٥/٣٩٣ . ابن أطفَيْش ، شرح النيل : =

أما اتجاه الجمهور : فهو أن الجهاد فرض للأوامر القطعية
الدالة على فرضيته ، في القرآن والسنة النبوية ، ولإجماع
الامة .

أما القرآن : فآيات كثيرة منها : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ
وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا
شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٢١٦]
و « كتب » معناه في عرف الشرع فرض وأوجب ، ومنها :
﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة : ٥] ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ
لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ [الأنفال : ٣٩]
﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾
[التوبة : ٣٦] ﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة : ٤١] .

هذه الآيات قطعية الدلالة على وجوب القتال ، لأنها
واردة بصيغة الأمر ، والأصل في الأمر أنه حقيقة في
الوجوب ، مجاز في غيره . ومعنى الوجوب : أن تارك الأمر

= ٤٠٢/١ . ابن هبيرة ، الإفصاح : ٣٧٦ . ابن حزم ،
المحلى : ٣٣٩/٧ (مسألة ٩٢٠) .

على صدد أو وشك العذاب بتركه^(١) ، قال الشوكاني :
« وظاهر الأمر في هذه الآيات هو الوجوب »^(٢) .

ولا يمكن أن يكون الأمر في هذه الآيات مصروفاً إلى غير
الوجوب ، كالندب والإباحة مثلاً ، لأن كلمة « انفروا » تدل
على وجوب النفر ، لأن أصل النفر : هو الخروج إلى مكان لأمر
واجب^(٣) . وأما بقية الآيات فتدل على الوجوب المطابق للأصل
في صيغة الأمر بقرائن كثيرة منها : آية : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا
مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْ أَقْلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ [التوبة :
٣٨] فهذه الآية تدل على وجوب الجهاد في كل حال ، لأنه
تعالى نص على أن تتأقلهم عن الجهاد أمر منكر ، ولو لم يكن
الجهاد واجباً ، لما كان هذا التثاقل منكراً^(٤) . وقد أيدتها
الآية التي بعدها وهي : ﴿ إِلَّا أَنْفِرُوا يُعَذِّبَكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا
وَيَسْتَبَدِّلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا ﴾ [التوبة : ٣٩] والعذاب

-
- (١) الإسنوي ، نهاية السؤل : ٢٥٦-٢٥١ / ٢ .
(٢) الشوكاني ، نيل الأوطار : ٢١٢ / ٧ .
(٣) الرازي ، مفاتيح الغيب : ٤٣٢ / ٤ .
(٤) الطبري ، التفسير : ٨٣ / ١٠ . الشافعي ، الأم : ٨٥ / ٤ .
الرازي ، مفاتيح الغيب : ٤٣٣ / ٤ .

لا يكون إلا على ترك واجب . ويعضدها آية أخرى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة : ١٩٥] ، وهي نزلت في الجهاد^(١) .

وقال ابن حزم : ومن أمره الأمير بالجهاد إلى دار الحرب ، ففرض عليه أن يطيعه في ذلك إلا من له عذر قاطع^(٢) .

وأما السنة : فأحاديث كثيرة أيضاً ، منها : « إن الله جعل عذاب هذه الأمة في الدنيا القتل »^(٣) . فسمى الجهاد عذاباً لهذه الأمة ، مما يدل على فرضيته .

ومنها : « الجهاد ماضٍ منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال ، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل ، والإيمان بالأقدار »^(٤) . من مضى الأمر : نفذ ، أي نافذ النفاذ ، وهذا

(١) أبو داود ، السنن : ١٩/٣ . الشوكاني ، نيل الأوطار : ٢١٠/٧ .

(٢) ابن حزم ، المحلى : ٣٣٩/٧ ، مسألة ٩٢١ .

(٣) حديث ضعيف رواه أبو نعيم في الحلية عن عبد الله بن يزيد الأنصاري ، ورواه أبو عدي في الكامل عن أبي هريرة .

(٤) رواه أبو داود عن أنس بن مالك ، وحكاه أحمد في رواية ابنه =

يكون في الفرض من بين الأحكام ، فإن في النذب والإباحة لا يجب الامتثال والبقاء ، وكلمة « إلى أن يقاتل آخر أمتي . . . » تدل على تضمين معنى الامتداد والبقاء^(١) . قال الشوكاني عن عبارة « الجهاد ماضي » : فيه دليل على أن الجهاد لا يزال مادام الإسلام والمسلمون إلى ظهور الدجال .

وأجمعت الأمة على فرضية الجهاد^(٢) .

كل هذا يدل على أن الجهاد فرض ، ويشير إلى الفرضية الحديث المتواتر المروي عن جماعة كُثُر من الصحابة ، منهم ما أخرجه أبو داود من حديث عمران بن حصين ، قال : « قال رسول الله ﷺ : لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ، ظاهرين على من ناوهم ، حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال » .

= عبد الله ، وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور وفيه ضعيف وله شواهد . الشوكاني ، نيل الأوطار : ٢١٣/٧ . الزيلعي ، نصب الراية : ٣٧٧/٤ .

(١) سعدي جلبي ، حاشية على فتح القدير لابن الهمام : ٢٧٩/٤ .

(٢) سعدي جلبي ، حاشية على فتح القدير لابن الهمام : ٢٧٨/٤ . البهوتي ، كشف القناع : ٢٨/٣ .

وأما الاتجاه الثاني : فهو رأي المهدي^(١) والثوري
 [تقدمت ترجمته] وابن شبرمة^(٢) وروي عن ابن عمر وعطاء^(٣)
 عمرو بن دينار^(٤) ، قالوا : الجهاد تطوع وليس بفرض ، وإن
 الأمر به للندب ، ولا يجب قتال الكفار إلا دفاعاً أو دفاعاً ،
 لظاهر قوله تعالى : ﴿ فَإِن قَتَلْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكٰفِرِينَ ﴾
 [البقرة : ١٩١] وقوله عز وجل : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ
 كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ [التوبة : ٣٦] والحق أن دلالة

-
- (١) هو محمد بن إبراهيم المهدي ، أبو عبد الله ، فقيه ، من أهل
 المهديية بالمغرب ، وهو الفقيه العالم صاحب كتاب الهداية ،
 توفي سنة ٥٩٥ هـ .
- (٢) هو عبد الله بن شبرمة من ولد المنذر بن ضرار بن عمرو ، كان
 قاضياً لأبي جعفر على سواد الكوفة ، ولد سنة ٧٢ هـ ،
 وتوفي سنة ١٤٤ هـ .
- (٣) هو عطاء بن أبي رباح بن أسلم بن صفوان ، تابعي من أجلاء
 الفقهاء ، كان عبداً أسوداً ، ولد في جند باليمن ، ونشأ
 بمكة ، فكان مفتي أهلها ، ومحدثهم ، وتوفي فيها سنة
 ١١٤ هـ .
- (٤) هو أبو محمد الأثرم الجمحي بالولاء ، فقيه ، كان مفتي أهل
 مكة ، فارسي الأصل ، من الأبناء ، قال شعبة : ما رأيت
 أثبت في الحديث منه ، توفي سنة ١٢٦ هـ .

أدلة الجمهور على الفرضية أقوى وأوضح .

وأما نوع فرضية الجهاد عند الجمهور : فهو أنه فرض على الكفاية^(١) باتفاق الفقهاء ، وإنما كان فرض كفاية ، ولم يكن فرض عين ، لأن كل ما فرض لغيره لا لعينه فهو فرض كفاية ، ولأن عموم آية : ﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ [التوبة : ٤١] مخصص بآيتين هما : آية ﴿ وَمَا كَانِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾ [التوبة : ١٢٢] والطائفة : العصابة يعني السرايا^(٢) وآية : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٩٥] فهذا يدل على أن القاعدین غير آثمین ، مع جهاد غیرهم ، فلو كان الجهاد فرض عين لاستحق القاعد الوعيد بالشر والعذاب ، لا الوعد بالخیر والجنة .

-
- (١) فرض الكفاية : هو الذي يطلب فعله شرعاً ، من مجموع المكلفين ، لا من كل فرد على حدة .
- (٢) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم : ٤٠٠/٢ .

الفرض العيني للجهاد :

يرى الجمهور أنه قد يصبح الجهاد فرض عين على كل مكلف (بالغ عاقل) قادر على حمل السلاح ، وفصلوا في الموضوع فقالوا^(١) :

إن لم يكن النفي عاماً : فالجهاد فرض كفاية ، كما تقدم ، ومعناه أنه يفترض على جميع من هو أهل للجهاد ، لكن إذا قام به البعض سقط الحرج أو الإثم عن الباقين ، لقوله عز وجل : ﴿ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ۗ وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَىٰ ۗ ﴾ [النساء : ٩٥] فالله سبحانه وعد الحسنى كلاً من المجاهدين والقاعدتين عن الجهاد ، ولو كان الجهاد فرض

(١) الكاساني ، البدائع : ٩٨/٧ . الزيلعي ، تبيين الحقائق : ٢٤١/٣ . ابن الهمام ، فتح القدير : ٢٧٨/٤ وما بعدها ، ٢٨٩ . ابن عابدين ، رد المحتار على الدر المختار : ٢٣٩/٣ . الدردير ، الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه : ٢٧٤-٢٦٥/٢ . الشرييني ، مغني المحتاج : ٢١٩-٢٠٨/٤ . البهوتي ، كشف القناع : ٣٣-٢٨/٣ . ابن حزم ، المحلى : ٤٣٠-٣٣٩/٧ .

عين ، لما وعد القاعدين بالحسنى ، لأن القعود يكون حراماً ، كما تبين ، ويؤكد ذلك الآية السابق ذكرها : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾ [التوبة : ١٢٢] ولأن المقصود من الجهاد - وهو الدعوة إلى الإسلام ، وإعلان الدين الحق ، ودفع شر الكفرة وقهرهم - يحصل بقيام البعض به ، فإذا قاموا به يسقط فرضه وإثم تركه عن الباقيين .

وإن ضعف المجاهدون عن مقاومة الكفرة ، فعلى من يجاورهم من المسلمين ، الأقرب فالأقرب ، أن يجاهدوا معهم ، وأن يمدوهم بالسلاح والمال .

ولا يجوز للمرأة الاشتراك في الجهاد إلا بإذن زوجها ، لأن القيام بحقوق الزوجية فرض عين ، كما لا يجوز للولد بدون إذن أبويه أو أحدهما إذا كان الآخر ميتاً ، لأن برّ الوالدين فرض عين ، فيكون مقدماً على فرض الكفاية .

فإن كان النفيير عاماً : كأن هجم العدو على بلد إسلامي ، فالجهاد فرض عين على كل قادر من المسلمين ، يجب على الأقرب فالأقرب ، حتى يفترض على جميع أهل الإسلام شرقاً وغرباً ، على هذا التدرج ، لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ [التوبة : ٤١] قيل : نزلت في النفيير ، روى ابن

عباس عن أبي طلحة^(١) في قوله تعالى : ﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا
وَرِقَالًا ﴾ [التوبة : ٤١] قال : شباناً وكهولاً ، ما سمع الله عذر
أحد ، فخرج إلى الشام ، فجاهد حتى مات رضي الله
عنه^(٢) .

ويؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ
حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ
نَفْسِهِ ﴾ [التوبة : ١٢٠] وهذه معاتبة للمؤمنين من أهل يثرب
وقبائل العرب المجاورة لها ، كمزينة وجُهينة وأشجع وغفار
وأسلم على التخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك .
والمعنى : ما كان لهؤلاء المذكورين أن يتخلفوا ، فإن النفي

(١) ابن عباس هو : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي
الهاشمي (٣ ق . هـ - ٦٨ هـ) أبو العباس ، حَبْر الأمة ،
الصحابي الجليل ، ولد بمكة ، ونشأ في بدء عصر النبوة ،
فلازم رسول الله ﷺ ، وروى عنه الأحاديث الصحيحة .
وأبو طلحة : زيد بن سهل بن الأسود النجاري الأنصاري
(٣٦ ق . هـ - ٣٤ هـ) صحابي من الشجعان الرماة المعدودين
في الجاهلية والإسلام ، مولده ووفاته في المدينة ، وقيل :
ركب البحر غازياً ، فمات فيه .

(٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١٥١ / ٨ .

كان فيهم ، بخلاف غيرهم ، فإنهم لم يستنفروا ، في قول بعضهم ، ويحتمل أن يكون الاستنفار في كل مسلم ، وخص هؤلاء بالعتاب لقربهم وجوارهم ، وأنهم أحق بذلك من غيرهم^(١) .

فإذا عم النفير خرجت المرأة بغير إذن زوجها ، وجاز للولد أن يخرج دون إذن والديه .

قال القرطبي^(٢) : إذا تعيّن الجهاد بغلبة العدو على قطر من الأقطار ، أو بحلوله بالعقر (محلة القوم) ، فإذا كان ذلك وجب على جميع أهل تلك الدار أن ينفروا ويخرجوا إليه خفاً وثقلاً ، شباباً وشيوخاً ، كل على قدر طاقته ، سواء من كان له أب ، فيخرج بغير إذنه ، ومن لا أب له خرج بنفسه ، ولا يتخلف أحد يقدر على الخروج ، من مقاتل أو مكثّر ، فإن عجز أهل تلك البلدة عن القيام بعدوهم ، كان على من قاربهم وجاورهم أن يخرجوا على حسب ما لزم أهل تلك البلدة ، حتى يعلموا أن فيهم طاقة على القيام بهم

(١) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٩٠/٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١٥١/٨ وما بعدها .

ومدافعتهم . وكذلك كل من علم بضعفهم عن عدوهم ،
 وعلم أنه لا يدركهم ، ويمكن غيائهم ، لزمه أيضاً الخروج
 إليهم ، فالمسلمون كلهم يد على من سواهم ، حتى إذا قام
 بدفع العدو أهل الناحية التي نزل العدو عليها ، واحتل بها ،
 سقط الفرض عن الآخرين ، ولو قارب العدو دار الإسلام ،
 ولم يدخلوها لزمهم أيضاً الخروج إليه ، حتى يظهر دين الله
 وتحمى البيضة (كيان الديار) وتُحفظ الحوزة ويُخزى
 العدو ، ولا خلاف في هذا .

وموجز القول : يتعين الجهاد في ثلاثة مواضع (١) :

الأول : إذا التقى الزحفان وتقابل الصفان ، حرم على من
 حضر الانصراف ، وتعين عليه المقام ، لقوله تعالى :
 ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا
 لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الأنفال : ٤٥] .

الثاني : إذا نزل الكفار ببلد ، تعين على أهله قتالهم
 ودفعهم .

(١) ابن قدامة ، المغني : ٣٤٦/٨ . القرطبي ، الجامع لأحكام
 القرآن : ١٥٢-١٥١/٨ .

الثالث : إذا استنفر الإمام قوماً ، لزمهم النفير معه ،
 لقوله تعالى : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا
 فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ
 الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [التوبة :
 ٣٨] وللحديث المتفق عليه : « إذا استنفرتم فانفروا » .

شروط الجهاد :

يشترط لوجوب الجهاد سبعة شروط^(١) : الإسلام ،
 والبلوغ ، والعقل ، والحرية ، والذكورة ، والسلامة من
 الضرر ، ووجود النفقة .

فأما الإسلام والبلوغ والعقل : فهي شروط لوجوب سائر
 فروع التكليف الإسلامية . وأما الحرية : فلأن النبي ﷺ كان
 يبايع الحر على الإسلام والجهاد ، ويباع العبد على الإسلام
 دون الجهاد .

(١) ابن قدامة ، المغني : ٣٤٧/٨ ، البجيرمي ، تحفة الحبيب
 على شرح الخطيب : ٢١٢/٤ . وهبة الزحيلي ، الفقه
 الإسلامي وأدلته : ٤١٨/٦ .

وأما الذكورة : فلحديث عائشة عند البخاري وغيره :
قلت : يارسول الله ، نرى الجهاد أفضل الأعمال ، أفلا
نجاهد ؟ فقال : لكن أفضل الجهاد : حج مبرور .

وأما السلامة من الضرر ، أي العمى والعرج والمرض ،
فلقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى
الْمَرِيضِ حَرْجٌ ﴾ [النور : ٦١] .

وأما وجود النفقة ، فلقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ
وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذَا
نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [التوبة : ٩١] ولأن الجهاد لا يمكن إلا
بآله ، فيعتبر القدرة عليها . وهذا كان في الماضي ، وأما في
عصرنا فالدولة تمد المجاهد بالسلاح والنفقة ، فلم يعد هذا
الشرط مطلوباً .

المكلفون بالجهاد :

يفترض الجهاد على القادر عليه ، فمن لا قدرة له ،
لا جهاد عليه ، فلا يطالب بالجهاد : الأعمى ، والأعرج ،
والمرضى مرضاً مزمناً أو غير مزمن ، والمُقعد (الذي أقعده
الداء عن الحركة) ، والشيخ الهرم ، والضعيف ، والأقطع

(المقطوع اليد أو الرجل) ، والذي لا يجد ما ينفق (في الماضي لا الآن) ، والصبي ، والمرأة ، والعبد ، لأن الأخيرين مشغولان بخدمة الزوج والسيد ، ولأن الصبي غير مكلف ، وليس أهلاً للقتال ، بدليل ما ورد في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنه قال : « عُرِضَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَحَدَ ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً ، فَلَمْ يُجْزِنِي فِي الْمَقَاتِلَةِ » .

وأما كون الباقيين لا قتال عليهم فلعجزهم ، وقد نزل فيهم قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ ﴾ [النور : ٦١] نزلت في أصحاب الأعذار حين هموا بالخروج مع النبي ﷺ حين نزلت آية التخلف عن الجهاد ، وتأييدها آية : ﴿ لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾

[التوبة : ٩١]

ولا تقاتل المرأة إلا بإذن زوجها إلا أن يهجم العدو على بلاد المسلمين ، لصيرورة القتال حينئذ فرض عين .

إعلان الحرب :

إذا ساءت العلاقات بين المسلمين وغيرهم من الكفار ،
وظهرت دواعي القتال ، وقرر الحاكم المسلم خوض المعركة
مع العدو ، لأن إعلان الحرب من اختصاصاته ، فجيب
حينئذ إنذار العدو بإعلان الجهاد ، أو إبلاغ مضمون الإنذار
الإسلامي بالتخيير بين أمور ثلاثة : الإسلام ، أو قبول
المعاهدة ، أو الحرب .

وقد اتجه الفقهاء في حكم إبلاغ الدعوة الإسلامية أو
مضمون الإنذار اتجاهات ثلاثة^(١) :

-
- (١) الإمام مالك ، المدونة الكبرى : ٣/٢-٣ . ابن رشد ،
المقدمات الممهدة : ١/٢٦٦ . الخرخشي ، فتح الجليل :
٣/١٣٠ . السرخسي : شرح السير الكبير : ١/٥٧ وما
بعدها ، والمبسوط : ١٠/٦ ، ٣٠ . جماعة من العلماء ،
الفتاوى الهندية : ٢/١٩٢ ، الشافعي ، الأم : ٤/١٥٧ .
الشربيني ، مغني المحتاج : ٤/٢٢١ . ابن قدامة ، المغني :
٨/٣٦١ . البهوتي ، كشف القناع : ٣/٣٦ . الرضوي ،
المستطاب : ٣٠٥ ، المحقق الحلبي ، المختصر النافع في فقه
الإمامية : ١٣٥ . الشهيد الثاني ، الروضة البهية : ١/٢١٨ .

الأول : للمالكية والهادوية والزيدية : يجب قبل القتال تقديم الدعوة الإسلامية مطلقاً ، سواء بلغت العدو أم لا لقوله تعالى : ﴿ سَدَّعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ [الفتح : ١٦] .

الثاني : رأي قوم^(١) : لا يجب ذلك مطلقاً ، اكتفاء بانتشار دعوة الإسلام في العالم ، وذيوع خبرها بين الناس .

الثالث : رأي جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والحنابلة والشيعة الإمامية والإباضية : تجب الدعوة لمن لم يبلغهم الإسلام ، فإن انتشر الإسلام ، وظهر كل الظهور ، وعرف الناس لماذا يدعون ، وعلى ماذا يقاتلون ، فالدعوة مستحبة ، تأكيداً للإعلام والإنذار ، وليست بواجبة ، أي أن دعوة المسلمين إلى الإسلام الموجهة إلى الكفار قبل قتالهم أمر واجب إن كانت الدعوة لم تبلغهم ، ومستحب إن بلغتهم . هذا إذا كان المسلمون هم القاصدين للكفار ، فأما

= أطفيش ، شرح النيل : ٤١٧/١ . ابن حزم ، المحلى : ٢٩٨/٧ . ابن قيم الجوزية ، أحكام أهل الذمة : ٥/١ .
(١) الشهيد الثاني ، الروضة البهية : ٣٣٨/٢ .

إذا قصدهم الكفار في ديارهم ، فلهم أن يقاتلوهم من غير دعوة ، لأنهم يدفعونهم عن أنفسهم وحریمهم^(١) .

قال ابن المنذر عن هذا الرأي : وهو قول جمهور أهل العلم ، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على معناه ، وبه يجمع بين ما ظاهره الاختلاف من الأحاديث .

الأدلة أو الأحاديث الواردة في هذا الموضوع :

١- « ما قاتل رسول الله ﷺ قوماً قط إلا دعاهم »^(٢) .

٢- « كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية ، أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً » ثم قال : « وإذا لقيت عدوك من المشركين ، فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال ، فأيتهم ما أجابوك ، فاقبل منهم وكف عنهم ، فإن هم أبوا فسلهم الجزية ، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، وإن أبوا فاستعن بالله عليهم وقاتلهم . »^(٣) .

-
- (١) ابن قيم الجوزية ، أحكام أهل الذمة : ٥/١ .
(٢) رواه أحمد والبيهقي ، وأبو يعلى ، والطبراني ، والحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ورجاله رجال الصحيح .
(٣) رواه الجماعة (أحمد وأصحاب الكتب الستة) إلا البخاري عن سليمان بن بريدة عن أبيه ، وهو حديث صحيح .

٣- قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه يوم خيبر :
« يارسول الله ، نقاتلهم حتى يكونوا مثلنا (أي مسلمين) ؟
فقال : على رسلك ، حتى تنزل بساحتهم ، ثم ادعهم إلى
الإسلام ، فوالله لأن يهتدي بك رجل واحد ، خير لك من
حُمْر النعم »^(١) .

٤- أوصى الرسول ﷺ معاذ بن جبل وصحبه ، حينما
أرسلهم لفتح اليمن ، فقال : « لا تقاتلوهم حتى تدعوهم ،
فإن أبوا ، فلا تقاتلوهم حتى يبدؤوكم ، فإن بدؤوكم فلا
تقاتلوهم حتى يقتلوا منكم قتيلاً ، ثم أروهم ذلك ، وقولوا
لهم : هل إلى خير من هذا السبيل ؟ فلأن يهدي الله على
يديك رجلاً واحداً ، خير مما طلعت عليه الشمس وغربت »
ويؤيده حديث قروة بن مُسيك قال : قلت : يارسول الله ،
أقاتل بمقبل قومي ومدبرهم ؟ قال : نعم ، فلما وليت
دعاني ، فقال : لا تقاتلهم حتى تدعوهم إلى الإسلام »^(٢) .

(١) متفق عليه ، ورواه أحمد من حديث سهل بن سعد .

(٢) رواه أحمد ، وهو صحيح لديه ، وسكت عنه الحافظ ابن حجر
في تلخيص الحبير : ١٠٠/٤ .

٥- عن ابن عوف أن الرسول ﷺ أغار على بني المصطلق ، وهم غازون (أي غافلون) ، وأنعامهم تُسقى على الماء ، فقتل مقاتلهم ، وسبى ذراريهم^(١) أي النساء والأطفال .

٦- عهد الرسول ﷺ إلى أسامة بن زيد ، فقال : « أغر على أبنئ صباحاً وحرَّق^(٢) » والغارة لا تكون مع دعوة .

فالأحاديث الأربعة الأولى تجعل الدعوة إلى الإسلام شرطاً في جواز القتال ، والحديثان الباقيان يجيزان الإغارة على العدو بدون دعوة ؛ لأنه سبق له بلوغ الدعوة .

وقد سلك العلماء في دفع هذا التعارض مسلكين :

الأول : القول بنسخ بعض الأحاديث لبعض أو تخصيص الفعل بزمن النبوة ، وهذا منهج أصحاب الرأي الأول والثاني .

(١) حديث صحيح متفق عليه ورواه أحمد عن عبد الرحمن بن

عوف

(٢) رواه أبو داود وابن ماجه ، وهو صحيح ، وأبني : موضع بفلسطين بين عسقلان والرملة .

الثاني : التوفيق والجمع بين الأحاديث ، وهذا منهج الجمهور الذين يقولون بأنه لا يصار إلى القول بالنسخ إلا إذا تعذر الجمع بين الأدلة ، وأما ادعاء التخصيص فلا دليل عليه ، فمن لم تبلغه الدعوة وجب دعاؤه إلى الإسلام ، فإذا بلغته استحب ذلك .

ومع كل هذا فقد حكى الإمام المهدي^(١) وابن رشد المالكي^(٢) ، والكمال بن الهمام^(٣) حصول الإجماع على أن شرط الحرب بلوغ الدعوة ، وإلا لم يجز القتال^(٤) بمعنى أنه

(١) هو صلاح بن علي بن محمد الحسيني ، من أئمة الزيدية باليمن ، وأحد علمائهم ، دعا إلى نفسه بصنعاء ، بعد وفاة المنصور علي بن محمد سنة ٨٤٠ هـ ، وبويع ولقب بالمهدي ، له تأليف ، وأتباعه الهادوية ، توفي سنة ٨٤٩ هـ .

(٢) هو الفيلسوف الفقيه ابن رشد الحفيد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، أبو الوليد ، صاحب كتاب بداية المجتهد ، المتوفى سنة ٥٩١ هـ .

(٣) هو الشيخ الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري ، المعروف بابن الهمام الحنفي المتوفى سنة ٨٦١ هـ ، صاحب كتاب فتح القدير شرح الهداية للمرغيناني .

(٤) ابن رشد ، بداية المجتهد : ٣٧٣/١ . الشوكاني ، نيل =

لا تجوز محاربتهم حتى يكونوا قد بلغتهم الدعوة ، وذلك شيء مجمع عليه من المسلمين ، لقوله عز وجل : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء : ١٥] .

وحصر ابن رشد الخلاف في أنه : هل يجب تكرار الدعوة عند تكرار الحرب ؟ - وهذا هو محل البحث هنا - فإنهم اختلفوا في ذلك ، فمنهم من أوجبها ، ومنهم من استحباها ، ومنهم من لم يوجبها ولا استحباها .

والسبب في اختلافهم تعارض القول النبوي مع الفعل ، فالقول في الأحاديث السابقة توجب إبلاغ الدعوة ، وفعله ﷺ في خير ، وأبني ، وبني المصطبقي ، يعارض ذلك القول ، وإذا تعارض القول والفعل ، فالمختار عند أغلب الأصوليين أنه يقدم القول ، لكونه مستقلاً بالدلالة ، موضوعاً لها ، بخلاف الفعل ، فإنه لم يوضع للدلالة ، وإن دل فإنما يدل بواسطة القول^(١) .

= الأوطار : ٢٣١/٧ . ابن الهمام ، فتح القدير : ٢٨٥/٤ .

(١) الإسنوي ، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول : ٢٥١/٢

وما بعدها . الشوكاني ، إرشاد الفحول : ٢٤٧ .

ومن الجائز أن يكون فعل المباغثة مما تقتضيه ظروف القتال ، والمسارعة إلى خوض المعركة قبل فوات الأوان ، إذا كان العدو يتابع تحصيناته ويحكم خططه الحربية ، بعد أن بلغت الدعوة الإسلامية ، وظهرت بوادر الحرب ، ووضحت الدلائل على استعداد العدو لشن معركة بنتيجة التحريات .

وبغض النظر عن الخلاف الفقهي : فإن تبليغ الدعوة الإسلامية قبل اندلاع الحرب كان هو الظاهرة العامة ، فلم يقاتل الرسول ﷺ في مختلف غزواته ، إلا بعد إنذار ، وسار خلفاؤه من بعده على هذا النهج ، بالرغم من استفاضة شأن الإسلام شرقاً وغرباً ، فلم تنشب معركة بين المسلمين وغيرهم إلا بعد تبليغ دعوتهم ، إما على لسان رسول ، أو بكتاب يوجه إلى قادة جيوش الأعداء .

والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها ما قاله أبو بكر الصديق رضي الله عنه ^(١) لعكرمة ^(٢) حين وجهه إلى عُمان : « يا

(١) هو عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن كعب التيمي القرظي ، أبو بكر ، أول الخلفاء الراشدين ، وأول من آمن برسول الله ﷺ من الرجال ، وأحد أعظم العرب (٥١ ق . هـ - ١٣ هـ) .

(٢) هو عكرمة بن أبي جهل ، عمرو بن هشام المخزومي القرظي ، =

عكرمة سر على بركة الله ، ولا تنزل على مستأمن ، ولا تؤمن
على حق مسلم ، وأهدر الكفر بعضه ببعض ، وقدم النذر بين
يديك . . .» (١) .

لذا قال الطبري (٢) : « أجمعت الحجة أن رسول الله ﷺ
لم يقاتل أعداءه من أهل الشرك إلا بعد إظهاره الدعوة ،
 وإقامة الحجة ، وأنه ﷺ كان يأمر أمراء السرايا بدعوة من لم
تبلغه الدعوة » (٣) .

فعلى الرغم من أن قريشاً أول من عرف الدعوة
الإسلامية ، فقد بعث الرسول عليه الصلاة والسلام يوم
فتح مكة إلى قريش أبا سفيان (٤) وبديل بن

= من صناديد قريش في الجاهلية والإسلام ، توفي سنة ١٣ هـ .

(١) ابن الأثير ، الكامل : ٢٢/٥ ، ابن قتيبة ، عيون الأخبار :
١٠٩/١ . أبو عبيد ، الأموال : ٢٥ ، ٣٤ .

(٢) هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، أبو جعفر
(٢٢٤-٣١٠ هـ) ، المؤرخ المفسر الإمام ، استوطن بغداد
وتوفي فيها .

(٣) الطبري ، اختلاف الفقهاء : ٢ .

(٤) هو صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف
(٥٧ ق هـ - ٣١ هـ) صحابي من سادات قريش .

ورقاء^(١) ، وحكيم بن حزام^(٢) ، يدعوهم إلى الإسلام^(٣) .

وذكر الحنفية والمالكية أنه لا بد قبل الشروع في القتال بعد توجيه الإنذار من مضي ثلاثة أيام ، تكرر فيها الدعوة ، ولا يجوز بدء الحرب إلا في اليوم الرابع ، ما لم يعاجلونا بالقتال ، أو يكون الجيش قليلاً ، ويقاس عليه أن تقتضي المصلحة الحربية المبادرة بالهجوم ، فيقاتلون حينئذ^(٤) .

وقرر الشافعية أن للإمام الخيار بحسب المصلحة ، من

(١) هو بديل بن ورقاء بن عمر الخزاعي ، صحابي أسلم قبل فتح مكة ، وقيل : يوم الفتح ، وكان عمره (٩٧) عاماً ، وقال له الرسول ﷺ : زادك الله جمالاً وسواداً .

(٢) هو حكيم بن حزام بن خويلد ، صحابي ، قرشي ، وهو ابن أخي خديجة أم المؤمنين ، أسلم يوم فتح مكة ، وفي الحديث : « . . . ومن دخل دار حكيم بن حزام فهو آمن » توفي عام ٥٤ هـ .

(٣) الطبري ، تاريخ الأمم : ١١٧/٣ .

(٤) محمد عlish ، شرح منح الجليل : ٧١٣/١٠ . المواق ، التاج والإكليل : ٣/٣٥٠ . الدسوقي ، الحاشية على الشرح الكبير للدردير : ١٧٦/٢ . أبو يوسف ، الخراج : ١٩١ . أبو عبيد ، الأموال : ١٣٦ .

تكرار الإنذار وعدمه^(١) .

ويؤيد الرأي الأول ما كتب عمر بن الخطاب^(٢) إلى سعد بن أبي وقاص^(٣) :

« إني كنت كتبت إليك أن تدعو الناس إلى الإسلام ثلاثة أيام ، فمن استجاب لك قبل القتال ، فهو رجل من المسلمين ، له ما للمسلمين ، ولهم سهم في الإسلام »^(٤) ودعا سلمان^(٥) أهل فارس إلى الإسلام أو الجزية أو القتال ،

(١) الشيرازي ، المهذب : ٢٣١/٢ . السبكي ، تكملة المجموع : ٦٩-٦٧/١٨ . الماوردي ، الأحكام السلطانية : ٣٥ .

(٢) هو عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي ، أبو حفص (٤٠ ق .هـ - ٢٣ هـ) ثاني الخلفاء الراشدين ، وأول من لقب بأمير المؤمنين ، الصحابي الجليل .

(٣) هو سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب بن عبد مناف القرشي الزهري ، أبو إسحاق (٢٣ ق .هـ - ٥٥ هـ) الصحابي الأمير ، فاتح العراق ومدائن كسرى .

(٤) رواه أبو عبيد (منتخب كنز العمال من مسند أحمد : ٣١٩/٢ ، ابن آدم ، الخراج : ٤٨) .

(٥) هو سلمان الفارسي ، صحابي ، من مقدميهم ، كان يسمى =

فقالوا : أما الإسلام فلا نسلم ، وأما الجزية فلا نعطيها ، وأما القتال فإننا نقاتلكم . فدعاهم كذلك ثلاثاً فأبوا عليه ، فقال الناس : « انهذوا إليهم » أي انهضوا وزناً ومعنى (١) .

وفصل الماوردي (٢) رأي الشافعية ، فقال : المشركون في دار الحرب صنفان : صنف منهم بلغتهم دعوة الإسلام ، فامتنعوا منها وتألّبوا عليها ، فأمر الجيش مخير في قتالهم بين أمرين ، يفعل منهما ما علم أنه الأصح للمسلمين وأنكأ للمشركين ، من بياتهم ليلاً ونهاراً بالقتال والتحريق ، أو ينذرهم بالحرب ويصافهم بالقتال .

والصنف الثاني ، لم تبلغهم دعوة الإسلام . . فيحرم علينا الإقدام على قتالهم غرة وبياتاً بالقتل والتحريق ، وأن نبذأهم بالقتل قبل إظهار دعوة الإسلام لهم ، وإعلامهم من معجزات النبوة ، وإظهار الحجة بما يقودهم إلى الإجابة ، فإن بدأ

= نفسه سلمان الإسلام ، أصله من مجوس أصبهان ، عاش عمراً طويلاً ، وتوفي سنة ٥٦ هـ .

(١) أبو يوسف ، الخراج : ١٩١ .

(٢) هو أفضى القضاة أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ .

بقتالهم قبل دعائهم إلى الإسلام وإنذارهم بالحجة ، وقتلهم
غرةً وبياتاً ، ضمن ديات نفوسهم ، وكانت ، على الأصح من
مذهب الشافعي ، كديات المسلمين^(١) .

وإعلان الحرب أمر مقرر في القانون الدولي الحديث ،
توقياً من الغدر ، والأخذ على غرة ، وإعلاماً للرعايا من كلا
الفريقين المتحاربين .

قواعد القتال :

الحرب ضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها ، في قواعد
الإسلام ، فيلزم تخفيف ويلاتها بقدر الإمكان ، ويحافظ على
الكرامة الإنسانية ، وتلتزم قواعد الرحمة والفضيلة ،
والأخلاق العالية والعدالة المطلقة ، والمعاملة بالمثل ،
بشرط عدم الإخلال بقواعد الأخلاق والكرامة الإنسانية ، فلا
هدم ولا تخريب ، ولا قطع أشجار ، ولا تدمير للمباني ، ولا
اعتداء على المدنيين ، ولا تمثيل بالقتلى ، ولا تشويه
للجثث ، وإنما تكرم وتدفن كالمسلمين ، ولا قسوة أو

(١) الماوردي ، الأحكام السلطانية : ٣٥ .

وحشية أو همجية ، إلا بما تسمح به قواعد الحرب والأعراف القائمة ، ويلتزم المسلمون هذه القواعد بنحو إلزامي ، وبدافع من إيمانهم وشرعهم ، وسلطان دينهم على تحركاتهم وأنشطتهم ، أما أحكام القرآن الدولي فليس لها ضمانات أو قوة داخلية تكفل إمضاءها وتنفيذها على النحو الإنساني الكريم .

جمع هذه المبادئ حديث نبوي ثابت وهو : كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ، ومن معه من المسلمين ، ثم قال :

« اغزوا باسم الله في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا^(١) ، ولا تغدروا ولا تُمثلوا^(٢) ولا تقتلوا وليدًا^(٣) .

وإذا لقيت عدوك من المشركين ، فادعهم إلى ثلاث

(١) أي لا تخونوا إذا غنمتم شيئاً .

(٢) لا تغدروا : الغدر ضد الوفاء . ولا تمثلوا : المثلة : العقوبة والتنكيل ، بتشويه الجثة ، وتقطيع الأعضاء ، وفقء العين وجذع الأنف ، وقطع الأذن ، وبقر البطن ، ونحو ذلك من شق الأجواف ورضخ الرؤوس .

(٣) الوليد : الصبي والصبية .

خصال ، أو خلال ، فإذا أجابوك ، فاقبل منهم ، وكفَّ عنهم . ادعهم إلى الإسلام ، فإن أجابوك فاقبل منهم ، وكفَّ عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين ، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك ، فلهم ما للمهاجرين ، وعليهم ما على المهاجرين ، فإن أبوا أن يتحولوا منها ، فأخبرهم أنهم يكونوا كأعراب المسلمين يجري عليهم الذي يجري على المسلمين ، ولا يكون لهم في الفياء والغنيمة^(١) شيء ، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فإن هم أبوا فسلهم الجزية ، فإن أجابوك فاقبل منهم ، وكفَّ عنهم ، وإن أبوا فاستعن بالله عليهم وقاتلهم .

وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة^(٢) الله وذمة نبيه ، فلا تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه ، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك ، فإنكم إن تخفروا^(٣)

-
- (١) الفياء : مال الحربيين المأخوذ صلحاً . والغنيمة : مال الأعداء المأخوذ قهراً وعنوة .
 (٢) الذمة : الضمان والعهد والأمان .
 (٣) يقال : أخفرت الرجل : إذا نقضت عهده ، وخفرتة ، بمعنى أمنت وحميتة .

ذمتكم وذمة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله .
وإذا حاصرت أهل حصن وأرادوك أن تنزلهم على
حكم الله ، فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن أنزلهم على
حكمك ، فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا (١) ؟

ويؤكد هذا الحديث وصية أبي بكر الصديق لقائد جيش
الشام ، يزيد بن أبي سفيان (٢) : « ... وإني موصيك
بعشر : لا تقتلن امرأة ، ولا صبياً ، ولا كبيراً هرمأ ، ولا
تقطعن شجراً مثمرأ ، ولا تخربن عامراً ، ولا تعقرن شاة ولا
بعيراً إلا لمأكلة ، ولا تحرقن نخلاً ، ولا تفرقنه ، ولا تغلل ،
ولا تجبن » (٣) .

(١) رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي وصححه عن
سليمان بن بريدة عن أبيه (الشوكاني ، نيل الأوطار :
٢٣٠ / ٧) .

(٢) هو يزيد بن صخر (أبو سفيان) بن حرب ، الأموي ، أو
خالد ، أمير ، صحابي ، من رجال بني أمية شجاعة
وحزماً ، أسلم يوم فتح مكة ، واستعمله النبي ﷺ على
صدقات بني فراس ، توفي سنة ١٨ هـ .

(٣) السيوطي ، تنوير الحوالك : شرح على موطأ مالك : ٦ / ٢ .
أخرجه مالك عن يحيى بن سعيد .

والأوزاعي فقيه الشام^(١) أول من انفرد بالرأي وأعلن القول بإطلاق هذه الوصايا ، فقال : لا يحل للمسلمين أن يفعلوا شيئاً مما يرجع إلى التخریب في دار الحرب ، لأن ذلك فساد ، والله لا يحب الفساد^(٢) .

أما الفقهاء الآخرون فقالوا : لا بأس بإحراق حصون العدو بالنار وإغراقها بالماء ، وتخریبها وهدمها عليهم ، وقطع أشجارهم ، وإفساد زروعهم ، ونصب المجانيق^(٣) ونحوها من مدافع اليوم ، على حصونهم وهدمها ، بمقدار ما تمليه الضرورات الحربية ، ومصالحة القتال ، لقوله تعالى : ﴿يُخْرِتُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحشر : ٢] ولأنه عليه

(١) الأوزاعي (٨٨-١٥٧ هـ) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد ، من قبيلة الأوزاع ، إمام الديار الشامية في الفقه والزهد ، سكن بيروت وتوفي بها .

(٢) السرخسي ، شرح السير الكبير : ٤٣/١ ، وهذا أيضاً رأي الليث بن سعد وأبي ثور والحنابلة . الزرقاني ، شرح موطأ مالك : ١٢/٣ . ابن العربي ، شرح جامع الترمذي : ٤٠/٧ . ابن قدامة ، المغني : ٥٠٦/١٠ وما بعدها .

(٣) المجانيق : جمع منجنيق ، وهي الآلة التي يرمى بها الحجارة .

الصلاة والسلام أحرق البؤيرة (وهي موضع بقرب المدينة) ،
ولأن في إرسال الماء ونحوه كسر شوكتهم ، وتفريق
جمعهم ، لكن لا تسمم مياههم ، ولا يستعمل في حقهم
سلاح يبيدهم ، سواء أكانوا مقاتلين أم غير مقاتلين .

ولا بأس برميهم بالنبال ونحوها من وسائل القتال
الحديثة ، البرية والبحرية والجوية ، وإن كان فيهم مسلمون
من الأسارى والتجار ؛ لأن رميهم ضرورة ، ويقصد الكفار
بالضرب لا المسلمين ؛ لأنه لا ضرورة في القصد إلى قتل
المسلمين بغير حق .

وكذا يجوز ضرب الكفار إن ترسوا بأطفال المسلمين
وأسراهم ، للضرورة وسداً لذريعة الفساد التي قد تترتب على
ترك قتلهم ، لكن يقصد الكفار بالضرب كما ذكر سابقاً ، وإن
أصيب مسلم فلا دية ولا كفارة .

ولا ينبغي للمسلمين أن يستعينوا بالكفار على قتال
الأعداء ، لقوله ﷺ لرجل تبعه يوم بدر : « ارجع فلن أستعين
بمشرِك »^(١) ؛ ولأنه لا يؤمن غدرهم ، إذ العداوة الدينية

(١) رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها .

تحملهم على الغدر إلا عند الاضطرار^(١) .

وقد أجاز أئمة المذاهب الأربعة (أبوحنيفة ومالك والشافعي وأحمد) الاستعانة بالكافر على الكفار إذا كان حسن الرأي بالمسلمين ، وعند الحاجة أيضاً في رأي الشافعي ، بدليل أن النَّبِيَّ ﷺ استعان بصفوان بن أمية^(٢) يوم حنين ، وتعاونت خزاعة مع النَّبِيِّ ﷺ عام فتح مكة ، وخرج

(١) الكساساني ، البدائع : ١٠٠/٧ وما بعدها . ابن الهمام ، فتح القدير : ٢٨٦/٤ وما بعدها . القدروري ، الكتاب مع اللباب : ١١٧/٤ وما بعدها . الدردير ، الشرح الكبير : ١٧٧/٢ . الدردير ، الشرح الصغير : ٢٨٢-٢٧٧/٢ . ابن رشد ، بداية المجتهد : ٣٠٧/١ . ابن جزى ، القوانين الفقهية : ١٤٥ وما بعدها . الشرييني ، مغني المحتاج : ٢٢٤-٢٢١/٤ . البهوتي ، كشف القناع : ٤٥-٤٢/٣ . ابن قدامة ، المغني : ٤١٤/٨ ، ٤٥٤-٤٤٨ . ابن حزم ، المحلى : ٣٤٢/٧ وما بعدها ، ٣٤٩ . الحلبي ، المختصر النافع في فقه الإمامية : ١٣٦ . الماوردي ، الأحكام السلطانية : ٤٩ . الشيرازي ، المذهب : ٢٥٧-٢٥١/٢ .

(٢) هو صفوان بن أمية بن خلف بن وهب الجمحي القرشي المكي ، أبو وهب ، صحابي ، فصيح جواد ، مات بمكة سنة ٤١ هـ .

قُزَمان الظفري - وهو من المنافقين - مع الصحابة يوم أحد ،
وهو مشرك^(١) .

ويجب تجنب المثلة والتعذيب والتكيل وإتلاف ما لا
حاجة إلى إتلافه ، حتى إن مبدأ المعاملة بالمثل ، الجائز عرفاً
قديماً وحديثاً ، لا يستعمله المسلمون بما ينزل عن حد
المروءة والكرامة الإنسانية والشرف ، فلو أن أعداء المسلمين
مَثَلُوا بقتلانا ، فالأفضل عدم مجاراتهم في هذا التمثيل بل
لا يجوز التمثيل . وذلك بدليل ما ثبت في السيرة أنه لما مَثَل
المشركون في غزوة أحد بحمزة بن عبد المطلب^(٢) وغيره من
الشهداء ، قال الرسول ﷺ : « لئن أظفرتني الله بهم لأُمَثِّلن
بضعفي ما مَثَلُوا بنا » وفي رواية : « لئن أظفرتني الله عليهم
لأُمَثِّلن بثلاثين رجلاً منهم » فلما رأى المسلمون حُزن

(١) القسطلاني ، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري :
. ١٧٠/٥

(٢) هو حمزة بن عبد المطلب بن هاشم ، أبو عمارة (٥٤ ق . هـ -
٣ هـ) من قريش ، عم النبي ﷺ ، وأحد صناديد قريش
وسادتهم في الجاهلية والإسلام ، ولد ونشأ في مكة ، وكان
أعز قريش وأشدّها شكيمة ، وهو سيد الشهداء .

رسول الله ﷺ وغيظه على من فعل بعمه ما فعل ، فالوا :
« والله لئن أظفرنا الله بهم يوماً من الدهر ، لنمثلن بهم مثله لم
يمثلها أحد من العرب » (١) .

فأنزل الله عز وجل في النهي عن المثلة (٢) ﴿ وَإِنِ عَاقَبْتُمْ
فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوِقْتُمْ بِهِ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ ﴾
وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ۗ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا
يَمْكُرُونَ ﴿١٢٦﴾ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ يُحْسِنُونَ ﴿
[النحل : ١٢٦-١٢٨] إلى آخر السورة ، فقال الرسول ﷺ : « بل
نصبر » .

(١) رواه محمد بن إسحاق عن بعض أصحابه عن عطاء بن يسار
(ابن هشام ، السيرة : ٩٥/٣ وما بعدها . ابن كثير ،
التفسير : ٥٩٢/٢) .

(٢) رواه ابن عباس ، وهذا وما قبله مرسل ، وفيه رجل مبهم لم
يسم ، ولكنه روي من وجه آخر متصل ، وروى الحافظ أبو
بكر البزار : « . . . أما والله على ذلك ، لأمثلن بسبعين
كمثلتك » فتزل جبريل عليه السلام على محمد ﷺ بهذه
السورة ، وقرأ : ﴿ وَإِنِ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوِقْتُمْ بِهِ ﴾ إلى
آخر الآية ، فكفر رسول الله ﷺ عن يمينه ، وأمسك عن ذلك
(المصدر نفسه) .

وروى البيهقي عن سمرة بن جندب ، قال : « كان رسول الله ﷺ يحثنا على الصدقة ، وينهانا عن المثلة » وفي لفظ : « ما قام رسول الله ﷺ في مقام قط ففارقه ، حتى يأمرنا بالصدقة ، وينهانا عن المثلة »^(١) ، وقد وردت أحاديث كثيرة ، مثل حديث بريدة السابق في النهي عن المثلة^(٢) . لذا قال الشيعة الإمامية : ويحرم التمثيل بأهل الحرب ، والغدر ، والغلول منهم^(٣) .

يتبين مما ذكر أن الإسلام قرر في بدء القتال من الأحكام ما يقضي به توقي الغدر ، والأخذ غرة والمباغطة ، وفي أثناء القتال قرر من الأحكام ما يستوجهه ، من تخفيف ويلات الحرب ، من تجنب المثلة ، والتنكيل ، والإيلام الشديد ، وإتلاف ما لا تدعو الحاجة الحربية إلى إتلافه ، لأن الإسلام ما قصد من تشريع القتال إزهاق الأرواح ، وتعذيب

-
- (١) ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري : ٣٦٩/٧ . البيهقي ، السنن : ٦٩/٩ . ابن هشام ، السيرة النبوية : ٩٦/٣ .
(٢) وهبة الزحيلي ، آثار الحرب في الفقه الإسلامي : ٤٨٣-٤٧٩ .
(٣) الحلبي ، المختصر النافع في فقه الإمامية : ١٣٦ .

عباد الله ، وتدمير المدنيات ، وتقويض صرح الحضارات ،
وإنما أراد دعوة الإسلام من أجل خير البشرية قاطبة ، ودفع
العدوان ، وحماية المسلمين ودعوتهم من الاعتداء ، فهو
وسيلة لا يلجأ إليها إلا للضرورة ، ولا يتجاوز فيها أدنى
حدودها ، لأن الضرورة تقدر بقدرها .

من يقتل ومن لا يقتل من الأعداء :

يرى الشيعة الإمامية والظاهرية وابن المنذر^(١) والشافعي
في أظهر قوليه^(٢) : أنه يجوز قتل ما عدا النساء والصبيان ،
للنهى الوارد في الصحيحين عن قتل النساء والصبيان ، وألحق
الشافعية والإمامية المجنون بالصبي ، والخنثى المشكل
بالمرأة .

(١) هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، كان
فقيهاً عالماً مطلعاً ، صنف في اختلاف الفقهاء كتباً لم يصنف
مثلها ، توفي بمكة سنة ٣٠٩ هـ .

(٢) الرضوي ، المستطاب : ٣٠٧ . الشافعي ، الأم : ١٥٧/٤ ، ١٩٧ ،
وما بعدها . الرملي ، نهاية المحتاج : ٢٠٥/٧ . الشرييني ، مغني
المحتاج : ٢٢٣/٤ . ابن حزم ، المحلى : ٢٩٦/٧ .

ويرى الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة والشيعة
الزيدية ، والشافعي في أحد قوليه^(١) : أنه يجوز قتل المقاتلة
الذين يشتركون في الحرب برأي أو تدبير أو إمداد أو قتال ،
ولا يجوز قتل غير المقاتلة من امرأة أو صبي أو مجنون أو شيخ
هرم ، أو مريض مُقعد (زمن) أو أشل ، أو أعمى ، أو
مقطوع اليد والرجل من خلاف ، أو مقطوع اليد اليمنى ، أو
معتوه ، أو راهب في صومعته ، أو قوم في دار أو كنيسة
ترهبوا ، والعجزة عن القتال ، والفلاحين في حرثهم إلا إذا
قاتلوا بقول أو فعل أو رأي أو إمداد بمال .

(١) السرخسي ، المبسوط : ٥/١٠ ، ٢٩ . أبو يوسف ،
الخراج : ١٩٥ . الكاساني ، البدائع : ١٠١/٧ . ابن
الهمام ، فتح القدير : ٢٩٠/٤ وما بعدها . الإمام مالك ،
المدونة الكبرى : ٧-٦/٣ . ابن رشد ، بداية المجتهد :
٣٧١/١ . الدسوقي ، الحاشية على الدردير : ١٧٠/٢ ،
١٧٧ . ابن قدامة ، المغني : ٤٧٧/٨ . البهوتي ، كشف
القناع : ٤٤/٣ وما بعدها . ابن تيمية ، السياسة الشرعية :
١٢٣ . الإمام الشافعي ، الأم : ١٥٧/٤ . الحسين
الصنعاني ، الروض النضير : ٢٩٨/٤ . المرتضى ، البحر
الزخار : ٣٩٧/٥ .

وذلك بدليل أن ربيعة بن ربيع السلمي^(١) أدرك دريد بن الصمة^(٢) يوم حنين ، فقتله وهو شيخ كبير جاوز المائة ، لا ينتفع إلا برأيه ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ ولم ينكر عليه^(٣) .

ويجوز قتل المرأة إذا كانت ملكة الأعداء ، لأن في قتلها تفريقاً لجمعهم ، وكذلك إذا كان ملكهم صبيّاً صغيراً وأحضره معهم في المعركة ، لا بأس بقتله إذا كان في قتله تفريق جمعهم .

وأما أدلة عدم جواز قتل غير المقاتلة أو المدنيين إذا لم يقاتلوا فكثيرة ، منها قوله ﷺ : « ولا تقتلوا وليداً ولا امرأة

(١) هو ربيعة بن ربيع بن ثعلبة السلمي : يقال له ابن الدغنة وهي أمه ، فغلبت على اسمه ، شهد حنيناً ، وهو قاتل دريد بن الصمة . ابن عبد البر ، الاستيعاب : ٤٩١/٤ .

(٢) هو دريد بن الصمة الجشمي البكري ، من هوازن ، شجاع من الأبطال ، والشعراء المعمرين في الجاهلية ، كان سيد بني جشم ، قتل سنة ٨ هـ .

(٣) روي ذلك في الصحيحين عن أبي موسى الأشعري (الشوكاني ، نيل الأوطار : ٢٤٨/٧) .

ولا شيخاً»^(١) ، وقد ثبت أن رسول الله ﷺ « نهى عن قتل النساء والصبيان»^(٢) وقال لأحد صحابته : « الحق خالدأ ، فقل له : لا تقتلوا ذرية ولا عسيفاً»^(٣) وعن ابن عباس أن النبي ﷺ كان إذا بعث جيوشه قال : « لا تقتلوا أصحاب الصوامع»^(٤) . وعن أنس^(٥) أن رسول الله ﷺ قال : « انطلقوا باسم الله وبالله ، وعلى ملة رسول الله ، ولا تقتلوا شيخاً فانياً ، ولا طفلاً ، ولا صغيراً ، ولا امرأة ، ولا تغلوا ،

(١) رواه الطبراني في الكبير والأوسط عن ابن عباس (الهيثمي ، مجمع الزوائد : ٣١٦/٥) .

(٢) رواه الجماعة (أحمد واصحاب الكتب الستة) إلا النسائي عن ابن عمر ، ورواه الموطأ أيضاً (الزيلعي ، نصب الراية : ٣٨٦/٣) .

(٣) رواه أحمد واصحاب السنن إلا الترمذي ، وابن حبان والحاكم والبيهقي عن رباح بن ربيع .

(٤) أخرجه أحمد عن ابن عباس ، وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، وهو ضعيف ، وثقه أحمد .

(٥) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم النجاري الخزرجي الأنصاري ، أبو ثمامة (١٠ ق . هـ - ٩٣ هـ) صاحب رسول الله ﷺ وخادمه ، روى عنه البخاري ومسلم (٢٢٨٦) حديثاً .

وَضَمُوا غَنَائِمَكُمْ وَأَصْلَحُوا ، وَأَحْسَنُوا إِنْ أَلَّ اللَّهُ يَحِبُّ
الْمُحْسِنِينَ « (١) .

هذا في حال الحرب والقتال ، أما بعد انتهاء القتال : وهو
ما بعد الأسر والأخذ ، فكل من لا يحل قتله في حال القتال
لا يحل قتله بعد الفراغ من القتال ، وكل من يحل قتله في حال
القتال إذا قاتل ، يباح قتله بعد الأخذ والأسر ، إلا الصبي
والمعتوه الذي لا يعقل ، فإنه يباح قتلها في حال القتال ، إذا
قاتلا ، ولا يباح قتلها بعد الفراغ من القتال إذا أسرا ، حتى
وإن قتلا جماعة من المسلمين في القتال ، لأن القتل بعد
الأسر بطريق العقوبة ، وهما ليسا من أهل العقوبة ، فأما القتل
في حال القتال فلدفع شر المقاتل ، كما أوضحت ، فإذا وجد
الشر منهما ، فأببح قتلها لدفع الشر ، كما قال
الكاساني (٢) .

-
- (١) أخرجه أبو داود عن أنس ، وفي إسناده خالد بن الفرز ، ليس
بذاك (الشوكاني ، نيل الأوطار : ٢٤٧/٧) .
- (٢) الكاساني ، البدائع : ١٠١/٧ ، وجاء في الكتاب للقدوري
وشرحه للباب للميداني : ١٢٠/٤ : لا بأس بقتل غير الصبي
والمجنون بعد الأسر ، لأنه من أهل العقوبة .

منشأ الخلاف وبيان الأدلة :

إن سبب الخلاف بين أنصار المذاهب وغيرهم هو :
اختلافهم في علة الجهاد ، فالظاهرية ومن وافقهم قالوا :
العلة الموجبة للقتال هي الكفر . وقال الجمهور : العلة في
ذلك ممارسة القتال ، ونكاية المسلمين ، ودفع الاعتداء ،
وهؤلاء غير المقاتلة لا نكاية منهم للمسلمين غالباً .

والسبب الأصلي في اختلافهم في تلك العلة : معارضة
الأحاديث والآثار السابقة بخصوصها لعموم قوله تعالى :
﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾
[التوبة : ٥] ، وقوله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى
يقولوا : لا إله إلا الله . . . »^(١) . فكل من الآية والحديث
يقتضي قتل كل مشرك ، راهباً كان أو غيره .

وربما كان سبب الخلاف على وجه الدقة والتحديد هو
معارضة قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا

(١) رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وقد سبق
تخرجه .

تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿ [البقرة : ١٩٠] لقوله عز وجل : ﴿ فَإِذَا أَنْزَلْنَا الْأَشْهُرَ الْحَرَّمَ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة : ٥] .

الشافعي والظاهرية يرون أن الآية الثانية ناسخة للأولى ؛ لأن القتال أولاً إنما أبيح لمن يقاتل^(١) . والجمهور يرون أن الآيات محكمة^(٢) .

وأضاف الشافعية والظاهرية أدلة أخرى على رأيهم ، وهي ما يأتي :

١- قال رسول الله ﷺ : « اقتلوا شيوخ المشركين ، واستحيوا شرخهم »^(٣) . قال ابن الأثير في النهاية^(٤) :

(١) الإمام الشافعي ، الأم : ٨٤/٤ . ابن كثير ، تفسير القرآن

العظيم : ٢٢٦/١ . البيهقي ، السنن : ١١/٩ .

(٢) الواحدي ، أسباب النزول : ٦٥-٦٦ .

(٣) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح

عن سمرة بن جندب رضي الله عنه .

(٤) هو الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري

(٦٠٦-٥٤٤ هـ) صاحب كتاب النهاية في غريب الحديث

والأثر .

الشرح : هم الصغار الذين لم يدركوا .

٢- هؤلاء أحرار مكلفون ، فجاز قتلهم كغيرهم . والأمر في ذلك إلى الإمام الذي قد يرى في قتلهم مصلحة .

٣- جرح ابن حزم أحاديث النهي السابقة عن قتل ما عدا النساء والصبيان ، وتمسك بظاهر النص القرآني : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة : ٥] وطريقة ابن حزم معروفة حيث يقف عند ظاهر النصوص .

والحق أن علة الجهاد ليست الكفر ، وإنما هي المحاربة ، وهذا لا يتحقق فيمن لم يقاتلنا ، والقتال لمن يقاتلنا ، فمن لم يمنع المسلمين من إقامة دين الله ، لم تكن مضرة كفره إلا على نفسه^(١) .

وأما آية ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة : ٥] فهي مخصوصة بأحاديث النهي عن قتل هؤلاء الذين لا يقاتلون . وآية : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْسِدُوا ﴾ [البقرة : ١٩٠]

(١) ابن تيمية ، السياسة الشرعية : ١٢٤ . ابن الصلاح ، الفتاوى : (مخطوط ورقة ٢٢٤) . ابن رشد ، بداية المجتهد : ٣٧٢/١ .

آية في أصح القولين محكمة غير منسوخة ، كما روي عن ابن عباس ، وتأييد ذلك بما صح من النهي عن قتل النساء والصبيان والرهبان ونحو ذلك^(١) ، وتومئ إليه اللغة ، فالفعل « قاتلوا » من قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ [التوبة : ٣٦] من أفعال المشاركة ، أي أننا لا نقاتل أحداً إلا إذا قاتلنا ، فالمقاتلة تتحقق إذا كنت تقاتل العدو ويقاتلك ، وهذا لا يتحقق فيمن لم يقاتل المسلمين والتزم جانب السلام .

وحديث : « اقتلوا شيوخ المسلمين . . . » من رواية الحجاج بن أرطاة^(٢) ، وهو غير محتج به ، كما قال البيهقي ، وأيضاً فإن الحجاج رواه عن الحسن بن سمرة^(٣) ،

(١) أبو حيان ، البحر المحيط : ٦٥/٢ . القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٥٠-٣٤٧/٢ . ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم : ٢٢٦/١ . أبو جعفر النحاس ، الناسخ والمنسوخ : ٢٧ .

(٢) هو الحجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي ، أبو أرطاة الكوفي ، القاضي أحد الفقهاء ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، مات سنة ٤٥ هـ ، من كبار أتباع التابعين .

(٣) هو الحسن بن سمرة بن جندب بن هلال بن جريج الفزاري ، =

وحديث الحسن منقطع ، في غير حديث العقيقة ، على ما ذكره بعض أهل العلم بالحديث^(١) ، وعلى تسليم صحة الحديث كما نُقل عن الترمذي ، فيراد به : الشيوخ الذين فيهم قوة على القتال ، أو معونة عليه برأي أو تدبير ، جمعاً بين الأحاديث . قال الصنعاني^(٢) : المراد بالشيوخ في الحديث : الرجال المسان^(٣) أهل الجلد والقوة على القتال ، ولم يرد الهرمى ، ويحتمل أنه أريد بالشيوخ : من كانوا بالغين مطلقاً ، فيقتل ، ومن كان صغيراً لا يقتل ، فيوافق أحاديث النهي عن قتل الصبيان^(٤) . ثم إن أحاديث النهي عن قتل الكبير الهرم خاصة به ، وهذا الحديث عام في الشيوخ كلهم ،

-
- = أبوه صحابي من الشجعان القادة ، مات قبل سنة ٦٠ هـ .
- (١) الزيلعي ، نصب الراية : ٣/٣٨٦ . والحديث المنقطع هو الذي لم يتصل سنده .
- (٢) هو السيد محمد بن إسماعيل بن صلاح ، الأمير الكحلاني ، ثم الصنعاني (١٠٥٩-١١٨٢ هـ) له مؤلفات حافلة ، منها سبل السلام .
- (٣) أسن الرجل : أي كبير ، فهو مسن جمع مسان ، وهو أسن منه أي أكبر سناً ، والمسنان من الإبل : الكبار .
- (٤) الصنعاني ، سبل السلام : ٥٠/٤ .

والخاص يقدم على العام ، كما يقرر الأصوليون .

وأما تجريح ابن حزم الآثار التي استدل بها الجمهور ، فقد رده الحافظ ابن حجر^(١) في تهذيب التهذيب عقب سياقه كلام ابن حزم ، عندما طعن في بعض أسانيد هذه الآثار ، بجهالة أحد الرواة ، فقال : هذا من إطلاقاته المردودة .

والخلاصة : إن منطلق الأحداث ، وغاية القتال ، وعدالة الأحكام ، وسمو الإسلام ، يأبى كله قتل إنسان بدون جنائية أو تسبب ، أو حرابة ، وأما الكفر والكفار فهذا من إرادة الله وخلقه ، وآي القرآن تؤكد بقاء الكفر في هذا العالم لحكمة يريد بها ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٩٩] ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ [هود : ١١٨] .

(١) هو أحمد بن علي بن محمد أبو الفضل الكنتاني الشافعي المعروف بابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢ هـ) حامل لواء السنة ، قاضي القضاة ، وأحد الحفاظ والرواة .

اتخاذ وسائل النصر والغلبة :

أجاز القانون الدولي التضييق على المحاربين وتعجزهم حتى يضطروا إلى التسليم ، وكذلك أجازت الشريعة الإسلامية اتخاذ مختلف الوسائل لتحقيق النصر وقهر العدو ، بوضع الخطط العسكرية الناجحة ، ومحاصرة الأعداء اقتصادياً وعسكرياً ، ونصب العرادات والمنجنيقات ونحوها من وسائل الحرب القديمة والحديثة .

وأوجب الإسلام على المقاتلين المسلمين الثبات أمام عدوهم ، فقال الله تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الأنفال : ٤٥] ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران : ٢٠٠] .

ويأمر الله تعالى بملازمة الثبات في المعارك بقوله : ﴿ فَلَا تَهْشُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتَرَكَكُمْ ﴾ [محمد : ٣٥] لأن الرضا بالاستسلام تخاذل ، وإقرار للعدوان ، وتمكين المعتدي من التسلط والقهر والتغلب .

ولم يجز الإسلام الفرار أمام العدو إلا لتدبير حربي أو

تنفيذ خطة عسكرية ، فقال الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَيْسَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمْ الْأَدْبَارَ ﴿١٥﴾ وَمَنْ يُؤَلِّمَهُمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالِ الْإِسْلَامِ فَتَنَةً فَبَاءَ بِمَا عَمِلَ إِنْ كَانَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا وَالَّهُ جَهَنَّمَ وَيَسُورُ الْمُصِيرُ ﴾ [الأنفال : ١٥] . وجاء في الحديث الثابت أن الفرار من الزحف أو التولي من الزحف : من السبع الكبائر الموبقات ، لكن قال الحنابلة : الفرار أولى من الثبات إن ظن المقاتلون التلف بترك الفرار ، فإن ظنوا الظفر فالثبات أولى من الفرار ، بل يستحب الثبات لإعلاء كلمة الله ، ولم يجب لأنهم لا يأمنون العطب ، وإن ظنوا الهلاك في الفرار والثبات فيستحب الثبات ^(١) .

وحرم الإسلام التجسس ونقل الأخبار والدلالة على مواطن الضعف أو القوة في صفوف الجيش الإسلامي ، ورأى جمهور الفقهاء أن الجاسوس المسلم لا يقتل ، بل يعزره

(١) أخرج البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة : « اجتنبوا السبع الموبقات : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات » .

الحاكم بما يراه مناسباً من حبس وضرب وتوبيخ ، وقتل في رأي المالكية والحنفية . وقال كبار المالكية وابن عقيل من الحنابلة : يقتل الجاسوس المسلم ، لأن عمر رضي الله عنه سأل رسول الله ﷺ قتل حاطب بن أبي بلتعة^(١) لما بعث يخبر أهل مكة بمسير الرسول إليهم ، ولم يقل رسول الله ﷺ : لا يحل قتله ، إنه مسلم ، بل قال : وما يُدريك لعل الله أن يكون قد اطلع على أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم^(٢) .

وقد نهى الله المؤمنين عن التجسس ، ونقل الأخبار إلى العدو ، فقال الله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَكُمْ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴾ [آل عمران : ٢٨] والمراد

-
- (١) هو حاطب بن أبي بلتعة اللخمي ، صحابي ، شهد الوقائع كلها مع رسول الله ﷺ ، وكان من أشد الرماة في الصحابة ، وكانت له تجارة واسعة ، توفي سنة ٣٠ هـ .
- (٢) القسطلاني ، إرشاد الساري لشرح البخاري : ١٣٧/٥ .
العيني ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري : ٢٥٦/١٤ ،
والحديث رواه البخاري ومسلم .

من الآية موالاته الكفار في نقل الأخبار إليهم وإظهارهم على عورات المسلمين^(١) .

وأما الجاسوس المستأمن أو الذمي ، ففي انتقاض عهده اتجاهان للفقهاء : يرى الإمام مالك^(٢) والإمام الأوزاعي والإباضية^(٣) : أن ينتقض عهده بالتجسس ويجوز قتله^(٤) .

ويرى الشافعية : أن ينتقض أمان الجاسوس المستأمن (المقيم في بلادنا بصفة مؤقتة) وينبغي ألا يستحق تبليغ المأمّن ، فيغتال ، لأن دخول مثله بلادنا خيانة . وأما الذمي (المقيم في دار الإسلام بصفة دائمة) فالأصح أنه إن شرط

(١) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم : ٣٥٧/٢ .

(٢) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري ، أبو عبد الله (١٧٩-٩٣ هـ) إمام دار الهجرة ، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة .

(٣) هم أتباع عبد الله بن إباض المقعاسي المري التيمي (٨٦ هـ) من بني مرة بن عبيد بن مقاس ، فهو رأس الإباضية وإليه نسبهم ، والأدق أنهم ينسبون لجابر بن زيد .

(٤) المواق ، التاج والإكليل لمختصر خليل : ٣٥٧/٣ .
النووي ، شرح مسلم : ٦٧/٢ . ابن أطفيش ، شرح النيل : ٤٧٣/١٠ . الشوكاني ، نيل الأوطار : ٨/٨ .

انتقاض العهد بالتجسس انتقض ، وإلا فلا ، وإذا انتقض
العهد فتختار الدولة فيه قتلاً ورقاً ومناً وفداءً^(١) .

قال الحنابلة في الأرجح عندهم : إن التجسس ينقض
العهد ، وحينئذ يخير الإمام بين القتل والاسترقاق والفداء
والمن ، كالأسير الحربي ، لأنه لا عهد ولا عقد يبقى بعد
النقض ، فأشبهه اللص الحربي^(٢) . ويرى ابن القيم : ن قتل
الجاسوس راجع إلى الإمام ، فإن رأى في قتله مصلحة
المسلمين قتله ، وإن كان بقاؤه أصلح استبقاه^(٣) .

ويرى الحنفية : أنه لا ينتقض العهد بالتجسس ، ولكنه
يعاقب الجاسوس ، ويحبس ويقتل^(٤) .

والثابت في السنة قتل الجاسوس ، مسلماً كان أو غير

-
- (١) الشربيني ، مغني المحتاج : ٢٣٨/٤ . الإمام الشافعي ،
الأم : ١٠٩/٤ ، ١٢٦ .
(٢) ابن قدامة ، المغني : ٥٢٥/٨ وما بعدها .
(٣) ابن قيم الجوزية ، زاد المعاد : ١٧٠/٢ .
(٤) السرخسي ، شرح السير الكبير : ٢٠٥/١ . أبو يوسف ،
الخراج : ١٨٩-١٩٠ ، السرخسي ، المبسوط : ٨٥/١٠ وما
بعدها . ابن الهمام ، فتح القدير : ٣٨٢/٤ .

مسلم ، لشدة خطره على المصلحة العامة ، ولما روى أحمد وأبو داود والبيهقي عن فرات بن حيان^(١) أن النبي ﷺ أمر بقتله ، وكان ذمياً ، وكان عيناً (جاسوساً) لأبي سفيان ، وحليفاً لرجل من الأنصار ، فمر بحلقة من الأنصار ، فقال : إني مسلم . فقال رجل من الأنصار : يارسول الله ، إنه يقول : إنه مسلم ، فقال رسول الله ﷺ : إن منكم رجالاً نكلهم إلى إيمانهم ، منهم فرات بن حيان^(٢) .

وروى سلمة بن الأكوع^(٣) في حكم الجاسوس الحربي

(١) هو فرات بن حيان بن ثعلبة بن عبد العزى ، كان حليفاً لبني سهم ،

نزل الكوفة ، وابتنى بها داراً في بني عجل ، وله عقب بالكوفة .

(٢) البيهقي ، السنن : ١٤٧/٩ . أبو داود ، السنن : ٦٦/٣ .

الشوكاني ، نيل الأوطار : ٧/٨ . قال الشوكاني : حديث

فرات في إسناده أبو همام الدلال محمد بن حبيب ، ولا يحتج

بحديثه ، وهو يرويه عن سفيان الثوري ، ولكنه قد روى

الحديث المذكور عن سفيان بشر بن السري البصري ، وهو

ممن اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه .

(٣) هو سلمة بن عمرو بن سنان الأكوع السلمى ، صحابي من

الذين بايعوا تحت الشجرة ، كان شجاعاً بطلاً رامياً عداءً ،

توفي بالمدينة سنة ٤٧ هـ .

المستأمن ، فقال : أتى رسول الله ﷺ عين (جاسوس) من المشركين ، وهو في سفر ، قال : فجلس وتحدث عند أصحابه ، ثم انسل ، فقال النَّبِيُّ ﷺ اطلبوه فاقتلوه . قال : فسبقتهم إليه ، فقتلته ، وأخذت سلبه^(١) .

موجبات الحرب :

يتناول هذا البحث الأصل الذي يوجب الحرب أو الباعث على القتال أو الجهاد ، وحالات مشروعية الحرب أو مقتضياتها ومسبباتها ، لأن منطلق الحرب أو منشأها يعتمد على فكرة أساسية ، تسوغ الإعداد للحرب ، وخوض المعارك ، فهو أساس المشروعية ، ودوافعها الجذرية ، وإذا كان لا بد من الحرب والقتال ، فلا يعقل أن تكون الحرب خالية عن الضوابط ، وغير محصورة بأسباب معينة ، وعلى التخصيص في أذهان حملة رسالة سماوية سامية ، يحرصون على إبلاغها لكل البشرية ، شرقاً وغرباً ، شمالاً وجنوباً .

(١) حديث صحيح ، رواه أحمد والبخاري وأبو داود (ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري : ١٢٦/٦ . الشوكاني ، نيل الأوطار : ٧/٨) .

الباعث على الجهاد :

يتجه المفكرون أو المجتهدون الإسلاميون في تحديد مبعث الجهاد أو منشأ مشروعيته اتجاهين : الأول للأكثرية ، والثاني : لقلة منهم .

أما الاتجاه الأول : فهو رأي جمهور الفقهاء من مالكية وحنفية وحنابلة^(١) : وهو أن مناط القتال هو الحراة والمقاتلة والاعتداء ، وليس الكفر أو مخالفة الدين ، فلا يقتل شخص لمجرد مخالفته للإسلام أو لكفره ، وإنما يقتل لاعتدائه على المسلمين وحرمة الإسلام ودياره ودعائه ، ولا يجوز قتل غير المقاتل ، وإنما يلتزم معه جانب السلم ، وذلك بدليل نصوص الكتاب والسنة والاعتبار .

قال الكمال بن الهمام عن قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ [التوبة : ٣٦] : فأفاد أن قتالنا المأمور

(١) ابن الهمام ، فتح القدير : ٢٩١/٤ . الإمام مالك ، المدونة الكبرى : ٦/٣ وما بعدها . ابن رشد ، بداية المجتهد : ٣٧١/١ . ابن تيمية ، رسالة القتال : ١١٦ وما بعدها .

به جزاء لقتالهم ومسبب عنه ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [البقرة : ١٩٣] أي لا تكون فتنة منهم للمسلمين عن دينهم ، بالإكراه بالضرب والقتل^(١) .

وأما الآية ﴿ قَاتِلُوا^(٢) الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾
[التوبة : ٢٩] فإنها جعلت غاية القتال هي الوصول إلى المعاهدة
التي كانت قديماً تسمى بمعاهدة أو نظام الذمة ، ولو كان

-
- (١) ابن الهمام ، فتح القدير : ٢٧٩/٤ .
(٢) قال الإمام محمد عبده : أي قاتلوا من ذكر عند وجود ما يقتضي وجوب القتال كالاتعاء عليكم ، أو على بلادكم أو اضطهادكم وفتنتكم عن دينكم أو تهديد أمنكم وسلامتكم ، كما فعل الروم ، فكان سبباً لغزوة تبوك ، حتى تأمنوا عدوانهم بإعطائكم الجزية في الحالين اللذين قيدت بهما (وهما صدورهما عن يد أي قدرة وسعة ، وعن صغار : وهو الخضوع لسيادتكم وحكمكم) أي وحيث لا ينتهي القتال حتى تأمن عدوانهم إما بقبول المعاهدة أو بالانتصار عليهم . رشيد رضا ، تفسير المنار : ٣٤١/١٠ .

القصدها منها أنهم يقاتلون لكفرهم ، وأن الكفر سبب لقتالهم ،
لجعلت غاية القتال إسلامهم ، ولما قبلت منهم الجزية^(١) ،
وأقروا على دينهم .

وحديث أبي هريرة^(٢) : « أمرت أن أقاتل الناس حتى
يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ، فإذا فعلوا ذلك ،
عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم
على الله »^(٣) يحدد الغاية التي يباح قتالهم إليها ، بحيث إذا
فعلوها حرم قتالهم . والمعنى أنني لم أؤمر بالقتال ، إلا إلى
هذه الغاية ، وليس المراد أن أقاتل كل أحد إلى هذه الغاية ،
فإن هذا خلاف النص والإجماع ، فإنه لم يفعل هذا قط ، بل
كانت سيرته أن من سالمه لم يقاتله ، وقد ثبت بالنص
والإجماع أن أهل الكتاب والمجوس - مع أنهم ليسوا أهل

(١) الجزية : ضريبة تفرض على الأشخاص لا على الأرض ، وهي
دينار على الفقير ، واثنان على المتوسط ، وأربعة على
الأغنياء .

(٢) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي الملقب بأبي هريرة ، كان
أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له ، توفي سنة ٥٩ هـ .

(٣) رواه البخاري ومسلم ، وهو حديث متواتر ، سبق تخريجه .

كتاب - إذا أدوا الجزية حرم قتالهم^(١) .

ثم إن مقتضى الاعتبار : أنه لو كان الكفر هو الموجب للقتل ، بل هو المبيح له ، لم يحرم قتل النساء ، كما لو وجب أو أبيع قتل المرأة بزنا أو قود (قصاص) أو ردة^(٢) ، فلا يجوز مع قيام الموجب للقتل أو المبيح له أن يحرم ذلك ، لما فيه من تفويت المال ، بل تفويت النفس الحرة أعظم ، وهي تقتل لهذه الأمور^(٣) .

وقد سبق لنا إيراد طائفة من الأحاديث الدالة على تحريم قتل النساء ، منها : « انطلقوا باسم الله ، وبالله ، وعلى ملة رسول الله ، لا تقتلوا شيخاً فانياً ، ولا طفلاً ، ولا امرأة ، ولا تغلُّوا (تخونوا) ، وضموا غنائمك ، وأحسنوا ، إن الله يحب المحسنين »^(٤) .

(١) ابن تيمية ، رسالة القتال : ١١٧ .

(٢) تقتل المرأة المرتدة في رأي جمهور الفقهاء ، وتحبس عند الحنفية حتى تسلم ، لأنها امتنعت عن إيفاء حق الله تعالى بعد الإقرار بالدين الحق ، فتجبر على إيفائه بالحبس كما في حقوق العباد (ابن الهمام ، فتح القدير : ٣٨٩/٤) .

(٣) ابن تيمية ، رسالة القتال : ١٣٨ .

(٤) رواه البيهقي عن أنس بن مالك .

وقال ابن الصلاح^(١) كلمة رائعة عبر فيها عن وجهة أكثر العلماء وهي : إن الأصل هو إبقاء الكفار وتقريرهم ، لأن الله تعالى ما أراد إفناء الخلق ، ولا خلقهم ليقتلوا ، وإنما أبيع قتلهم لعارض ضرر وجد منهم ، لا أن ذلك جزاء على كفرهم ، فإن دار الدنيا ليست دار جزاء ، بل الجزاء في الآخرة ، فإذا دخلوا في الذمة والتزموا أحكامنا ، انتفعنا بهم في المعاش في الدنيا وعمارتها ، فلم يبق لنا أرب في قتلهم ، وحسابهم على الله تعالى ، ولأنهم إذا مكنوا من المقام في دار الإسلام ، ربما شاهدوا بدائع صنع الله في فطرته ، وودائع حكمته في خليفته . . وإذا كان الأمر بهذه المثابة لم يجوز أن يقال : إن القتل أصلهم^(٢) .

وأما الاتجاه الثاني - فهو للشافعي في قول أظهر له ،

-
- (١) هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الشهرزوري الكردي الشرخاني (٥٧٧-٦٤٣ هـ) تقي الدين ، المعروف بابن الصلاح ، أحد الفضلاء المتقدمين في التفسير والحديث والفقہ وأسماء الرجال ، توفي في دمشق .
- (٢) ابن الصلاح ، الفتاوى : (مخطوطة ورقة ٢٢٤) .

ولبعض أصحاب أحمد^(١) : وهو أن المبيح للقتل هو الكفر ، وترتب عليه أنهم أجازوا قتل غير المقاتلة غير النساء والصبيان كالراهب والشيخ الكبير والمقعد والأعمى والفلاح .

واستدلوا بعموم قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أُنْسِلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة : ٥] ، وبقوله ﷺ : « اقتلوا شیوخ المشركين واستبقوا شرخهم »^(٢) ، لأنهم كفار ، والكفر مبيح للقتل في رأيهم .

ويجاب عن هذا الرأي بأن قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة : ٥] عام مخصوص بالذمي والنساء والصبيان ، فإنهم لا يقتلون ، فزالت عنه صفة العموم .

وأما حديث : « اقتلوا شیوخ المشركين » فهو ضعيف

(١) الشربيني ، مغني المحتاج : ٢٢٣/٤ . الشرقاوي ، حاشية على تحفة الطلاب : ٢٩١/٢ وما بعدها . ابن رشد ، بداية المجتهد : ٣٧١/١ . والرأي الثاني للشافعي مثل قول الجمهور السابق وهو منع قتل غير المقاتلة ، لأنهم لا يقاتلون ، فأشبهوا النساء والصبيان .

(٢) سبق تخريجه وتحقيقه .

بالانقطاع^(١) ، وبالحجاج بن أرطاة^(٢) فلا يصلح للمعارضة ، ولو سلمت صحته ، فيجب تخصيصه بحسب أصول الشافعي نفسه^(٣) .

ثم لو كان مجرد الكفر مبيحاً ، لما أنزل النبي ﷺ يهود بني قريظة على حكم سعد بن معاذ^(٤) فيهم ، ولو حكم فيهم بغير القتل ، لنفذ حكمه ، والجزية التي تقبل من غير المسلم ليست جزاء كفره ، وإنما جزاء ذلك نار جهنم^(٥) ، وهي بديل عن تركه الجهاد وعن حمايته وحماية أهله وماله .

وكذلك النصوص القرآنية القطعية التي لا تقبل التأويل ،

-
- (١) الحديث المنقطع : هو أن يسقط من الإسناد رجل ، أو يذكر فيه رجل مبهم (الباعث الحثيث لابن كثير : ٥٠) .
 - (٢) هو قاضي البصرة أحد الأعلام ، قال ابن معين : صدوق يدلس ، مات سنة ٤٥ هـ ، وقد سبقت ترجمته .
 - (٣) ابن الهمام ، فتح القدير : ٢٩١/٤ .
 - (٤) هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس ، الأوسي الأنصاري ، صحابي من الأبطال ، سيد الأوس ، وفي الحديث : « اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ » ، توفي سنة ٥ هـ .
 - (٥) ابن تيمية ، رسالة القتال : ١٤٤ .

وغير المنسوخة على الأصح خلافاً لما يراه الشافعي^(١) ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا إِنَّا اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة : ١٩٠] وقد تبين سابقاً عدم نسخ هذه الآية ، وآراء العلماء فيها ، ووجه التوفيق بينها وبين الآيات المطلقة في الأمر بالقتال .

حالات مشروعة للجهاد :

لا يمكن حصر حالات مشروعية الجهاد في الإسلام بحالات معينة ، وعلى التخصيص في ظروفنا الدولية الحاضرة المعقدة ، وإنما يترك أمر تقدير شن الحرب وإعلان الجهاد للإمام الحاكم ، حسبما يرى من المصلحة ، وبعد تقدير قوانا وقوى العدو ، واحتمالات تطور القتال ، وبعد وضع الخطة الحربية الناجعة ، لأن الهزيمة مذلة وخزي وعار ، ولها من الآثار القريبة والبعيدة ما لا يمكن تقديره بالحسابات البسيطة ، فقد تكون الحرب دفاعية محضة ، وقد تكون دفاعاً وقائياً ، وقد تكون المبادرة إلى الهجوم نوعاً من الدفاع ، وقد

(١) الإمام الشافعي ، الأم : ٨٤/٤ .

تقتضي الخطة الحربية القيام بحركة التفاف أو تدبير معركة في مواقع بعيدة عن حسابات وتوقعات الأعداء .

ويمكن في ضوء النصوص الشرعية إيراد أمثلة أو تحديد أوجه وحالات لمشروعية الجهاد ، أهمها ما يلي : (١)

١- دفع الاعتداء عن المسلمين وديارهم وأموالهم :

وهذا حق طبيعي ماتزال القوانين الدولية والأعراف البشرية في الماضي والحاضر تقره ولا تمنعه ، والقتال من أجله حرب عادلة ، لأنها دفاع محض ضد العدوان .

قال الله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَسُدُّوا أَسْرَافَ اللَّهِ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة : ١٩٠] ﴿ الشَّهْرَ الْحَرَامَ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتِ قِصَاصٌ فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٤] ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقْتُلُونَكُمْ كَافَّةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة : ٣٦] .

هذه الآيات تجعل القتال حقاً طبيعياً وفرضاً مشروعاً على المؤمنين ، بسبب اعتداء الكفار ومقاتلتهم ، ولا يشترط وقوع

(١) وهبة الزحيلي ، آثار الحرب : ٩٣ وما بعدها ، والعلاقات الدولية في الإسلام : ٣٠ وما بعدها .

الاعتداء فعلاً ، أو انتظار تحركات الأعداء نحونا ، وإنما يكفي توافر ظروف الحرب أو قيام حالة الحرب ، أو التهديد بعدوان مسلح ، كما فعل كسرى ملك الفرس عندما حاول قتل الرسول عليه الصلاة والسلام ، أو حينما نقضت قريش صلح الحديبية أو حينما تجمع الروم في الشام لقتال المسلمين قبيل معركة اليرموك .

فلا يعقل والحالة هذه انتظار المسلمين انقضاض الفرس عليهم من الشرق ، والروم من الغرب ، بعد قيام الأدلة والقرائن في تبين نية القتال ، والشروع في سلسلة من الاعتداءات الفردية أو الجماعية أو احتلال موقع أو بلد أو ثغر إسلامي ، « فوالله ما عُزِّي قوم في عُقر دارهم إلا ذَلُّوا » كما قال علي بن أبي طالب رضوان الله عليه^(١) .

(١) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي ، أبو الحسن (٢٣ ق. هـ - ٤٠ هـ) أمير المؤمنين ، رابع الخلفاء الراشدين ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، وابن عم النبي وصهره ، وأحد الشجعان الأبطال ، ومن أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء .

٢- كفالة حرية العقيدة الإسلامية وانتشار دعوة الإسلام ،

ومنع الفتنة في الدين :

تتمثل حالة الاعتداء على الدعاة إلى الله تعالى ، وكلمة الحق ، والعدل ، والتوحيد ، بمصادرة حرية التبليغ ، أو قتل بعض الدعاة ، أو فتنة بعض المسلمين عن دينهم ، أو محاربتهم بالفعل .

ومن المعلوم أن المسلمين مطالبون شرعاً بتكليف إلهي ، بتبليغ دعوتهم إلى العالم في كل مكان ، باعتبار أن دعوة الإسلام دعوة حق وخير وسعادة وعدالة لكل البشرية ، فيكون صوت حرية التبليغ أمراً واجباً شرعاً بمختلف الوسائل السلمية وبالحكمة والموعظة الحسنة ، فإذا حيل بين التبليغ والمبلغ إليهم ، وحدث اعتداء على الدعاة ، وجب تحقيق المطلوب بالقوة عند توافر القوى الإسلامية المناسبة ، ليكون الناس أحراراً في اعتناق الإسلام أو رفضه ، أو قبول المسالمة والمعاهدة مع المسلمين .

هذه الحال تتطلب توافر صفة العدوان ، كما حدث فعلاً في الماضي حينما اعتدى الأعداء من الفرس والروم ،

والصليبيون أحفادهم ، على فئات المؤمنين ، وديارهم ، واغتصبوا في النهاية تحت ستار « الكيان الصهيوني » بقعة من أعز بقاع الدنيا على قلوبهم ، وكما فعل الإسبان في طرد المسلمين من بلاد الأندلس - الفردوس المفقود - وكما أبقى الهنود مقاطعة كشمير تحت سلطانهم ، ونحو ذلك ، أو كما حدث في محاولات قريش فتنة بعض المسلمين عن دينهم وتعذيبهم وتهجيرهم وقتلهم ومحاربتهم بالفعل .

لذا قال الله تعالى في أول آية بدأ فيها تشريع القتال وبيان أسبابه المسوغة له : ﴿ أَذِنَ لِلَّذِينَ يَقْتُلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ (١٦٥) الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴿ [الحج : ٣٩-٤٠] ، وجاءت الآيات القرآنية بعدها تؤكد تلك الأسباب ، ومنها قوله سبحانه : ﴿ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَفَفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمُوهُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يَقْتُلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَتَلْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكٰفِرِينَ ﴾ (١٦٦) فَإِن أَنْتَهُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ (١٦٦) وَقَتِّلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ لِلَّذِينَ لِلَّهِ فَإِن أَنْتَهُوا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿ [البقرة : ١٩١-١٩٣] .

وصريح هذه الآيات يدل بصفة قاطعة على أن هذه الحروب التي خاضها المسلمون في الماضي ، وهي رمز

وعنوان على الحاضر والمستقبل ، هي حروب دفاعية أو وقائية لدفع الأخطار عن البلاد أو الدين . وأما البدء بالهجوم فكان بعد توافر سبب العدوان ، وهو ما تقتضيه سياسة الحرب في كل زمان ، لأن « أفضل وسيلة للدفاع الهجوم » .

وإذا كانت الدول الحديثة تشن حرباً ضروساً من أجل الحفاظ على مصالحها الحيوية الاقتصادية ، أو حماية مناطق نفوذها واستعمارها ، وهي مصالح مادية محضة ، لا سمو فيها ، ولا مصلحة للإنسانية منها ، فإن جهاد الإسلام إنما هو لصالح الناس أنفسهم ، وإن أبي حكامهم ذلك حفاظاً على سلطانهم .

٣- الحرب لنصرة المظلوم أو المستضعف فرداً أو جماعة :

إن رسالة الإسلام رسالة حق ، تدافع عن القيم الثابتة العليا ، وتحمي أتباعها والمؤمنين بها ، لذا كان إنجاد الضعيف ، وحماية المستضعف ، من أصول غايات هذه الرسالة ، لذا قال الله تعالى مبيناً ضرورة هذه الحرب لمثل هذه الحالة : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴾ [النساء : ٧٥] .

وقد ناصر الرسول عليه الصلاة والسلام قبيلة خزاعة على قريش في هدنة الحديبية التي نقضتها بعد أن استنصروا به ، وأقر حلف الفضول الذي عقدته القبائل فيما بينها في الجاهلية ، لنصرة المظلوم ، وإكرام الضيف ، وحماية الضعيف ، وقال : « إن الإسلام لا يزيد إلا شدة » وقال أيضاً عنه : « لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان^(١) حلفاً ما أحب أن لي به حُمر النعم ، ولو أدعى به في الإسلام لأجبت »^(٢) .

لكن مناصرة المستضعفين مقيدة في الإسلام بعدم الإخلال بالمعاهدات ، فلو كان بين المسلمين وبين الأعداء معاهدة سلام ، فلا ينصرون من يستنصر بهم على المعاهدين ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ يَبِينَكُمْ وَيَبِينُهُمْ مِيثَاقٌ ﴾ [الأنفال : ٧٢] .

وعلى كل حال فإن نصرة الضعفاء وقمع الظلم مما تقتضيه

-
- (١) هو عبد الله بن جدعان التيمي القرشي ، أحد الأجواد المشهورين في الجاهلية ، أدرك النبي ﷺ قبل النبوة .
(٢) ابن هشام ، السيرة النبوية : ١ / ١٣٤ ، وحرر النعم : كرائم الأموال العربية من الإبل .

الأخلاق الكريمة ، وتستوجبه الرحمة ، وتحض عليه شريعة العدل الإلهي ، التي قامت على مبدأ حماية الضعفاء ، والحد من جبروت الأقوياء الظالمين ، ويمكن تسمية هذه الحالة بالحرب التأديبية التي تقتضيها مصلحة السلام العام ، وما أكثر حالات التدخل العسكري من الدول الكبرى المعاصرة من أجل إقرار الأمن والسلم الدوليين ، ومنع العدوان ، ومناصرة الدولة المعتدى عليها ، من قبل جاراتها الأقوياء .

والخلاصة : إن كل تلك الحالات التي تتطلبها حماية الدعوة الإسلامية ، لا تخرج عن كونها استعمالاً لحق من حقوق الدولة الطبيعية المعترف بها في القانون الدولي الحديث ، وهي حق البقاء ، وحق الدفاع الشرعي ، وحق المساواة ، وحق الحرية ، وحق الاحترام المتبادل^(١) ، وكلها تسوغ مشروعية الباعث على القتال في الإسلام الذي يكون عند وجود حالة « عدوان » : وهو كل اعتداء مباشر أو غير مباشر على المسلمين أو أموالهم أو بلادهم .

ولا يفهم من كلمة « عدوان » أن يبقى المسلمون في حالة

(١) علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام : ١٨٧-٢٠٦ .

سلبية مطلقة ، وإنما قد تقتضي الحكمة ، والسياسة الحربية ،
والخطة العسكرية ، البدء بالقتال ، بعد إنذار حربي ، تتوافر
مقتضياته ، كما أن حق الحرية يخول للدولة حق التدخل دفاعاً
عن حقوقها أو رعاياها ، أو دفاعاً عن الإنسانية .

وإذا قيل : إن الحرب لتأمين مصلحة انتشار الدعوة
الإسلامية تعد في عرفنا الحاضر تدخلاً في شؤون الغير ،
والتدخل اعتداء ، فإن من المعلوم أن التدخل مشروع اليوم
للسلامة الإجماعية ، وإحقاق الحق ، وإزهاق الباطل ، وهو
مشروع أيضاً دفاعاً عن الإنسانية في حالة اضطهاد دولة
للأقليات من رعاياها^(١) .

ثم إن الحرية الدينية والفكرية أمر مقرر معترف به ، من
جملة حقوق الإنسان المعلن عنها ، والمعترف بها ، في ميثاق
حقوق الإنسان ، الصادر بتاريخ ١٠ كانون الأول سنة
١٩٤٨ م ، وذلك في المادة (١٨) وهي الحرية التي أعلن

(١) حامد سلطان وعبدالله العريان ، أصول القانون الدولي :
٥٨٣ . علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام : ٢٠٦ .
عبد الرحمن عزام ، الرسالة الخالدة : ٨٠ .

عنها القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ
الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ [البقرة : ٢٥٦] أي في التفكير والاعتقاد ، وقوله
سبحانه : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ
تُكْفِرُهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس : ٩٩] وقوله عز وجل :
﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفِرْ ﴾ [الكهف : ٢٩]

وعلى صعيد التاريخ ، كانت معارك الرسول ﷺ وحروب
صحابته من بعده والفتوحات الإسلامية في العهدين الأموي
والعباسي : إما لنقض العهد كما حصل في العهد النبوي ، من
يهود بني قتيقاع في المدينة ، ومشركي قريش في نقض صلح
الحديبية ، ونقض نقفور ملك الروم في عهد هارون
الرشيد^(١) ، وإما لرد العدوان الفعلي كما في غزوتي أحد ،

(١) ولد هارون الرشيد بالري سنة ١٤٥ هـ ، أبوه محمد المهدي ،
وأمه الخيزران ، وواه أبوه المهدي أعمالاً كثيرة ، لما عرف
من الكفاءة والمقدرة ، وهو خامس خلفاء بني العباس ،
وكانت خلافته أزهى زمن مر على المسلمين ، توفي سنة
١٩٣ هـ ، ونقفور نقض العهد الذي عقده « إيريني » ملكه
الروم مع الرشيد ، فحاربه الرشيد ، وانتصر في هرقلة على
الروم ، ثم لما رجع الرشيد إلى الرقة نقض نقفور العهد وخان
الميثاق في وقت البرد .

والخندق ، أو قصاصاً ومعاملة بالمثل كالحروب المستمرة مع الروم والفرس ، أو حصاراً اقتصادياً ، له ما يسوغه من أجل استرداد أموال المسلمين والتعويض عن الأموال التي صادرها القرشيون في مكة ، كما حدث في مقدمات غزوة بدر الكبرى ، أو لرد الاعتداء الذي قد يتجدد ، أو شن حرب وقائية تقتضي تطويق العدو كما حدث مع الروم والفرس^(١) في الشرق والشمال الإفريقي ، حيث صار الإسلام في وسط مذابحة أو مسبحة ، من المحيطين به ، لإنزال أشد النكبات والويلات على أتباعه ، ودياره ، وبدأت تحرشاتهم وجمع جموعهم بالفعل ، فأرسل كسرى عظيم الفرس من يأتي برأس رسول الله ﷺ ، وقام هرقل عظيم الروم بقتل بعض ولاته الذين أسلموا في بلاد الشام ، وبدؤوا يعتدون على القبائل العربية المسلمة المجاورة لحدودهم ، وإنزال الضربات القاسية على دعاة الإسلام .

وقد يكون القصد من الفتوحات الإسلامية إضعاف شوكة العدو في بقاع أخرى مهادنة له أو سائرة في نفوذه ، مع قيام

(١) عبد الرحمن عزام ، الرسالة الخالدة : ١٩٨-٢٠٤ .

حالة الحرب ، لوضع حد لخطرسة الأباطرة والقياصرة ، ورفع ظلم الحكام المستبدين الموالين للروم عن كواهل أتباعهم ، كما حدث في فتح مصر وشمال إفريقية ، أو لإضعاف نفوذ الفرس كما حدث في فتح الهند ، وما جاورها ، أو بسبب استنجاد « يولييان » حاكم مدينة سبته في إفريقية بالقائد موسى بن نصير^(١) والي إفريقية لغزو أسبانيا ، ووصف له جزيل خيراتها ووفرة غناها ، بعد أن اغتصب الملك رودريك (ويسميه العرب لذريق) بعد وفاة ملك القوط : ويترا (ويسميه العرب غيطشة) وساعد الأشراف الذين يريدون أن يكون العرش انتخابياً ، ثم انتصر العرب المسلمون بقيادة طارق بن زياد الليثي^(٢) والي طنجة الذي ولاه موسى بن نصير قيادة الجيش الإسلامي ، على جيش لذريق المكون من نحو

(١) هو موسى بن نصير بن عبد الرحمن بن زيد اللخمي بالولاء ، أبو عبد الرحمن (٩٨-١٩ هـ) فاتح الأندلس بعد استئذان الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك بالفتح وإطلاعه على ما جرى بينه وبين يولييان حاكم مدينة سبته .

(٢) هو طارق بن زياد الليثي بالولاء (نحو ٥٠-١٠٢ هـ) فاتح الأندلس ، وأحد قواد البربر الشجعان ، أسلم على يد موسى بن نصير .

مائة ألف مقاتل في مقابل اثني عشر ألفاً من المسلمين .

والحقيقة أن العرب لم يحاربوا مصر ، وإنما حاربوا الرومان عدوهم اللدود ، وظلمة الشعوب ، لذا رحب القبط بالعرب لإنقاذهم من الحكم البيزنطي^(١) ، كما رحب أبناء غيطشة وحزبهم بالعرب ، وانضموا إليهم ضد جيش لذريق .

ولو التزم الأعداء طريق السلم حقيقة ، لكفَّ الرسول ﷺ وصحبه وخلفاؤه عن قتالهم ، عملاً بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ [الأنفال : ٦١] وأما انتشار الإسلام في إفريقية وفارس وأواسط آسيا وفي الهند والصين وجنوب شرقي آسيا ، فكان سلباً بفضل التجار والفقهاء والقضاة والحجاج والمتصوفة^(٢) .

وفي الجملة : إن انتشار الإسلام لم يكن بحد السيف^(٣)

(١) أرنولد ، الدعوة إلى الإسلام : ١٢٣ .

(٢) أرنولد ، الدعوة إلى الإسلام : ٢٣٥ وما بعدها ، ٢٤٨ وما بعدها ، ٢٨٥ ، وما بعدها ، ٣٣١ ، ٣٤٩ وما بعدها ، ٤٠١ وما بعدها .

(٣) حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسي : ١٣٧/١ ، عبد الرحمن عزام ، الرسالة الخالدة : ١٠١ .

خلافاً لما توهمه بعض الناس ، وإنما بالاعتناع الحر بصحة الرسالة الإسلامية ، وعدالة مبادئها ، وإنسانية شرائعها ، ويسر تكاليفها وسماحتها ، وكونها دين الفطرة التي تؤمن بيقين وطمأنينة بالإله الخالق الواحد الأحد .

وأما القتال : فكان تطوراً طبيعياً اقتضته طبيعة الدعوة ذاتها ، وتهيئة ظروفها المناخية الملائمة لنشرها ، والوقوف بعنف أمام مناوئتيها ، وضراوة وشراسة أعدائها أمامها ، سواء من مشركي العرب واليهود ، في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ، أو من الروم والفرس وغيرهم من الأتباع ، في عهد الخلفاء المسلمين ، قال ابن تيمية : « وكانت سيرته ﷺ أن كل من هادنه من الكفار لم يقاتله (أي سواء أكان من مشركي العرب أم من غيرهم) وهذه كتب السيرة والحديث والتفسير والفقه والمغازي تنطق بهذا ، وهذا متوافر في سنته ، فهو لم يبدأ أحداً من الكفار ، بقتال ولو كان الله أمره أن يقتل كل كافر ، لكان يبتدئهم بالقتل والقتال (١) .

(١) ابن تيمية ، رسالة القتال : ١٢٥ .

المحور الثالث

آثار الحرب (أو أحكامها)

هناك أحكام سياسية كثيرة متفرعة عن حالة الحرب ،
أذكرها بإيجاز شديد ، وأهمها ما يأتي ، لأن تفصيل الآثار
يحتاج لمجلد ضخم كما هو معروف من كتاب بهذا العنوان :
انقسام العالم إلى دارين أو منطقة سلم ومنطقة حرب :

يرى جمهور الفقهاء المسلمين أن الدنيا تنقسم بسبب
الحرب إلى دارين : دار إسلام ودار حرب ، ويجعلون
للحرب أثراً في هذا التقسيم ، حيث يتغير وصف الدار تبعاً
لحالة الفتح من انتصار أو هزيمة بين المسلمين وغيرهم .

، ودار الإسلام : هي البلاد التي تخضع للسلطة الإسلامية ،
وتنفذ فيها أحكام الإسلام ، وتقام فيها شعائره وشرائعه .

ودار الحرب : هي البلاد التي لا تطبق فيها أحكام الإسلام
الدينية والسياسية لوجودها خارج نطاق السيادة الإسلامية ،
وتكون السلطة فيها لغير المسلمين^(١) .

(١) الأشعري ، مقالات الإسلاميين ، واختلاف المصلين : ٤٦٣ .

أحكام الأموال العامة :

يترتب على الحرب تغير في ملكية الأموال ، المنقولة والعقارية ، وتصبح موارد المالية العامة معتمدة إلى حد كبير على الحرب ، والاحتفاظ بسيادة الدولة وهيبتها ، فإذا سقطت هذه السيادة ، فإن مورد الخزينة يتغير تغيراً جذرياً .

وتأخذ الأموال ، في الاصطلاح الإسلامي ، اسم الفيء والغنيمة ، وأشهر الأقوال في تعريفها هو : أن الغنيمة : هي ما أخذ من أموال أهل الحرب عنوة بطريق القهر والغلبة .

والفيء : هو المال الذي يؤخذ من الحربيين من غير قتال ، أي بطريق الصلح كالجزية والخراج . والجزية : ضريبة على الأشخاص ، والخراج ضريبة على الأرض (١) .

الجبرمي ، تحفة الحبيب على شرح الخطيب : ٢٣٦/٤ . ابن خلدون ، المقدمة : ٢٧١ . رشيد رضا ، تفسير المنار : ٣٧٧-٣٦٨/١٠ . ابن أطفيش ، شرح النيل وشفاء العليل : ٣٩٥/١٠ .

(١) السرخسي ، المبسوط : ٧/١٠ . ابن رشد ، المقدمات الممهدة : ٢٦٩/١ . العدوي ، حاشية على كفاية الطالب =

أ - وتنتقل ملكية العقارات والغنائم الحربية للدولة الفاتحة ، أو المنتصرة عادة ولكن هل تملك الدولة أو الأفراد الأرض المفتوحة ، وهل هي عشرية أو خراجية ؟ لأن ملكية الأرض وصفتها المذكورة تتوقف على طريقة فتحها ، وهل كان عنوة أو صلحاً ، وقد أصبحت الأراضي المفتوحة عنوة من عهد عمر للدولة . أما الفقهاء فلم يآراء ثلاثة في أرض العنوة أذكرها بإيجاز^(١) .

= ٨/٢ . القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ١/٨ . ابن قدامة ، الشرح الكبير مع المغني : ٥٤٧/١٠ ، الغزالي ، الوجيز : ٢٨٨/١ . السيوطي ، الأشباه والنظائر : ٣٥ . المرتضى ، البحر الزخار : ٤٠٦/٥ . الرضوي ، المستطاب : ٣٠٩ . الشهيد الثاني ، الروضة البهية : ٢٢١/١ . القفال ، حلية العلماء : ٤٥٢ .

(١) السرخسي ، المبسوط : ١٥/١٠ . ملا خسرو ، درر الحكام : ٢٨٥/١ . ابن الهمام ، فتح القدير : ٣٠٣/٤ . الزيلعي ، تبيين الحقائق : ٢٧٤/٣ . الخرشبي ، فتح الجليل : ١٢٨/٣ ، ١٤٩ . الإمام مالك ، المدونة الكبرى : ٢٦/٣ وما بعدها . الحطاب ، مواهب الجليل : ٣٦٦/٣ . ابن جُزَي ، القوانين الفقهية : ١٤٨ الإمام الشافعي ، الأم^١ : ١٠٣/٤ ، ١٩٢ . الشيرازي ، المهذب : ١٢٨/٢ ،

١- مذهب المالكية والإمامية : تصبح هذه الأراضي وقفاً على المسلمين بمجرد الحيازة ، دون أن تحتاج إلى وقف الإمام ، ولا تكون ملكاً لأحد ، ويصرف خراجها (ضريبة الأرض) في مصالح المسلمين العامة كمعدات السلاح وإقامة المشاريع العامة في داخل الدولة .

٢- مذهب الحنفية والمالكية : الإمام بالخيار في الأراضي ، فله أن يقسمها وله أن يتركها وقفاً ، كما فعل عمر ، أي حقاً للجماعة الإسلامية .

٣- مذهب الشافعية والظاهرية : يجب قسمة الأراضي

٢٤٧ . الرملي ، نهاية المحتاج : ١٠٥/٥ وما بعدها . ابن قيم الجوزية ، زاد المعاد : ١٧٣/٢ ، ابن قدامة ، الشرح الكبير مع المغني : ٥٣٨/١٠ ، ٥٤٣ . ابن قيم الجوزية ، أحكام أهل الذمة : ١٠٦-١٠٠/١ . الكليني ، الكافي : ٢٢٦/١ . السيد جواد العاملي ، مفتاح الكرامة : ٢٣٩ وما بعدها ، ٢٤٩ ، ٦/٧ . الشهيد الثاني ، الروضة البهية : ٢٢٢/١ . الحلبي ، المختصر النافع في فقه الإمامية : ١٣٨ . ابن حزم ، المحلى : ٣٩٩/٧ وما بعدها . المرتضى ، البحر الزخار : ٤٤٢/٥ وما بعدها . الدبوسي ، تأسيس النظر : ٥٧ .

كالمنقولات ، الخمس لمن ذكرتهم آية الغنائم ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا
غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ ﴾ [الأنفال : ٤١] والباقي
للغانمين المجاهدين .

وأما أراضي الصلح فتحدد ملكيتها بحسب الاتفاق ، فإن
كانت للمسلمين فهي وقف دائم كأرض العنوة ، ويوضع عليها
الخراج ، وإن تركت لأهلها فهي ملك لهم ويفرض عليها
الخراج يؤدونه عنها لبيت المال ، وهو في حكم الجزية .

وأثار فقهاؤنا مسألة استيلاء الكفار على أموال
المسلمين ^(١) :

- (١) السرخسي ، شرح السير الكبير : ٣٥/٢ ، المبسوط :
٨٥/١٠ . أبو يوسف ، الخراج : ١٩٩ . شيخ زاده ، مجمع
الأنهر : ٥٠٧/١ . الحطاب ، مواهب الجليل : ٣٧٦/٣ .
الإمام مالك ، المدونة الكبرى : ١٣/٣ وما بعدها . الباجي ،
المنتقى على الموطأ : ١٨٥/٣ . ابن قدامة ، المغني :
٤٣٠/٨ . ابن تيمية ، المحرر من الفقه : ١٧٤/٢ . ابن قيم
الجوزية ، زاد المعاد : ٢١٨/٣ . المرتضى ، البحر الزخار :
٤٠٧/٥ . الروض النضير : ٣١٤/٤ . ابن أطفيس ، شرح
النيل : ٦١٥/٧ . الطوسي ، الخلاف في الفقه : ٥٠٢/٢ ،
الإمام الشافعي ، الأم : ١٩٦/٤ . الشيرازي ، المهذب : =

- قال جمهور الفقهاء ، منهم الزيدية والإباضية : يملك الكفار أموال المسلمين أو الذميين في دار الإسلام ، بالقهر والغلبة ، إلا أن الحنفية قالوا : لا يثبت تملكهم لأموالنا إلا بالإحراز في دار الحرب ، فلو تمكن المسلمون من غلبتهم ، وأخذوا ما في أيديهم ، لا يصير ملكاً لهم ، وعليهم ردها إلى أربابها بغير شيء ، وكذا لو قسموها في دار الإسلام ، ثم غلبهم المسلمون ، فأخذوها من أيديهم ، فإنها ترد إلى أصحابها ، لأن قسمتهم لا تعتبر جائزة ، لعدم توافر الملكية .

ودليل الجمهور في الجملة : أن الكفار استولوا على مباح غير مملوك ، ومن استولى على مال مباح غير مملوك يملكه ، كمن استولى على الحطب والحشيش والصيد ، ملك المسلم زال عنه باستيلاء العدو ، وإحرازه في بلاده ، وهذه هي طبيعة الحرب .

- وقال الشافعية والإمامية والظاهرية : لا يملك الكفار مال المسلم أو الذمي بطريق الغنيمة ، لأن ابن عمر ذهب

= ٢٤٢/٢ . ابن حزم ، المحلى : ٣٠١/٧-٣٠٥ . الحلي ، المختصر النافع في فقه الإمامية : ١٣٧ .

له فرس ، فأخذها العدو ، فظهر عليهم المسلمون ، فرد عليه في زمن رسول الله ﷺ ، وأبق (هرب) له عبد ، فلحق بالروم ، فظهر عليهم المسلمون ، فرده عليه خالد بن الوليد^(١) بعد النبي ﷺ في زمن أبي بكر الصديق . ولا يكون قهر المسلم طريقاً لتملك ماله ، لقوله ﷺ : « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه »^(٢) . وإن الأعداء استولوا على مال معصوم عدواناً ، والاستيلاء على مال معصوم لا يفيد الملك كاستيلاء المسلم على مال المسلم غضباً ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ ﴾ [البقرة : ١٨٨] ولقوله ﷺ : « ليس لعزقي ظالم حق »^(٣) .

(١) هو خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي القرشي المتوفى سنة ٢١ هـ ، سيف الله الفاتح الكبير ، الصحابي ، كان من أشرف قريش في الجاهلية .

(٢) رواه الحاكم وابن حبان في صحيحهما عن أبي حميد الساعدي بلفظ : « لا يحل لامرئ أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفس منه » (الصنعاني ، سبل السلام : ٦٠/٣ وما بعدها) .

(٣) رواه أبو داود وإسناده حسن عن عروة بن الزبير (الصنعاني ، سبل السلام : ٧٢/٣) .

معاملة غير المسلمين في دار الإسلام :

من الأحكام المتفرعة عن الحرب : معاملة غير المسلمين المقيمين في دار الإسلام إقامة دائمة : وهم أهل الذمة ، وهؤلاء في الواقع يكونون جزءاً من الرعايا التابعين للدولة المسلمة ، وليسوا من الأجانب المنفصلين عنها ، ولكن انضمامهم للدولة كان في الأصل بمعاودة ، وبناء عليه ، كان لهم كيان خاص على الرغم من تبعتهم المباشرة للدولة الإسلامية .

ولا يصح القول بأن الذميين (أهل الضمان والأمان والعهد) هم مواطنون من الدرجة الثانية بسبب بعض القيود الوظيفية ، فإن الدولة تقيد حرية كثير من مواطنيها الأصليين ببعض الشروط والأوضاع ، ولا يجعلهم مثل هذا التقييد من مواطني الدرجة الثانية ، وهذا شائع في كل الدول القديمة والحديثة ، وبخاصة في الدولة ذات الحزب الواحد .

وقد قرر الإسلام المساواة بين المسلمين والذميين في كثير من الحقوق . وأثبت لهم عصمة الدماء والأموال والأعراض ، بل أبقى الذميين من بعض الواجبات ، ومع

ذلك ، فلهم ما للمسلمين ، من الحقوق المدنية ،
والسياسية ، وعليهم ما على المسلمين من الواجبات^(١) ،
التي تتعلق بأمن البلاد ونظام التعامل ، والعقوبات ، وكفل
لهم حريتهم الدينية ، فأمر المسلمين أن يتركوهم وما
يدينون ، ولا يتعرضوا لهم فيما يعتقدون ، من إقامة
الشعائر ، وترميم الكنائس بدون مجاهرة^(٢) ، وكان لهم في
بعض العهود الأخيرة العثمانية ، بسبب التسامح ، بعض
الامتيازات التي لم يتمتع بها بقية المسلمين . هذا مع العلم
بأن عقد الذمة لازم في حقنا لا نملك نقضه ، وهو في حقهم
غير لازم .

- ولهم حرية التعامل المباح والنشاط الاقتصادي مع
المسلمين ، بمختلف أنواع المعاملات المباحة . قال
الكاساني : « ويتركون أن يسكنوا في أمصار المسلمين يبيعون
ويشتررون ؛ لأن عقد الذمة شرع ليكون وسيلة لهم إلى
الإسلام ، وتمكينهم من المقام في أمصار المسلمين أبلغ إلى

(١) قال علي رضي الله عنه : وإنما بدوا الجزية لتكون أموالهم

كأموالنا ، ودماؤهم كدمائنا (نصب الراية : ٣ / ٣٨١) .

(٢) عبد الوهاب خلاف ، السياسة الشرعية : ٩٢-٩٤ .

هذا المقصود ، وفيه أيضاً منفعة المسلمين بالبيع والشراء ،
فيمكّنون من ذلك» (١) .

- وقد يحرم على المسلم ما لا يحرم على الذمي ، فيباح له
الاتجار بالخمير والخنزير حيث شاؤوا ، ولكن ليس لهم أن
يهاجروا بالاتجار بها في أمصار المسلمين ، لأن المصير
الإسلامي إنما يجهر فيه بما لا تأباه شعائر الإسلام .

- ولا فرق في العقوبات بين المسلم والذمي ، فالقصاص
والديات والضمانات والتعازير سواء بين المسلمين
والذميين ، وعلى التخصيص ، بحسب رأي الحنفية ، في
القصاص والدية .

- وزواجهم وطلاقهم معترف به ، ولهم الزواج ممن
يشاؤون ما لم يخالفوا النظام العام كالزواج من الأخوات
مثلاً ، أو الزواج من مسلمة .

- ولا فرق بين المسلم والذمي في الميراث ، واختلاف
الدين عند أهل السنة مانع من الميراث بين الطرفين ، فلا يرث
المسلم قريبه الذمي ، ولا يرث الذمي قريبه المسلم ، وانفرد

(١) الكاساني ، البدائع : ١١٣/٧ .

الشيعة الإمامية بالقول بأن الكافر يرثه المسلم ، لا العكس ،
فيرث المسلم الكافر أصلياً ومرتداً ، ولا يرث الكافر مسلماً ،
حربياً كان الكافر أو ذمياً أو مرتداً^(١) .

- ويحسن إليهم في المعاملة والمعاشرة والزيارة والتودد
والبر والإنصاف والإقسط ، ويجمع كل هذه الوصايا الآيات
القرآنية : ﴿ لَا يَنْهَكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ
دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [٨] إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ
عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ
تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿ [المتحنة : ٩٨] .

- وكذلك الأحاديث النبوية مثل : « ألا من ظلم معاهداً ،
أو انتقصه ، أو كلفه فوق طاقته ، أو أخذ شيئاً بغير طيب نفس
منه ، فأنا حجيجه يوم القيامة »^(٢) .

- وكانت معاهدات الذمة مع نصارى نجران وأهل الحيرة
وأهل الشام وحمص وسكان بيت المقدس وغيرهم مثلاً

(١) الحلبي ، المختصر النافع في فقه الإمامية : ٢٦٥ .

(٢) رواه أبو داود والبيهقي (أبو داود ، السنن : ٣ / ٢٣١ .

البيهقي ، السنن : ٩ / ٢٠٥) .

يحتذى في التسامح والحرية والأخلاق الكريمة^(١) .

معاملة المستأمنين :

وكذلك المستأمنون الذين يقيمون في دار الإسلام إقامة مؤقتة لهم من الحقوق الأساسية كحرمة المال والنفس والدم والعرض مثل حقوق الذميين ، وعليهم من الواجبات في الحقوق المدنية والجنائية ، مثل المسلمين والذميين ، بما يحفظ الأمن والنظام العام المطبق على جميع الرعايا الأصليين ، والأجانب المقيمين بنحو مؤقت .

حالة الرقيق :

ومما يتفرع عن أحكام الحرب حالة الرقيق ، فالأصل في الاسترقاق أنه أثر من آثار الحرب ، لأنه إذا تغلب المسلمون

(١) محمد حميد الله ، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ، وهناك أمثلة أخرى لمعاهدات أهل أذربيجان وغيرها من البلاد الفارسية ، في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، عند محمد رشيد رضا ، تفسير المنار : ٣٥٠/١٠ ، وكذا مع الجراجمة في بلاد الروم .

على العدو غير المسلم ، كان لهم - في الماضي - أن يسترقوهم معاملة بالمثل لصنيع الأعداء ، وإن كانوا ممن يجوز استرقاقهم . وقد ضرب الإسلام المثل الأعلى في الإحسان إلى الأرقاء ومعاملتهم بالحسنى وحفظ كرامتهم ، ومساواتهم في كثير من الحقوق مع الأحرار ، والعمل على تحريرهم ، والتخلص من ظاهرة الرق تدريجاً من العالم ، وتنبية الأذهان إلى ضرورة النظر في أحوالهم ، وذلك على نحو يختلف جذرياً عن حالة العبودية الرومانية والرق الاستعماري ، والمعاملة السيئة لأسرى الحرب في العالم الغربي القديم والحديث .

الارتداد :

ومن آثار الحرب الكلام في الارتداد : وهو الخروج من دين الإسلام إلى دين آخر أو إلى غير دين . وفقهاؤنا اتجهوا في شأن الارتداد اتجاهين : أحدهما : يفرع الردة عن أحكام الجنائيات ، فتكون عقوبة المرتد القتل وليس القتال ، والثاني : يفرع الردة عن أحكام الحراية والعداوة العامة ، والفرق بينهما أن الأول أمر يتعلق بالقانون الجنائي الداخلي

للدولة ، والثاني يحدد سياسة المسلمين العامة مع غيرهم .
والاتجاه الثاني - وهو الذي يفرع الردة عن قانون الحرب ،
وهو الاتجاه الأدق والأصح ، لأن المرتد يصير خطراً على
أمن الدولة المحاربة لمبديتها ، ويقض مضجعها ، بالانضمام
إلى دولة محاربة ، فيدل على الثغور ومواطن النقص
والضعف ، ويسهل على العدو النيل منا ، وهذا ما قد حدث
فعلاً ، فإن المرتد لا يجد ملاذاً أو ملجأ سوى الهرب لدار
الحرب ، كما حدث من الملك « جبلة بن الأيهم
الغساني »^(١) .

التحويل لدار الإسلام :

ومن الأحكام المتفرعة عن أحكام الحرب : إلزام الأعداء
بالتحول إلى دار الإسلام إذا كانوا مقيمين بين الكفار ، عملاً
بحديث بريدة السابق : « ثم ادعهم إلى التحول من دارهم ،

(١) هو جبلة بن الأيهم الغساني ، من آل جفنة ، آخر ملوك
الغساسنة في بادية الشام ، عاش زمناً في العصر الجاهلي ، ثم
ارتد إلى النصرانية لإبائه القصاص منه لأعرابي لطم عينه ،
وظل عند هرقل ملك الروم إلى أن توفي سنة ٢٠ هـ .

إلى دار المهاجرين»^(١) ، فإن أسلموا كلهم ، وصارت الدار دار إسلام ، لم يلزموا بالتحول منها ، بل يقيمون في ديارهم ، وكانت دار الهجرة في زمن الرسول ﷺ هي دار الإسلام ، فلما أسلم أهل الأمصار ، صارت البلاد التي أسلم أهلها بلاد الإسلام ، فلا يلزمهم الانتقال منها^(٢) .

فإن لم ينتقلوا كانوا كأعراب المسلمين ، عملاً بحديث بريدة السابق : « وأخبروهم أنهم إن فعلوا ذلك - أي التحول - فلهم ما للمهاجرين ، وعليهم ما على المهاجرين ، فإن أبوا أن يتحولوا منها ، فأخبروهم أنهم يكونوا كأعراب المسلمين ، يجري عليهم الذي يجري على المسلمين ، ولا يكون لهم في الفياء والغنيمة شيء ، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين»^(٣) .

ومن هنا قال الفقهاء :^(٤) ليس للأعراب شيء من الفياء ولا في الغنائم ما لم يقاتلوا ، فإذا قاتلوا استحقوا من الغنيمة

-
- (١) الشوكاني ، نيل الأوطار : ٢٣٠ / ٧ .
 - (٢) ابن قيم الجوزية ، أحكام أهل الذمة : ٥ / ١ .
 - (٣) الشوكاني ، نيل الأوطار : ٢٣٠ / ٧ .
 - (٤) ابن قيم الجوزية ، أحكام أهل الذمة : ٥ / ١ .

ما يستحقه من شهد الواقعة ، وأما الأعراب الذين لا يقاتلون الكفار مع المسلمين ، فليس لهم شيء في الفياء ولا في الغنيمة .

الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام :

اختلف الفقهاء^(١) في حكم هجرة المسلم ، وهي الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام ، علماً بأنها كانت فرضاً في عهد النبي ﷺ ، من مكة إلى المدينة ، لقلّة المسلمين بالمدينة ، وحاجتهم إلى الاجتماع ، ثم انقطع حكم هذه الهجرة ، بقول النبي ﷺ : « لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا »^(٢) والمعنى أن الهجرة

-
- (١) ابن قدامة ، المغني : ٤٥٦/٨-٤٥٨ . البهوتي ، كشاف القناع : ٢٨/٣ وما بعدها . الشوكاني ، نيل الأوطار : ٢٥/٨ وما بعدها . ابن رشد ، بداية المجتهد : ٣٧٤/١ . الشرييني ، مغني المحتاج : ٢٣٩/٤ . السبكي ، تكملة المجموع : ٦٩-٤٦/١٨ . الكاساني ، البدائع : ١٠٢/٧ . الجصاص ، أحكام القرآن : ٢٥٠/٢ وما بعدها . ابن العربي ، أحكام القرآن : ٤٨٦-٤٨٤/١ .
- (٢) رواه عن ابن عباس الجماعة (أحمد وأصحاب الكتب الستة) =

التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الأعيان إلى
المدينة انقطعت ، إلا أن مفارقة الوطن بسبب الجهاد باقية ،
وكذلك المفارقة بسبب نية صالحه ، كالفرار من دار الكفر ،
والخروج في طلب العلم ، والفرار بالدين من الفتن ، والنية
في جميع ذلك . وإذا أمركم الإمام بالخروج إلى الجهاد ،
ونحوه من الأعمال الصالحة ، فاخرجوا إليه .

وكل بلد فتح لا تبقى منه هجرة ، إنما الهجرة إليه ؛ لأن
الهجرة : الخروج من بلد الكفار ، فإذا فتح لم يبق بلد
الكفار ، فلا تبقى منه هجرة .

وأحسن الآراء ما ذكره الحنابلة وغيرهم من المذاهب
فقالوا : الناس في الهجرة ثلاثة أنواع :

أحدها : من تجب عليه وهو من يقدر عليها ولا يمكنه
إظهار دينه ولا تمكنه إقامة واجبات دينه ، مع المقام بين
الكفار ، فهذا تجب عليه الهجرة ، لقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ

= إلا ابن ماجه ، لكن له منه : « إذا استنفرتم فانفروا » ، وروت
عائشة مثله ، متفق عليه (الشوكاني ، نيل الأوطار :
٢٥/٨) .

تَوَفَّنَهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي
 الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ
 وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿٧٧﴾ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا
 يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿النساء : ٩٧-٩٨﴾ .

فهذا - في غير حالة الاستثناء - وعيد شديد يدل على
 الوجوب ، ولأن القيام بواجب دينه واجب على من قدر
 عليه ، والهجرة من ضرورة الواجب وتمتمته ، وما لا يتم
 الواجب إلا به فهو واجب .

ويؤيده حديث : « أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر
 المشركين ، قالوا : يارسول الله ، ولم ؟ قال : لا تتراءى
 ناراهما »^(١) ومعناه لا يكون به وضع يرى نارهم ، ويرون
 ناره ، إذا أوقدت .

الثاني : من لا هجرة عليه : وهو من يعجز عنها إما

(١) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن جرير بن عبد الله ،
 ورجال إسناده ثقات ، ولكن صحح البخاري وأبو حاتم وأبو
 داود والترمذي والدارقطني إرساله إلى قيس بن أبي حازم ،
 ورواه الطبراني أيضاً موصولاً (الشوكاني ، نيل الأوطار :
 ٢٥ / ٨) .

لمرض أو إكراه على الإقامة أو ضعف من النساء والولدان وشبههم . فهذا لا هجرة عليه ، لقول الله تعالى في الآية السابقة : ﴿ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ . . ﴾ [النساء : ٩٨] الآية . ولا توصف باستحباب ، لأنها غير مقدور عليها . ،

الثالث : من تستحب له ولا تجب عليه : وهو من يقدر عليها ، لكنه يتمكن من إظهار دينه ، وإقامته في دار الكفر ، فتستحب له ، ليتمكن من جهادهم ، وتكثير المسلمين ومعونتهم ، ويتخلص من تكثير الكفار ومخالطتهم ورؤية المنكر بينهم . ولا تجب عليه لإمكان إقامة واجب دينه بدون الهجرة ، وقد كان العباس بن عبد المطلب عم النبي ﷺ مقيماً بمكة مع إسلامه .

والخلاصة : حكم الهجرة باق لا ينقطع إلى يوم القيامة ، في قول عامة أهل العلم .

وقال قوم : قد انقطعت الهجرة ؛ لأن النبي ﷺ قال : « لا هجرة بعد الفتح » ، وقال : « قد انقطعت الهجرة ، ولكن جهاد ونية » .

الأسرى :

ومن آثار الحرب : الوقوع في الأسر ، سواء منا أو من الأعداء ، والأسرى عند فقهاءنا : هم الرجال المقاتلون من الكفار إذا ظفر المتحاربون بأسراهم أحياء .

أما أسرانا : فيجب على المسلمين باتفاق الفقهاء^(١) العمل على فكاكهم من الأسر ، قال الكمال بن الهمام : إن إنقاذ الأسير واجب على الكل من أهل المشرق والمغرب ، وقال المالكية : استنقاذ الأسارى بالقتال واجب ، فكيف بالمال ، ولو بجميع أموال المسلمين . قال ابن رشد المالكي :

(١) السرخسي ، شرح السير الكبير : ٣٣/٣ . ابن نجيم المصري ، البحر الرائق : ٧٢/٥ . الزيلعي ، تبين الحقائق : ٢٤٩/٣ . محمد عيش ، فتح العلي المالك : ٣٣٢/١ . العقد المنظم للحكام : ١٨٥/٢ . الباجي ، المتقى : ١٨٧/٣ . الشرييني ، مغني المحتاج : ٢١٢/٤ ، ٢٢٠ ، ٢٦١ . ابن قدامة ، المغني : ٤٤٤/٨ وما بعدها . المرادوي ، تصحيح الفروع : ٦٠٤/٣ . ابن أطفيش ، شرح النيل : ٣٩٤/١٠ . ابن حزم ، المحلى : ٣٦٠/٧ .

« واجب على الإمام أن يفتك أسرى المسلمين من بيت مالهم ، فما قصر عنه بيت المال ، تعين على جميع المسلمين في أموالهم على مقاديرها ، ويكون هو كأحدهم إن كان له مال .. » (١) .

وأدلة وجوب فكاك الأسرى كثيرة ، منها قوله ﷺ :
« فكوا العاني (أي الأسير) وأطعموا الجائع ، وعودوا المريض » (٢) . وفي حديث آخر : « إن على المسلمين في فليتهم أن يفادوا أسيرهم ، ويؤدوا عن غارمهم » (٣) أي مدينهم .

قال ابن حزم : ولا يحل فداء الأسير المسلم إلا بمال أو بأسير كافر ، ولا يحل أن يرد صغير سبي من أرض الحرب إليهم ، لا بفداء ولا بغير فداء ؛ لأنه قد لزمه حكم الإسلام

(١) المواق ، التاج والإكليل : ٣٨٧/٣ . محمد عlish ، شرح منح الجليل على مختصر خليل : ٧١١-٧٦٧ .

(٢) أخرجه البخاري عن أبي موسى الأشعري ، وترجم في صحيحه : « باب وجوب فكاك الأسير من أيدي العدو بمال أو بغير مال » .

(٣) ابن قدامة ، المغني : ٤٤٥/٨ عن حبان بن جبلة .

بملك المسلمين له ، فهو وأولاد المسلمين سواء ، ولا فرق^(١) .

وأما أسرى الأعداء : فقد نص القرآن على أحد أمرين فيهما : إما المن عليهم (وهو إطلاق سراحهم بلا مقابل يؤخذ منهم) وإما المفاداة (وهو تبادل الأسرى أو إطلاق سراح الأسير إلى بلاده وأخذ فديته) فقال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَتَخْتَمُواهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاكَ فَإِمَّا مَأْبُودٌ وَإِمَّا فَدَاءٌ حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أوزَارَهَا ﴾ [محمد : ٤] .

ونص الفقهاء كالمالكية مثلاً على أن الإمام يتخير في شأن الأسرى بما هو مصلحة المسلمين فيهم ، قبل قسمة الغنيمة ، بين أحد أمور خمسة : القتل ، والاسترقاق ، والمن ، والفداء ، وضرب الجزية عليهم^(٢) . وذلك عملاً بما هو مقرر في السنة النبوية ، فالثابت من فعل الرسول ﷺ أنه كان يمنّ

(١) ابن حزم ، المحلّى : ٣٦٠/٧ ، وهو قول المزني من الشافعية .

(٢) القرافي ، الفروق : ١٧/٣ . الخرخشي ، فتح الجليل : ١٥٣-١٥٠/٣ . الدسوقي ، الحاشية على الشرح الكبير للدردير : ١٦٩/٢ .

على بعض الأسارى ، ويقتل بعضهم ، ويفادي بعضهم بالمال أو بالأسرى ، بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة ويراه ملائماً لحال المسلمين (١) .

أما معاملة الأسرى : فقد ضرب الإسلام القدح المعلى في الرفق بالأسارى والرحمة بهم والعناية بشأنهم ، عملاً بأمر النبي ﷺ في أسارى بدر : « استوصوا بالأسارى خيراً » (٢) وهو أمر يقتضي الوجوب .

الدخول في الإسلام أو عقد معاهدة السلام :

قد يتمخض عن الحرب نتيجة مهمة جداً تمثل الغاية الحقيقية من الجهاد في الإسلام ، ألا وهي إما الدخول في الإسلام عن طواعية وحرية واختيار ، وإما قبولهم الصلح أو عقد معاهدة سلام وأمان ، سواء بدفع المال للمسلمين ، أو بدفع المسلمين مالاً للأعداء عند الضرورة أو الحاجة

(١) ابن تيمية ، السياسة الشرعية : ١٢٤ .

(٢) رواه الطبراني في الكبير عن نبيه بن وهب أبي عزيز ، وهو حديث حسن .

والمصلحة . وما أجمل ما قاله الشافعية وغيرهم في هذا الشأن : « وأما قتل الكفار ، فليس بمقصود ، حتى لو أمكن الهداية بإقامة الدليل بغير جهاد ، كان أولى من الجهاد »^(١) ، وورد عن النبي ﷺ أنه قال لعلي كرم الله وجهه : « يا علي ، لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك مما طلعت عليه الشمس » وفي رواية : « خير لك من حُمْر النَّعَم »^(٢) أي كرائم الأموال من الإبل ، ففيه الترغيب في التسبب لهداية من كان على ضلالة ، وأن ذلك خير للإنسان من أجل النعم الواصلة إليه في الدنيا .

والصلح عند الفقهاء في الكثير الغالب الوقوع إما مؤقت وهو المواعدة أو الهدنة ، أو دائم وهو عقد الذمة . ووقعت أنواع من الصلح بقصد السلام فقط أو بالوقوف على الحياد بتعبير العصر ، مثل الصلح مع أثيوبيا (الحبشة) ، ومع بلاد النوبة ، ومع أهل قبرص^(٣) . روى أبو داود في حديث

(١) الشريبي ، مغني المحتاج : ٤/٤١٠ . ابن رشد ، المقدمات الممهديات ، والإمام مالك ، المدونة الكبرى : ١/٣٧٩ .

(٢) رواه البخاري ومسلم عن سهل بن سعد .

(٣) وهبة الزحيلي ، آثار الحرب : ٢٠٨-٢١٣ .

عبد الله بن عمرو مرفوعاً : « اتركوا الحبشة ما تركوكم ، فإنه لا يستخرج كثر الكعبة إلا ذو السويقتين من الحبشة » وقال العلماء : إن هذا يكون قبيل الساعة ، إذ يبطل أمن الحرم . روى أبو داود والنسائي عن أحد الصحابة : « دعوا الحبشة ما ودعوكم ، واتركوا الترك ما تركوكم » .

وأما الصلح المؤقت (ويسمى المودعة والمعاهدة والمسالمة والمهادنة) : فهو مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة بعوض أو غيره ، سواء فيهم من يقر على دينه ومن لم يقر ، دون أن يكونوا تحت حكم الإسلام .

وأما الصلح الدائم أو المؤبد : فهو عقد الذمة ، والذمة في اللغة فيها معنى التكريم والصون ، والحفظ ، وهي العهد ، والعهد : الأمان والضمان والكفالة ، وعقد الذمة عند الفقهاء : « هو التزام تقرير غير المسلمين (من أهل الكتاب ونحوهم من المجوس) في ديارنا وحمايتهم والذب (الدفاع) عنهم ، ببذل الجزية والاستسلام من جهتهم »^(١) .

(١) الكاساني ، البدائع : ١٠٨/٧ . الخرخشي ، فتح الجليل : ١٥٠/٣ . الحطاب ، مواهب الجليل : ٣٦٠/٣ . محمد =

المحور الرابع

متى يجنح إلى السلم ؟

تبين مما سبق أن الإسلام في الحقيقة يؤثر السلم على الحرب ، وأن الصلح مع العدو في بلاده لا في بلادنا ، أصل عام مقرر في الإسلام ، وأما الحرب فهي أمر طارئ ، على أصل العلاقات السلمية مع غير المسلمين .

لكن فقهاءنا قيدوا مبدأ الميل إلى السلم بقيدين هما : عدم اغتصاب أو احتلال أراضي المسلمين ، وتوافر المصلحة الحقة في السلم .

= عlish ، شرح منح الجليل : ٧٥٦/١ . محمد عlish ، فتح العلي المالک : ٣٣٣/١ . الشرييني ، مغني المحتاج : ٢٦٠/٨ . ابن حجر الهيتمي ، تحفة المحتاج : ٩٩/٨ . ابن قدامة ، المغني : ٤٥٩/٨ . البهوتي ، كشاف القناع : ٨٧/٣ ، ٩٢ الرضوي ، المستطاب : ٣٠٨ . الشهيد الثاني ، الروضة البهية : ٢٢/١ .

أما عدم اغتصاب أو احتلال جزء من أجزاء أرض المسلمين : فهو مقرر بداهة ، لأن كلا من القائلين بأن الكفار لا يملكون أموال المسلمين بالقهر (وهم الشافعية والظاهرية والإمامية) والجمهور القائلين بأن الكفار يملكون أموالنا بالاستيلاء أو بالإحراز بدار الحرب ، متفقون جميعاً على أن الجهاد يصبح في هذه الحالة فرض عين ، على جميع أهل الإسلام في المشرق والمغرب ، على الأقرب فالأقرب ، حتى يستردوا ما اغتصب من أراضيهم ، أو سلب من أموالهم ، أو احتله العدو ، بسبب انتصاره ، في معركة حربية مثلاً .

وبناء عليه ، لا يصح الجنوح إلى السلم ، أو قبول الصلح ، أو الهدنة مع اليهود مثلاً ، المغتصبين لأرض فلسطين ، عند توافر القدرة على القتال ، وتجهيز وسائل الحرب ، وإعداد آلات المعركة الكافية ، وأسلحتها المناسبة ، لكل عصر وزمان . وأما عند العجز عن القتال ، وضعف المسلمين ، فنكون مضطرين إلى الموافقة على عقد هدنة مؤقتة ، نتمكن من خلالها من إعداد أنفسنا لخوض المعركة التي تؤدي بإذن الله تعالى إلى تحقيق الفوز والنصر والغلبة ، واسترداد كل شبر من أجزاء الأراضي المحتلة .

جاء في تفسير المنار^(١) : ولما كان تفسيرنا هذا تفسيراً علمياً عملياً أثرياً عصرياً ، وجب علينا في هذا المقام أن نبين حال مسلمي عصرنا فيه ، مع مغتصبي بلادهم ، والجانيين على دينهم ، ودنياهم ، ليكون أهل البصيرة والعلم ، من الفريقين ، على بينة من التنازع ، والتخاصم ، الواقع بينهما ، فيجدوا له صلحاً معتدلاً إن إمكان الصلح بالاختيار ، فإن لم يفعلوا فلينتظروا حكم الأقدار ، لما لسنن الإجماع في الأقدار من الأطوار ، ﴿ وَتِلْكَ الْآيَاتُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ .

[آل عمران : ١٤٠]

وأما توافر المصلحة في السلام : فهو أمر متفق عليه بين الفقهاء الذين قرروا أنه لا بد من كون سبب إثارة السلم أو الصلح أمراً مشروعاً ، محققاً لمصلحة المسلمين ، ولا بد من توافر المصلحة المشروعة في عقد الصلح ، وإلا لم يجز العقد^(٢) .

(١) رشيد رضا ، تفسير المنار : ٣٦٧/١٠ .

(٢) الكاساني ، البدائع : ١٠٨/٧ . ابن الهمام ، فتح القدير :

٢٩٣/٤ ، ابن عابدين ، رد المحتار على الدر المختار :

٣١٢/٣ . الخرشبي ، فتح الجليل : ١٧٤/٣ . محمد =

ومن أمثلة المصلحة : أن يكون بالمسلمين ضعف عن القتال بقلّة عدد ، وأهبة ، أو يرجى من الصلح إسلام المعاهدين أو بذل الجزية ، أو أن يكون المسلمون بحاجة إلى عون مجاوريهم على غيرهم ، أو غير ذلك ، من كل ما يحقق دفع الضرر ، مثل التفاهم على إقرار حالة السلام ، وتبادل العلاقات الاقتصادية والمنافع الحيوية .

ودليل الفقهاء على ذلك : أنه ﷺ هادن صفوان بن أمية أربعة أشهر عام فتح مكة ، وقد كان ﷺ مستظهاً عليه ، ولكنه فعل ذلك لرجاء إسلامه ، فأسلم قبل مضيها^(١) .

وشرط المصلحة هذا ، أملى على الفقهاء أن يجيزوا عقد الصلح على دفع مال من المسلمين للعدو في حال

= عlish ، فتح العلي المالك : ٣٣٢/١ . الإمام الشافعي ، الأم : ١١٠/٤ . ابن حجر الهيتمي ، تحفة المحتاج : ١٠٠/٨ . البهوتي ، كشف القناع : ١٠٣/٣ . المرتضى ، البحر الزخار : ٤٤٦/٥ . الرضوي ، المستطاب : ٣٠٩ . الشهيد الثاني ، الروضة البهية : ٢٢١/١ . (١) ابن رشد ، بداية المجتهد : ٣٧٤/١ .

الضرورة^(١) ، بدليل أن النبي ﷺ قد همَّ يوم الأحزاب (غزوة الخندق) بالصلح بثلاث ثمار المدينة ، حتى فهم من الأنصار شدة البأس فامتنع ، وصالح معاوية بن أبي سفيان^(٢) الروم على أن يؤدي إليهم مالاً ، لظروف اقتضتها ضرورات الدفاع عن البلاد الإسلامية^(٣) .

وسئل الأوزاعي عن حصن للمسلمين نزل به العدو ، فخاف المسلمون ألا يكون لهم به طاقة : ألهم أن يصلحوهم

(١) السرخسي ، شرح السير الكبير : ٤/٤ . أبو يوسف ، الخراج : ٢٠٧ . الطحطاوي ، الحاشية على الدر المختار : ٤٤٣/٢ . الباجي ، المنتقى ، شرح الموطأ : ١٥٩/٣ . محمد عlish ، فتح العلي المالك : ٣٣٤/١ . الإمام الشافعي ، الأم : ١١٠/٤ . الشرييني ، مغني المحتاج : ٢٦١/٤ . ابن قدامة ، المغني : ٤٦٠/٨ . البهوتي ، كشف القناع : ١٠٣/٣ . ابن رشد ، بداية المجتهد : ٣٧٥/١ .

(٢) هو معاوية بن أبي سفيان (صخرين حرب) بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف (٢٠ ق هـ - ٦٠ هـ) القرشي الأموي ، مؤسس الدولة الأموية في الشام ، وأحد دهاة العرب المتميزين الكبار ، كان فصيحاً حليماً وقوراً .

(٣) الشيرازي ، المهذب : ٢٦٠/٢ ، ابو عبيد ، الأموال : ١٦٢ .

على أن يدفعوا إليهم سلاحهم وأموالهم وكراعهم (خيولهم) على أن يرتحلوا عنا؟ فقال: إذا كان لا طاقة لهم بهم، فلا بأس بذلك^(١).

وقيل للأوزاعي أيضاً: رأيت لو وقعت فتنة بين المسلمين، فخاف إمام المسلمين عدوهم عليهم، وترك الناس مكانتهم، أيسعه أن يصالح العدو على شيء يدفعه إليهم في كل عام، ليدفع بذلك عن المسلمين وعن حرمتهم؟ قال: لا أرى بذلك بأساً إذا كان كذلك، أو يكتب إلى عامله على الباب ونحوه يأمره أن يعطيهم شيئاً، فيدفعهم عنهم^(٢).

وكان النبي ﷺ يعطي المؤلفلة قلوبهم ممن كان يتوقع بإعطائه، إسلام نظرائه وغيرهم، ممن تظهر له المصلحة في إعطائه من خمس الغنائم، ونحوه كالخراج والفيء والجزية^(٣). فدل كل هذا على أنه يجوز الصلح على مال يدفعه المسلمون، إذا كانت المصلحة في ذلك.

(١) الطبري، اختلاف الفقهاء: ١٧.

(٢) المصدر نفسه: ١٨.

(٣) القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري:

. ٢١٥/٥

وقد استدل العلماء على ضرورة وجود المصلحة في الصلح بالإجماع^(١) على تقييد آية : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنِحْ لَهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ [الأنفال : ٦١] برؤية المصلحة للمسلمين في ذلك ، بدليل آية : ﴿ فَلَا تَهْتَفُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [محمد : ٣٥] .

أدلة الجنوح إلى السلم أو الصلح :

وأما أدلة العلماء على مبدأ إيثار السلم إذا مال إليه العدو ، فكثيرة في القرآن والسنة النبوية والإجماع .

١- أما القرآن : فقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنِحْ لَهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ [الأنفال : ٦١] والأمر في ذلك للوجوب ، إذ لا صارف له عن حقيقة مقتضاة^(٢) ، وهو قبول المسالمة ، لأن السلم كالسلام ، هو الصلح ، والمسالمة : طلب السلامة من الحرب^(٣) .

(١) ابن الهمام ، فتح القدير : ٢٩٣/٤ . الشيرازي ، المهذب : ٢٥٩/٢ .

(٢) الفخرى الرازي ، مفاتيح الغيب : ٣٧٨/٤ .

(٣) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٩/٨ . الجصاص ، =

وقد أثير حول هذه الآية أمران : هما تخصيصها ونسخها ، فقال بنسخها جماعة من الصحابة والتابعين^(١) ، نسختها آية براءة : ﴿ فَأَقْبَلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة : ٥] أو آية : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [التوبة : ٢٩] أو آية : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ [التوبة : ٣٦] . وهي في الحقيقة ليست منسوخة ، ولا تعارض بين الآيتين ، لأن آية القتل في سورة براءة خاصة بمشركي العرب ، من عبدة الأوثان ، وآية الجنوح إلى السلم في شأن قبول المعاهدة عند توافر مقتضياتها^(٢) . وذلك بدليل الآيات الأخرى ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا نَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾ [النساء : ٩٧] وقوله عز وجل : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾ [البقرة : ٢٠٨] .

-
- = أحكام القرآن : ٦٩/٣ . أبو حيان ، البحر المحيط : ١٢٠/٢ .
- (١) وهم ابن عباس ومجاهد وزيد بن أسلم وعطاء الخراساني وعكرمة والحسن البصري وقتادة .
- (٢) الطبري ، التفسير : ٢١/١٠ وما بعدها . القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٩/٨ .

قال ابن العربي : أما قول من قال : إنها منسوخة بقوله تعالى : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة : ٥] فدعوى ، فإن شروط النسخ معدومة فيها . وأما من قال : إن دعوك إلى الصلح فأجبهم ، فإن ذلك يختلف الجواب فيه ، وقد قال الله : ﴿ فَلَاتَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْآغْلُونَ ﴾ [محمد : ٣٥] فإذا كان المسلمون على عزة ، وفي قوة ومنعة وخيول عديدة ، وعدة شديدة ، فلا صلح .

وإن كان للمسلمين مصلحة في الصلح لانتفاع يجلب به ، أو ضرر يندفع بسببه ، فلا بأس أن يتبدى المسلمون به إذا احتاجوا إليه ، وأن يجيبوا إذا دعوا إليه ، وقد صالح النبي ﷺ أهل خيبر على شروط نقضوها ، فنقض صلحهم ، وقد وادع الضمري في غزوة الأبواء^(١) ، وقد صالح أكيدر دومة ، وأهل نجران ، وقد هادن قريشاً لعشرة أعوام حتى نقضوا عهده ، وما زالت الخلفاء والصحابة على هذه السبيل التي شرعناها

(١) هذه غزوة ودان : وهو موضع بين مكة والمدينة ، بينه وبين رابغ مما يلي المدينة تسعة وعشرون ميلاً ، وقد وقعت الغزوة في شهر صفر من السنة الثانية للهجرة .

سالكة ، وبالوجوه التي شرحناها عاملة . ويجوز عند الحاجة للمسلمين عقد الصلح بمال يبذلونه للعدو ، والأصل في ذلك موادة النبي ﷺ لعيينة بن حصن وغيره يوم الأحزاب ، على أن يعطيه نصف تمر المدينة . . فرفض السعدان سيدا الأوس والخزرج^(١) .

وقال الجصاص^(٢) : حكم سورة براءة التي اشتملت على آية القتال : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة : ٥] مستعمل على ما ورد ، وما ذكر من الأمر بالمسالمة إذا مال المشركون إليها حكم ثابت أيضاً ، وإنما اختلف حكم الآيتين لاختلاف الحالين ، فالحال التي أمر فيها بالمسالمة هي حال قلة عدد المسلمين وكثرة عدوهم ، والحال التي أمر فيها بقتال المشركين وبقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية وهم

(١) ابن العربي ، أحكام القرآن : ٣ / ٨٧٥ ، والسعدان هما : سعد بن معاذ وسعد بن عباد . وعيينة بن حصن : كان قائد مجموعة بني فزارة ، إحدى المجموعات الأربع من قبائل غطفان التي حاصرت المدينة .

(٢) هوحجة الإسلام أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي المتوفى سنة ٣٧٠ هـ صاحب أحكام القرآن .

صاغرون^(١) هي حال كثرة المسلمين وقوتهم على عدوهم ،
وقد قال تعالى :

﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [محمد :

٣٥] فنهى عن المسالمة عند القوة على قهر العدو وقتلهم .

وكذلك قال أصحابنا (أي الحنفية) : إذا قدر بعض أهل
الثغور على قتال العدو ومقاومتهم ، لم تجز لهم مسالمتهم ،
ولا يجوز لهم إقرارهم على الكفر إلا بالجزية ، وإن ضعفوا
عن قتالهم ، جاز لهم مسالمتهم ، كما سالم النبي ﷺ كثيراً
من أصناف الكفار ، وهادنهم على وضع الحرب بينهم من غير
جزية ، أخذها منهم . قالوا : فإن قووا بعد ذلك على
قتالهم ، نبذوا إليهم على سواء ، ثم قاتلوهم ، قالوا : وإن
لم يمكنهم دفع العدو عن أنفسهم إلا بمال يبذلونه لهم ، جاز
لهم ذلك ؛ لأن النبي ﷺ قد كان صالح عيينة بن حصن وغيره
يوم الأحزاب على نصف ثمار المدينة . . . فهذا يدل على

(١) قال ابن حزم الحنبلي في المحلى : ٤٠٥/٧ : والصغار : هو
أن يجرى حكم الإسلام عليهم ، وأن لا يظهروا شيئاً من
كفرهم ، ولا مما يحرم في دين الإسلام .

أنهم إذا خافوا المشركين ، جاز لهم أن يدفعوهم عن أنفسهم بالمال . فهذه أحكام بعضها ثابت بالقرآن ، وبعضها بالسنة ، وهي مستعملة في الأحوال التي أمر الله تعالى بها ، واستعملها النبي ﷺ فيها (١) .

وتعقب الحافظ ابن كثير (٢) ادعاء النسخ فقال : وفيه نظر أيضاً ، لأن آية براءة فيها الأمر بقتالهم إذا أمكن ذلك ، فأما إن كان العدو كثيفاً ، فإنه لا يجوز مهادنتهم ، كما دلت عليه هذه الآية الكريمة ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ [الأنفال : ٦١] وكما فعل النبي ﷺ يوم الحديبية ، فلا منافاة ولا نسخ ولا تخصيص ، والله أعلم (٣) .

وذكر القرطبي قول من قال : إنها أي الآية ليست بمنسوخة ، بل أراد الله تعالى فيها قبول الجزية من أهل الجزية ، وقد صالح أصحاب رسول الله ﷺ في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن بعده من الأئمة كثيراً من بلاد

-
- (١) الحصاص ، أحكام القرآن : ٣/٦٩-٧٠ .
(٢) هو الإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ .
(٣) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم : ٢/٣٢٢ وما بعدها .

العجم ، على ما أخذوه منهم ، وتركوهم على ما هم فيه ، وهم قادرون على استئصالهم ، وكذلك صالح رسول الله ﷺ كثيراً من أهل البلاد على مال يؤدونه ، من ذلك خير ، رد أهلها إليها بعد الغلبة على أن يعملوا فيها ، ويؤدوا النصف من إنتاجها الزراعي (١) .

وجاء في تفسير المنار : وقد يقال في الجواب عن ادعاء النسخ أيضاً : إن المشركين لم يثبت أنهم جنحوا إلى السلم ، وأباه عليهم النبي ﷺ ، بل أجابهم إليه في الحديدية ، ثم ظلوا يقاتلونه إلى ما بعد فتح مكة عاصمة دينهم ودنياهم ، كما فعلوا في الطائف إلى أن ذهبت ريحهم ، وخضدت شوكة زعمائهم ، وصار سائر العرب يدخلون في دين الله أفواجا . وتم ما أراد الله من إسلام أهل جزيرة العرب إلا قليلاً من أهل الكتاب لأجل أن يكون مهد الإسلام حصناً ومأزراً للإسلام (٢) .

وقال الألوسي : وروي القول بالنسخ عن ابن عباس ،

(١) القرطب ، الجامع لأحكام القرآن : ٤٠ / ٨ .

(٢) رشيد رضا ، تفسير المنار : ٧٩ / ١٠ .

ومجاهد ، وقتادة ، وصحح أن الأمر فيمن تقبل منهم الجزية ، على ما يرى فيه الإمام صلاح الإسلام وأهله ، من حرب أو سلم ، وليس بحتم أن يقاتلوا أبداً ، ويجابوا إلى الهدنة أبداً^(١) .

وأما الأمر الثاني الذي أثير حول آية الجنوح إلى السلم وهو تخصيصها بأهل الكتاب (اليهود والنصارى) فمنقول عن مجاهد ، قال : وَعَنْ بَابِةَ ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَأَجْنَحْ لَهُا ﴾ [الأنفال : ٦١] قريظة ، لأن الجزية تقبل منهم ، فأما المشركون فلا يقبل منهم شيء^(٢) .

والحق أنها ليست مخصوصة بأهل الكتاب ، بدليل أن الرسول ﷺ عقد صلحاً مع المشركين في الحديبية لمدة عشر سنين .

٢- أما الدليل الثاني على إثبات السلم فهو من السنة ، وقد ذكر في ثنايا الكلام السابق عن ادعاء النسخ ، ومضمون ما جاء فيها : أن رسول الله ﷺ صالح قريشاً عام الحديبية ،

(١) الألويسي ، روح المعاني : ٢٧/١٠ .
(٢) ابن العربي ، أحكام القرآن : ٨٦٤/٢ .

بلا جزية ، سنة ست من الهجرة ، ولم يكن الصلح لضرورة ، بل إنه كان صلحاً مجحفاً ظاهره بحقوق المسلمين ، ناهيك بالشرط الذي يلزم المسلمين بتقرير حق الإبقاء لمن هاجر منهم في معسكر قريش دون إزعاج ولا رد ، لأن الرسول ﷺ قال قبل عقد الصلح : « والله لا تدعوني قريش إلى خطة يسألونني فيها صلة الرحم إلا أعطيتهم إياها »^(١) . وصالح الرسول عليه السلام أيضاً كما ذكرت خير ، ووادع الضمري في غزوة الأبواء ، وصالح أكيدر دومة ، وأهل نجران اليمن ، وما زالت الخلفاء والصحابة على هذه السبيل سالكة وبها عاملة على حد تعبير ابن العربي السابق ذكره^(٢) .

وجاء في كتاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه للأشتر

-
- (١) رواه أحمد والبخاري وأبو داود .
 (٢) ابن هشام ، السيرة النبوية : في صلح خير سنة سبع : (٣/٣٣٧) . وخبر الضمري : (٤/٦٣٢) . ومبادئ الصلح مع عيينة بن حصن : (٣/٢٢٣) ، وغزوة دومة الجندل : (٤/٦٣١) . محمد حميد الله ، مجموعة الوثائق السياسية : صلح خير : ٣٧ ، وفي الصلح مع أكيدر وأهل دومة الجندل : ٢١٤ ، و صلح نجران : (١١٦-١٣٣) .

النخعي لما ولأه على مصر وأعمالها : « ولا تدفعن صلحاً دعاك إليه عدوك ، والله فيه رضا ، فإن في الصلح دعة لجنودك ، وراحة من همومك ، وأمناً لبلادك ، ولكن الحذر كل الحذر من عدوك بعد صلحه ، فإن العدو ربما قارب ليتغفل^(١) فخذ بالحزم ، واتهم في ذلك حسن الظن » .

ومما يدل دلالة قطعية على إثثار السلم وبيان الغاية السامية من جهاد المسلمين ، وهو نشر الدعوة الإسلامية : وصية النبي العربي الهاشمي محمد ﷺ ، فإنه كان إذا بعث بعثاً^(٢) قال :

« تألفوا الناس ، وتأنوا بهم ، ولا تغيروا عليهم حتى تدعوهم ، فما على الأرض من أهل بيت من مدر ولا وبر^(٣) ، إلا أن تأتوني بهم مسلمين ، أحب إلي من أن تأتوني بأبنائهم

(١) قارب : تقرب منك بالصلح ، ليتغفل : ليرتقب منك غفلة يتوسل بها إلى الغدر بك .

(٢) البعث : الجيش أو كل قوم بعثوا ، جمع بعوث وبعث .

(٣) المدر : الطين ، والمقصود به هنا القرى والمدن ، لأن بنيانها غالباً من المدر . والوبر : الإبل والأرانب ونحوها ، كالصوف والغنم ، وأهل الوبر : هم أهل البدو .

ونسائهم ، وتقتلوا رجالهم» (١) .

٣- وأما الإجماع : فقد أجمع المسلمون ، بناء على المفهوم القرآني والسنة ، على جواز الصلح ، لأن دفع الشر والفتنة حاصل به (٢) .

والحاصل : أن آية : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ ﴾ [الأنفال : ٦١] ليست منسوخة ولا مخصصة بشيء ، وإنما هي عامة دائمة محكمة ، وأن الجنوح إلى السلم وقبول المعاهدة والصلح أو السلم دليل آخر على أن المقصد الأصلي من الجهاد ليس هو قتل الكفار وإبادة غير المسلمين ، وإنما القصد الحقيقي هو دفع الشر والبغي والعدوان ، وتمكين دعاة القيم العليا وأصحاب الدعوة الإلهية القرآنية من نشر رسالة الحق والتوحيد والفضيلة والعدل والحرية والمساواة ، وإزاحة كل العوائق أمام هذه الغايات النبيلة ، وإقرار دعائم السلم والأمن

(١) السرخسي ، شرح السير الكبير : ٥٩/١ .

(٢) ابن الهمام ، فتح القدير : ٢٩٣/٤ . ابن رشد ، بداية المجتهد : ٣٧٥/١ . الشربيني ، مغني المحتاج : ٢٦٠/٤ . ابن قيم الجوزية ، زاد المعاد : ٧٦/٢ . المرتضى ، البحر الزخار : ٤٤٦/٥ .

الوطيد القائم على العدل والود والحب والوثام ، ونزع جذور الحقد والبغضاء والكراهية من أفئدة الناس المتعصين ضد الدين الحق ، فكل ما يحقق هذه الأغراض السامية ، بنشر الإسلام بالطرق السلمية ، يكون جائزاً شرعاً ، بل إنه أولى من الجهاد ، لما فيه من إزهاق الأرواح ، وقتل النفوس التي خلقها الله لتبقى وتحيا ، وتنظر وتتأمل ، وتفكر في صحيح الأمور ، ونبذ الضلالات والانحرافات ، إذ لا داعي للحروب بدون قسر وحاجة ملحة ووجه حق ، وقد كرر الفقهاء عبارات مفادها أن قتل الكفار ليس بمقصود لذاته ، وإنما المقصود هو الهداية ونشر دعوة التوحيد ، والتخلص من مظاهر الشرك ، وعبودية الناس ، ومن تقديس الأشخاص والزعماء ، الذين قد يرفعهم البسطاء السذج إلى مصاف الألوهية .

الخلاصة :

المهم من كل ما ذكرته في ظل الأوضاع الدولية الحاضرة ، ومن خلال بيان وجهات النظر ، والخلافات الفقهية ، وتأويل الآيات القرآنية ، أن نمكن الناس والحكام من فهم حقيقة رسالة الإسلام الداعية إلى توطيد السلام والأمن في أنحاء

العالم ، وأنه يمكن الأخذ برأي أنصار السلم من فقهاءنا
وعلمائنا .

وهذا في الحقيقة يوضح سمو رسالة الإسلام ، وجوهر
دعوة القرآن لإصلاح البشرية ، وأن المسلمين ليسوا أعداء
السلم ، وإنما هم صانعوه في هذا العالم لاعتماده على أصل
راسخ ، من الاعتقاد الديني ، والإخلاص في التنفيذ ،
والحزم في التطبيق ، وصون السلم العالمي .

فالسلم أصل من أصول الإسلام الكبرى ، للآيات السابق
ذكرها ، مثل : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنِحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾
[الأنفال : ٦١] ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا آدْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَآفَّةً ﴾
[البقرة : ٢٠٨] ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ ءَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا
تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [النساء : ٩٤] ﴿ فَإِنْ أَعْتَرَلُوكُمْ
فَلَمْ يُفْتَلِوْكُمْ ءَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴾
[النساء : ٩٠] فهل يسوغ لأحد التغاضي عن هذه الآيات في قرآن
كريم ، يراد له أن يكون شريعة خالدة دائمة للبشرية ؟ مما
يجعل ادعاء نسخ آية من آيات السلم مرفوضاً رفضاً قاطعاً .

والسلم مقرون بالود والصفاء والعهد والاطمئنان والثقة ،
إذ يقول الله تعالى : ﴿ لَا يَتَّهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِنُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ

يُخْرِجُكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبْرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ .

[المتحنة : ٨]

ولكننا مع ذلك عند الاعتداء - وللاعتداء مظاهر عديدة ،
ومفهوم واسع ، تحدده الدولة بميزان الحق والعدالة - نظل
متمسكين بفرضية الجهاد الكفائية أو العينية بحسب مقتضيات
الأحوال ، ولا يجوز شرعاً الجنوح لسلم دائم ، وصلاح
مؤبد ، في حال اغتصاب العدو جزءاً من أراضي الإسلام ،
وإنما تقبل الهدنة المؤقتة لاستكمال أسباب القوة ، وانتهاز
الفرصة المواتية لاسترداد الحقوق المغتصبة ، ويظل الجهاد
أيضاً مفروضاً لحماية الدعوة الإسلامية والدعاة إلى الله
تعالى .

* * *

المحور الخامس أهل الذمة وأهل الكتاب

التعريف بأهل الذمة :

الذمة في اللغة : العهد والأمان ، ولا صلة لذلك بالذم والهوان ، فأهل الذمة : هم المعاهدون من اليهود والنصارى (أهل الكتاب) وغيرهم ممن يقيم في دار الإسلام بصفة دائمة ، أي إنهم يصيرون في ذمة المسلمين ، أي في عهدهم وأمانهم على وجه التأييد . وقد ورد لفظ الذمة بمعنى العهد ، في القرآن الكريم ، في سورة التوبة ، في موضعين في الآيتين (٨ و ١٠ .

وشرع عقد الذمة في أواخر العهد النبوي ، في السنة التاسعة من الهجرة ، عام تبوك ، بعد فتح مكة ، حيث نزلت الآية الكريمة : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩] وقوله : « عن يدٍ » أي مُنقادين مستسلمين مطيعين ، والصغار كما قال الإمام الشافعي : التزام الأحكام ، أوجريان أحكام المسلمين عليهم . والجزية : ما تقرر عليهم من

الضريبة المالية أن يعطوه ، في مقابل ضريبة الزكاة على المسلمين وواجب الكفارات وغيرها .

ما يكون به غير المسلم ذمياً :

غير المسلم الذي يمكن أن يصير ذمياً يتجاذبه اتجاهات ثلاثة في الفقه الإسلامي ، إما مضيق أو متوسط أو موسع ، فالفريق الأول : يقصر إمكان إبرام عقد الذمة على أهل الكتاب (اليهود والنصارى) ولو كانوا عرباً ، ومن جرى مجراهم ممن له شبهة كتاب وهم المجوس (عبدة الأنوار والنيران) ولا تقبل من عبدة الأوثان . والفريق الثاني : يجيز هذا العقد مع كل شخص غير مسلم ، ما عدا عبدة الأوثان من العرب ، ولا يجوز هذا العقد بالاتفاق مع المرتدين . والفريق الثالث : يبيح إبرام هذا العقد مع أي شخص غير مسلم ، سواء أكان من العرب أم من العجم ، من أهل الكتاب ، أم من عبدة الأصنام^(١) .

ويكون غير المسلم ذمياً بأحد طرق أربعة :

(١) الفريق الأول : هم الشافعية والحنابلة والظاهرية والإباضية والإمامية ، والثاني : هم الحنفية والزيدية ، والثالث : هم الأوزاعي والثوري وفقهاء الشام والمالكية على المشهور .

أولاً - بالعقد الصريح : وهو الإيجاب من الدولة المسلمة ، والقبول من الطرف الآخر ، باللفظ ونحوه من كتابة أو إشارة .

ثانياً - بالقرينة الدالة على الرضا بالعقد ، ومنها :

١- الإقامة في دار الإسلام من الحربي المستأمن مدة سنة فأكثر .

٢- شراء المستأمن أرضاً خراجية (فتحت عنوة) في دار الإسلام .

٣- زواج الحرية المستأمنة أحد رعايا دار الإسلام .

ثالثاً - التبعة لغيره : وذلك يشمل الأولاد الصغار للأب أو الأم الذميين ، والزوجة إذا أسلم زوجها أو صار ذمياً ، واللقيط (المنبوذ) إذا وجد في معابد أهل الذمة أو في قراهم ، في تقدير الحنفية .

رابعاً - بالغلبة والفتح : بأن يفتح المسلمون بلاداً لأعدائهم ، ويرى إمام المسلمين ترك أهل هذه البلاد أحراراً بعقد الذمة وفرض الجزية على أشخاصهم ، والخراج (ضريبة الأرض) على أراضيهم ، كفتح سواد العراق .

حقوق أهل الذمة :

للمؤمنين المعاهدين حقوق وواجبات ، بحسب مقتضى أي عقد أو معاهدة . أما حقوقهم فهي بإيجاز كما قال الإمام علي رضي الله عنه : « وإنما بذلوا الجزية لتكون أموالهم كأموالنا ، ودمائهم كدمائنا » أي إنهم كالمسلمين في الحقوق والواجبات . والحقوق نوعان : عامة وخاصة :

أما الحقوق العامة : (وهي اللازمة للإنسان باعتباره فرداً في مجتمع ولا يستغني عنها) فهي ضمان الحرية الشخصية والحماية من الاعتداء ، وتشمل حرية التنقل ، ومنع القبض عليه ، إلا بمقتضى القانون ، والإقامة والسفر ، وحرية العقيدة ، وحرمة المسكن ، وممارسة الشعائر الدينية في المعابد الخاصة ، وحرية الرأي والاجتماع والتعليم ، والتمتع بمرافق الدولة وكفالة بيت المال ، وحرية العمل والتوظف إلا الإمامة العامة (الخلافة) والإمارة على الجهاد ، واكتساب الجنسية الإسلامية والحق في التجنس والرعية الكاملة .

وأما الحقوق الخاصة (وهي التي تنشأ عن علاقات الأفراد فيما بينهم وفقاً لأحكام القانون الخاص ، في العلاقات المالية

والعائلية) فهي تشمل حقوق الأسرة من زواج وتوابعه ،
والحقوق المالية ، كالحق في تملك المال ومباشرة التصرفات
للحصول على الثروة .

وتنحصر هذه الحقوق في الاصطلاح الفقهي في ثلاثة
وهي :

١- التزام تقريرهم في بلاد الإسلام ، إلا الحرم المكي في
اتجاه أكثر الفقهاء غير الحنفية ، وإلا جزيرة العرب وهي
الحجاز واليمن في رأي المالكية ، وإلا الحجاز في رأي
الشافعية والحنابلة ، إلا بإذن الإمام أو التجارة لحاجة لمدة
ثلاثة أيام .

٢- وجوب الكف عنهم ، وعصمة أنفسهم وأموالهم ، أي
حمايتهم من الاعتداء عليها بغير حق .

٣- عدم التعرض لكنائسهم ولا لخمورهم وخنازيرهم ،
ما لم يظهروها .

واجبات أهل الذمة :

يلزمنا معاملتهم بالحكمة والحسنى والرفق والمجاملة
اللينة .

وعلى الذميين واجبات نحو الدولة الإسلامية ، تقتضيها
طبيعة الانتماء إليها ، والحفاظ على مقاصدها ونظامها العام ،
وهي إما تكاليف مالية : وهي الجزية ، والخراج ،
والعشور ، وإما واجبات أخرى غير مالية .

أما الجزية : فهي ضريبة مالية على الرجال الأصحاء غير
المعذورين كعذر العمى ، والعرج والمرض ، وعلى الأغنياء
غير الفقراء العاطلين أو العاجزين عن العمل والكسب ، وغير
الفلاحين والحراث ، وغير الرهبان ، بمقدار دينار
(٤,٤٥ غم ذهباً) مرة واحدة في السنة ، إما في أولها عند
الحنفية ، أو في آخرها عند الفقهاء الآخرين ، وهو الأصح
عند الحنفية في وقت الأخذ .

وذلك في مقابل حمايتهم والدفاع عنهم من الدولة
الإسلامية . وتسقط في حال الإسلام ، أو الموت ، أو مضي
المدة عند أبي حنيفة ، أو حصول بعض الأعذار المقبولة ، أو
عجز الدولة عن حماية الذمي (المعاهد) أو اشتراك الذمي في
الجهاد أو الدفاع عن دار الإسلام ، وهذه كلها مسقطات
للجزية ، ربما جعلت جبايتها في الوقت الحاضر نادراً ، وهي
من الناحية العملية زالت من الوجود .

وأما الخراج : فهو ضريبة مالية على الأراضي الخراجية : وهي التي فتحت عنوة وقهراً ، كأراضي العراق ومصر والشام ، والأراضي التي صولح أهلها على وظيفة معلومة ، وأراضي نصارى بني تغلب ، والأراضي العُشرية إذا تملكها ذمي ، والأراضي العُشرية : هي أرض العرب وكل أرض أسلم أهلها طوعاً ، أو صارت للمسلمين بدون قتال غنيمة ، أو بإحياء موات أراضي غير المسلمين .

وأما العشور : فهي الضرائب التجارية التي تفرض على الذميين حين نقل أموالهم من بلد إلى بلد داخل دار الإسلام ، ومقدارها نصف العشر ، أو التي تفرض على المستأمنين حين إدخال أموالهم التجارية إلى بلد إسلامي ، ومقدارها العشر ، وهي أشبه برسوم الجمارك الحالية .

والتعشير يكون مرة واحدة في السنة ، عند أكثر الفقهاء ، وعند المالكية : عند الانتقال بالمال في كل مرة من بلد إلى آخر . ويراعى فيه مبدأ المعاملة بالمثل .

وأما الواجبات الأخرى غير المالية على الذميين : فهي الامتناع عن الإساءة للإسلام والمسلمين ، من سب الله أو كتابه أو الرسول أو الدين ، أو ارتكاب جرائم أمن الدولة ، أو

الاعتداء على أعراض المسلمين وأموالهم ، والامتناع عن إظهار بيع الخمر والخنازير في أمصار المسلمين .

ويعبر الفقهاء عن واجبات الذميين بما يلي :

يجب عليهم اثنا عشر شيئاً ، وهي : أداء الجزية عن كل رجل ، في كل عام مرة ، وضيافة المسلمين ثلاثة أيام إذا مروا عليهم ، ودفع عشر ما يتجرون به في غير بلادهم التي يسكنونها ، وألا يبنوا كنيسة ، ولا يتركوها مبنية في بلدة بناها المسلمون أو فتحت عنوة ، وأجاز بعضهم بناء الكنائس بإذن الإمام ، وهم الزيدية وابن القاسم المالكي ، وألا يركبوا الخيل ولا البغال النفيسة ، حتى لا يستعلوا على المسلمين ، وأن يمنعوا من جادة الطريق الواسعة منعاً للاستفزاز والتحدي ، وألا يتشبهوا بالمسلمين بالزي ، وتكون لهم علامة يعرفون بها كالزئار ، ولا يغشوا المسلمين ، ولا يأووا جاسوساً ، ولا يمنعوا المسلمين من النزول في كنائسهم ، وأن يوقروا المسلمين ، فلا يضربوا مسلماً ولا يسبونه ولا يستخدمونه ، وأن يخفوا نواقيسهم ، ولا يظهروا شيئاً من شعائر دينهم ، وألا يسبوا أحداً من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، ولا يظهروا معتقدتهم .

جرائم أهل الذمة وعقوباتهم :

يمنع الذميون كالمسلمين من ارتكاب الجرائم ،
ويعاقبون عليها بما يعاقب به المسلمون .

وهذه الجرائم الممنوعة : هي الجرائم التي تمس أمن
الدولة وسلامتها ، مثل المحاربة (قطع الطريق) والبغي
(الخروج على الدولة أو العصيان المسلح) والتجسس ،
وجرائم الاعتداء على النفوس والأعراض والأموال (جرائم
القصاص والحدود والتعازير أو التأديبات على معاص لم
تشرع لها عقوبات مقدرة ، وهي العقوبات المفوضة إلى
الحاكم أو القاضي) وهي تشمل جرائم القتل الموجبة
للقصاص إذا كان القتل عمداً ، أو الدية إذا كان خطأ ، والزنا
الموجب للحد المقرر شرعاً ، وهو الجلد مائة جلدة للأبكار
والرجم للمحصنين ، والسرقه الموجبة للقطع ، والقتل
(الرمي بالزنا) الموجب للجلد ثمانين جلدة ، وأنواع
المخالفات القانونية المقررة ، ويؤخذ بمبدأ (إقليمية القانون
الجنائي) ، ويعاقب الجاسوس بحسب ما يراه الإمام الحاكم
(الدولة) من المصلحة ، إما بالقتل (الإعدام) أو الحبس ،

أو غير ذلك . وأما نقض عهد الجاسوس الذمي ففيه خلاف على رأيين : رأي المالكية والحنابلة بالنقض ، ورأي الشافعية والحنفية بعدم النقض .

ولا يحد الذمي على شرب القليل من الخمر ، لأنه يعتقد إباحته ، ولكنه يحد إذا سكر ، وهذا في رأي الحسن بن زياد ، ويحد مطلقاً عند ابن حزم الظاهري ، والمعتمد أنه لا حد على الذمي والحربي والمستأمن بالشرب ولا بالسكر ، لأن شرب الخمر مباح عند الكتائبين .

نقض عهد الذمة :

لا ينتقض عقد أهل الذمة إذا أظهروا معتقدتهم في المسيح أو غيره ، ولكن تؤدّبهم ، وأما ما عدا ذلك فهو نوعان :

١- مخالفة مقتضى العهد : وفي ذلك اتجاهان للفقهاء :

يرى الأكثرون : أن عهد الذمي ينتقض بمنعه أداء الجزية ، أو امتناعه من إجراء أحكام الإسلام إذا حكم بها حاكم مسلم ، أو بالاجتماع على قتال المسلمين .

ويرى فقهاء الحنفية : أنه لا ينتقض عهدهم بذلك إلا أن

يكون لهم منعة (موقع تحصن) يحاربون بها المسلمين ، ثم يلحقون بدار الحرب ، او يغلبون على موضع ، فيحاربوننا إثر ثورة علينا .

٢- ارتكاب بعض الجرائم :

لو زنى ذمي بمسلمة ، أو أصابها بنكاح ، أو دل أهل الحرب على عورة (موقع ضعف) أو كاتبهم بأخبار المسلمين ، أو أوى جاسوساً من الحربيين ، أو فتن مسلماً عن دينه ، أو قتله عمداً ، أو قذف مسلماً ، أو دعاه إلى دينه ، أو قطع الطريق عليه ، أو طعن في الإسلام أو القرآن ، أو سبَّ الله ، أو ذكر رسولنا أو غيره من الأنبياء بسوء ، مما لا يتدينون به ، وقبلوا ذلك جهراً ، ينتقض عهده في رأي الشافعية والإمامية إن شرط عليه النقض بذلك ، لمخالفة الشرط ، ولحوق الضرر بالمسلمين ، وإلا فلا ينتقض .

واتجه جمهور الفقهاء إلى أن أمان المعاهد ينتقض بهذه الجرائم ، مطلقاً ، سواء شرط عليه ذلك أم لم يشرط ، للإضرار بالمسلمين .

ومذهب الحنفية : أنه لا ينتقض عهد أهل الدمة بفعل

ما يجب عليهم تركه ، والكف عنه ، مما فيه ضرر على المسلمين أو آحادهم في نفس او مال ، من الجرائم السابقة ، وكما تقدم ، إلا أن يكون لهم منعة ، فيتغلبون على موضع ، ويحاربوننا أو يلحقون بدار الحرب ، لأن ارتكاب الجريمة إما كفر وهم يقرون عليه ، وإما غير كفر فيعاقبون ويؤدبون عليه ، بحسب ما يرى ولي الأمر المسلم^(١) .

(١) البحر الرائق لابن نجيم : ج ٥ ، ط : البابي الحلبي بمصر ١٣٣٤ هـ ، فتح القدير لابن الهمام : ج ٤ ، ط : مصطفى محمد بالقاهرة سنة ١٣٥٦ هـ ، الذخيرة للقرافي ، ج ٣ ، ط : دار الغرب في بيروت ١٩٩٤ ، القوانين الفقهية لابن جزي ، ط : فاس ١٣٥٤/١٩٣٥ ، الحاوي الكبير للماوردي : ج ١٨ ، ط : دار الفكر - بيروت ١٩٩٤/١٤١٤ ، مغني المحتاج : ج ٤ ، ط : الحلبي ، ١٣٥٢ هـ/١٩٥٣ ، المغني : ج ٨ ، ط : دار المنار بمصر ١٣٦٧ هـ ، تحفة الأحوذى شرح الترمذي : ج ٥ ، ط : دهلي ١٣٣٣ هـ ، أحكام أهل النمة لابن القيم : جزءان ، ط : جامعة دمشق ١٩٦١ ، آثار الحرب في الفقه الإسلامي ، أ. د. وهبة الزحيلي ، ط : دار الفكر بدمشق ١٩٦١ ، أحكام الذميين والمستأمنين ، أ. د. عبد الكريم زيدان ، ط : جامعة بغداد ١٩٦٣/١٣٨٢ .

التعريف بأهل الكتاب :

للفقهاء اتجاهان في تحديد المراد بهم : اتجاه الحنفية ،
واتجاه الجمهور .

أما الحنفية : فيرون أن أهل الكتاب : هم كل من اعتقد
ديناً سماوياً ، وله كتاب مُنَزَّل ، كالتوراة ، والإنجيل ،
وصحف إبراهيم وشيث ، وزبور داود ، لأنها كتب سماوية
مُنَزَّلَة .

وأما الجمهور وبقية المذاهب : فيرون أن أهل الكتاب :
هم اليهود والنصارى فقط ، دون غيرهم ، كأصحاب الصحف
من إبراهيم وشيث وزبور داود ، لأن قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولُوا
إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابُ عَلَيَّ طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ [الأنعام : ١٥٦] يدل على
أنهم اليهود والنصارى فقط ، وهو رأي الجصاص الحنفي .

وقد ورد تعبير أهل الكتاب بحسب الاتجاه الثاني السابق
في (٣٠) موضعاً ، وتعبير « أتوا الكتاب » ونحوه في
(٥٥) موضعاً من القرآن الكريم .

وأما الصابئة في جزيرة الموصل ، والسامرة في بلدة نابلس
بفلسطين : فهم من أهل الكتاب عند أبي حنيفة ،

خلفاً لصاحبيه (أبي يوسف ومحمد) وهم قوم مشركون في رأي الأوزاعي ومالك بن أنس ، بين اليهود والنصارى ، ليس لهم كتاب .

وفرق النصارى من اليعقوبية والنسطورية والملكية والفرنجية والروم والأرمن والأقباط والسريان ، والكاثوليك ، والأرثوذكس ، والبروتستانت ونحوهم ، هم من النصارى . وفرق الشمعونية والعنانية واليسوية من اليهود .

وأما المجوس أو الزرادشت : فهم الذين مازالوا في بلاد فارس (إيران) في كرمان ويازد ، يعظمون الأنوار والنيران ، ويدعون نبوة زرادشت ، وهم فرق شتى ، منهم المزدكية أصحاب مزدك الذين يرون الاشتراك في النساء والمكاسب ، والخزمية أصحاب بابك الخرمي الذين ينكرون وجود الخالق والمعاد والنبوة والحلال والحرام . وهم ليسوا من أهل الكتاب في تقدير جماهير الفقهاء ، وعدّهم ابن حزم الظاهري من أهل الكتاب ، والرأي الأول أصح ، لأن حديث : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » الذي أخرجه البخاري عن عبد الرحمن بن عوف هو في أخذ الجزية ، يدل على أنهم ليسوا

أهل كتاب ، كما قال الفقهاء ، وإنما لهم شبهة كتاب .

وأما الدهرية : فهم الذين ينكرون الخالق ، وأن الأشياء وجدت بلا خالق ، وهم الماديون أو الملحدون ، وقد حكى القرآن خبرهم في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾ [الجاثية : ٢٤] وليسوا كتابيين إطلاقاً .

وأما المشركون : فهم الذين يقرون بربوبية الله تعالى ، ولكنهم يشركون معه في العبادة غيره ، فليسوا موحدين ، كعبدة الأوثان ، وعبدة الشمس والكواكب والملائكة ، ومن يعبد ما يستحسنه . وهم من غير أهل الكتاب .

وأما منكرو بعثة الرسول : فهم الذين يؤمنون بالله ، ولكنهم ينكرون النبوة أو بعثة الرسل ، كفرسيق من الفلاسفة .

وأما المرتدون : فهم الراجعون طوعاً عن دين الإسلام إلى الكفر ، والردة شرعاً : الرجوع عن دين الإسلام إلى الكفر ، سواء بالنية أو بالفعل المكفر أو بالقول ، وسواء قالوه استهزاءً أو عناداً أو اعتقاداً .

وأما الزنادقة : فهم الذين يظهرون الإسلام ، ويسرون الكفر ، ويدعون عادة لهدم عقائد الإسلام ، والترويج لضلالهم ، فهم غير المنافقين ، واعتبرهم البعض من المنافقين .

الأحكام المتعلقة بهم :

خاطب القرآن الكريم الكتابيين بعبارة « أهل الكتاب » ليتألفهم ، ويبين وجود جسور مشتركة بينهم وبين المسلمين ، كالاعتقاد بالله تعالى ، والنبوة ، والقيامة ، وعبادة الله ، والحلال والحرام ، والفضائل والأخلاق الكريمة .

لذا فإننا نقرهم على دينهم ، وأباح الإسلام مؤاكلتهم (الأكل معهم) ومعاشرتهم ، ومجادلتهم بالحكمة وبالتي هي أحسن ، وأحل أكل ذبائحهم ، والزواج من نسائهم المحصنات (العفاف) ، كما جاء في سورة المائدة (الآية : ٥) .

ويحل التعامل معهم بيعاً وشراءً ، إيجاراً واستئجاراً ، تملكاً وتمليكاً ، إيداعاً وإعارة ، رهناً وارتهاناً ، وشركة ومضاربة وغير ذلك ، وتباح صلتهم بالهبات والهدايا والأوقاف والصدقات ، ويمكن تحقيق نظام التعايش الديني معهم في مجتمع واحد متعدد الأديان ، بدليل ما جاء في وثيقة المدينة المنورة السياسية : « إن يهود بني عوف أمة من المؤمنين » أي إنهم بالصلح الذي عقد معهم كأمة أو فئة من المؤمنين .

وإذا سلّموا ، (رد عليهم السلام من باب العدل ، ويجوز

تشييع جنازتهم ، وتعزيتهم بأمواتهم ، وتهنئتهم بزوجة أو ولد أو عافية أو سلامة من مكروه ، وتصان كنائسهم من الأذى والاعتداء ، لأن الله يحب الدفع عن تلك الأماكن ، ولا بأس بعيادة مرضاهم ، أسوة بالنبي ﷺ ، وتجب معاملتهم بالحسنى من غير غش ولا خديعة ولا خيانة ، ويحرم تكليفهم ما لا يقدرون عليه ، أو تعذيبهم في أداء التكاليف المالية ، وتنفيذ بنود المعاهدات ، أو حبسهم أو ضربهم أو إهانتهم ، ولهم الأحقية بأرض الصلح ما أقاموا على صلحهم ، ويوفى لهم بأمانة بشروط المعاهدات الأمنية والاقتصادية والثقافية ، ويخفف عنهم (أي يعفون من العشور) فيما يحملونه من مؤن وزيت وحنطة ونحوها إلى مكة والمدينة .

وأساس كل ذلك قول الله تعالى : ﴿ لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٩﴾

[المتحنة : ٩٨]

وإذا دُعوا إلى الإسلام ، أو حدث جدال معهم ، لزم أن يكون بالحكمة والموعظة الحسنة ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ

يَتَأَهَّلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ
 وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا
 فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿ [آل عمران : ٦٤] وقوله
 سبحانه : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ
 وَجَدِّ لِهَمِّ بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ
 أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ [النحل : ١٢٥] .

ولا يكرهون على تغيير عقائدهم وأديانهم ، ودخولهم في
 الإسلام ، لقول الله تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ
 الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ
 الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٥٦] .

ولم يمنع النبي عليه الصلاة والسلام قبل فرض الجهاد ولا
 بعده وثنيًا من اعتناق دين أهل الكتاب ، كما ذكر ابن القيم في
 أحكام أهل الذمة ص ٧٠ .

وإذا احتكموا إلى محاكمنا ، لزمنا القضاء بينهم أو مع طرف
 مسلم بالحق والعدل ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ
 قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (١) . [المائدة : ٨] .

(١) أي لا يحملنكم بغض قوم وكرهيتهم على ترك العدل معهم .

ونتجنب نقض المعاهدات من جانبنا ، إلا إذا نقضوها من جانبهم ، ولا نمارس الخيانة ، لقوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ [النحل : ٩١] ولقول معاوية رضي الله عنه : « وفاء بعهد من غير غدر خير من غدر بغدر » .

وقواعد التعامل معهم تنبني على الحفاظ فعلاً - لا مجرد شعارات - على حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية ، والفضيلة والرحمة ، والإحسان والتقوى ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والمعاملة بالمثل ما لم ينحدر الفعل إلى مستوى الدناءة والخسة والعبث من غير فائدة ، فلا نجيز مثلاً النهبة والتمثيل بالقتلى ، ولا تقتل النساء والصبيان والرهبان وغيرهم من المدنيين حتى وإن فعلوا ذلك معنا .

الاستعانة بهم في القتال على أمثالهم : أجاز أغلب الفقهاء الاستعانة بهم في الحرب على قتال أمثالهم ، على أن تكون القيادة لنا ، لا على قتال المسلمين ولا أن يكونوا هم القادة ، وإذا كانوا حسني الرأي بالمسلمين ، وعند الحاجة ، لأن النبي ﷺ - فيما رواه مسلم - استعان بصفوان بن أمية يوم حنين ، وغير ذلك من الوقائع .

ولم يجز بعض الفقهاء الاستعانة بهم في شيء من ولايات المسلمين وأمورهم الحربية والمالية ، كالخراج ، كما ذكر ابن القيم في أحكام أهل الذمة ص ٢٠٨ ، مثل غيرهم من أهل الذمة .

وإن شارك الكتابي في الجهاد ، فأمن أحداً ، فإن شاء الإمام أمضاه ، وإلا فليرده إلى مأمنه ، في رأي الأوزاعي ، ولم يجز بقية الفقهاء أمان الذمي والحربي المستأمن ، منعاً من التهمة والميل لبني جنسه .

ولغير المسلم كتابياً أو غيره دخوله بلاد المسلمين ما عدا بعض الأماكن بأمان ، لسفارة ، أو تجارة ، أو سماع كلام الله وغير ذلك ، ويخضع للقانون الإسلامي ، وذلك لمدة ما دون السنة إلا بتجديدها أو إقرار الاستمرار كالسفراء والقناصل .

حقوق أهل الكتاب وواجباتهم :

هي في الغالب مثل حقوق أهل الذمة في داخل الدولة الإسلامية ، ما عدا بعض الاستثناءات كالجنسية ، وحق انتخاب الإمام (الخليفة) والترشيح للخلافة ، وممارسة الحقوق السياسية التي يتمتع بها المسلمون وأهل الذمة ،

وكذلك كفالة بيت المال خلافاً للذمي ، لكن تقوم الدولة
برعاية المستأمن وسدّ حاجته ، ولا تعرضه للهلاك .

وإذا بدرت خيانة من أجنبي ، أو خيفت خيانتته ، نبذ إليه
عهده ، وأبلغ مأمنه ووطنه بسلام وأمان ، لقوله تعالى :
﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنْذِرْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ^(١) إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ
الْخَائِبِينَ ﴾ [الأنفال : ٥٨] .

* * *

(١) أي مستويين في العلم بنقض العهد .

أهم المصادر والمراجع

- ١- الألو سي : العلامة محمود الألو سي البغدادى (١٢٧٠ هـ)
« روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني » دار
إحياء التراث العربي - بيروت .
- ٢- ابن الأثير : علي بن عبد الكريم الجزري (٦٣٠ هـ) .
 - ١- « النهاية في غريب الحديث والأثر » المطبعة الخيرية ،
١٣٢٢ هـ .
 - ٢- « جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ » طبعة الملك عبد
العزيز آل سعود .
 - ٣- أرنولد سير توماس : « الدعوة إلى الإسلام » الطبعة الثانية
١٩٥٧ م .
 - ٤- محمد بن يوسف أطفيش (١٣٣٢ هـ) « شرح النيل وشفاء
العليل » في فقه الإباضية ، المطبعة السلفية بالقاهرة ،
١٣٤٣ هـ .
 - ٥- البجيرمي : سليمان بن محمد بن عمر (١٢٢١ هـ) « تحفة
الحبيب على شرح الخطيب المسمى الإقناع في حل ألفاظ

أبي شجاع « الطبعة الثانية ، بمصر .

٦- البهوتي : منصور بن إدريس البهوتي (١٠٥١ هـ) « كشاف القناع على متن الإقناع » مطبعة أنصار السنة المحمدية ، ١٣٦٦ هـ .

٧- البيهقي : أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨ هـ) « السنن الكبرى » مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٤ هـ .

٨- ابن تيمية : الإمام تقي الدين إسماعيل بن شهاب الدين ، المعروف بابن تيمية الحراني (٧٢٧ هـ) .

١- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، الطبعة الثالثة ، دار الكتاب العربي ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
٢- رسالة القتال ضمن مجموعة رسائل .

٣- الاختيارات العلمية في اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية ، تأليف علي بن محمد بن عباس الدمشقي ، طبع بالقاهرة ، ١٣٢٩ هـ .

٤- « مجموع الفتاوى » طبعة الملك فهد بن عبد العزيز ، الطبعة الأولى .

٩- ابن جزّي : محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن جزّي الكلبي « القوانين الفقيهية » طبعة تونس ، ١٣٤٤ هـ .

١٠- الجصاص : أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٧٠ هـ) « أحكام القرآن » طبع دار الكتاب العربي في بيروت .

١١- أبو جعفر النحاس : أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي
المصري (٣٣٨ هـ) « الناسخ والمنسوخ في القرآن
الكريم » طبع زكي مجاهد (وبآخره الناسخ والمنسوخ لابن
خزيمة) .

١٢- جماعة من علماء الهند برئاسة عبد الرحمن الحنفي البحراري
(حوالي ١٠٧٠ هـ) « الفتاوى الهندية أو العالمكيرية »
المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣١٠ هـ .

١٣- ابن الحاجب : جمال الدين عثمان بن عمر الإسكندري
المعروف بابن الحاجب (٦٤٦ هـ) « المختصر الفقهي »
مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٢٠) .

١٤- الحازمي الهمداني : الحافظ أبو بكر بن يوسف الحازمي
الهمداني (٥٨٤ هـ) « الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من
الأخبار » المطبعة العلمية بحلب ، ١٣٤٦ هـ .

١٥- ابن حجر العسقلاني : أحمد بن علي بن محمد الكناني
العسقلاني (٨٥٢ هـ) « فتح الباري بشرح صحيح
البخاري » المطبعة البهية المصرية ، ١٣٥٢ هـ .

١٦- ابن حجر الهيتمي : أحمد بن محمد الهيتمي (٩٧٤ هـ)
« تحفة المحتاج بشرح المنهاج » مطبعة مصطفى محمد ،
الطبعة الأولى ، ١٣٠٥ هـ .

١٧- ابن حزم : الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن حزم
(٤٥٦ هـ) .

- ١- « المحلى » في فقه الظاهرية ، مطبعة الإمام بمصر .
- ٢- « الناسخ والمنسوخ » مطبوع بهامش الجزء الثاني من تفسير الجلالين ، مطبعة مصطفى محمد ، ١٣٠٠ هـ .
- ١٨- الحسين الصنعاني : شرف الدين الحسين بن أحمد الصنعاني « الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير للإمام زيد » مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٨ هـ .
- ١٩- الخطاب : محمد بن محمد المغربي المعروف بالخطاب (٩٥٤ هـ) « مواهب الجليل لشرح مختصر خليل » مطبعة السعادة بمصر .
- ٢٠- الحلي : أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلي (٦٧٦ هـ) « المختصر النافع في فقه الإمامية » الطبعة الثانية ، بوزارة الأوقاف المصرية .
- ٢١- أبو حيان : محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (٧٥٤) ، « البحر المحيط » مطبعة السعادة بمصر .
- ٢٢- الخرشي : أبو عبد الله الخرشي (١١٠١ هـ) أول شيخ للأزهر « فتح الجليل على مختصر العلامة خليل » وبهامشه حاشية العدوي (١١٨٩ هـ) مطبعة بولاق ، ١٢٩٩ هـ ، طبعة ثانية .
- ٢٣- ابن خزيمة ، « الناسخ والمنسوخ » بآخر كتاب أبي جعفر النحاس : الناسخ والمنسوخ .

٢٤- خير الدين الرزكلي « الأعلام » المطبعة العربية بالقاهرة ،
الطبعة الثانية .

٢٥- الدبوسي : الإمام أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي
الحنفي (٤٣٠ هـ) « تأسيس النظر » المطبعة الأدبية
بالقاهرة .

٢٦- الدردير والدسوقي : شمس الدين محمد عرفة الدسوقي
(١٢٣٠ هـ) والدردير هو سيدي أحمد الدردير
(١٢٠١ هـ) .

١- « حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير شرح مختصر
خليل » مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر .

٢- « الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب مالك » ومعه
حاشية الصاوي ، طبع دار المعارف .

٢٧- الدهلوي : ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي « حجة الله
البالغة في أسرار الأحاديث وعلل الأحكام » الطبعة الأولى
بالقاهرة ، ١٣٢٢ هـ .

٢٨- الرازي : فخر الدين محمد الرازي (٦٠٦ هـ) « مفاتيح
الغيب الشهير بالتفسير الكبير » المطبعة الخيرية ، الطبعة
الأولى ، ١٣٠٧ هـ .

٢٩- ابن رشد : القاضي محمد بن أحمد بن رشد القرطبي
(٥٢٠ هـ) « المقدمات الممهدة » مطبعة السعادة ،
١٣٢٥ هـ .

٣٠- ابن رشد الحفيد : محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن
رشد القرطبي « بداية المجتهد ونهاية المقتصد » مطبعة
الاستقامة ، ١٣٧١ هـ .

٣١- العلامة رشيد رضا ، « تفسير المنار أو تفسير القرآن الحكيم »
نقل فيه كلام أستاذه الشيخ محمد عبده (١٣٢٣ هـ) ورشيد
رضا المتوفى سنة (١٣٥٤ هـ) ، مطبعة المنار ، الجزء
العاشر (الطبعة الثانية) والجزء الثاني (الطبعة الرابعة)
١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .

٣٢- الرضوي : محمد رضا الموسوي (القرن ١٣ هـ)
« المستطاب المسمى بالشرح الرضوي » طبع حجر .

٣٣- الرملي : شمس الدين محمد بن أحمد الرملي (١٠٠٤ هـ)
« نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج » المطبعة البهية
المصرية ، ١٣٠٤ هـ .

٣٤- الزمخشري : محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي
(٥٢٨ هـ) « الكشاف عن وجوه التنزيل وعيون الأقاويل في
وجوه التأويل » طبع الحلبي بمصر ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

٣٥- الزيلعي : الفقيه فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي
(٧٤٢ هـ) « تبين الحقائق شرح كنز الدقائق » المطبعة
الأميرية سنة ١٣١٣ هـ .

٣٦- الزيلعي : الحافظ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف
الحنفي الزيلعي (٧٦٢ هـ) « نصب الراية لأحاديث

الهداية « مطبعة دار المأمون بمصر .

٣٧- السرخسي : محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي
(٤٨٣ هـ) .

١- « شرح السير الكبير » الطبعة الأولى بالهند ، ١٣٣٥ هـ ،
وطبعة جامعة القاهرة .

٢- « المبسوط شرح مختصر الحاكم الشهيد » الطبعة الأولى ،
١٣٢٤ هـ .

٣٨- ابن سلامة : هبة الله بن سلامة المفسر (٤١٠ هـ) « الناسخ
والمنسوخ » مطبوع بهامش أسباب النزول للنيسابوري .

٣٩- السيوطي « الأشباه والنظائر في الفروع » مطبعة مصطفى
محمد ، ١٣٥٩ هـ .

٤٠- الشافعي : الإمام محمد بن إدريس (٢٠٤ هـ) « الأم »
المطبعة الأميرية بمصر ، ١٣٢١ هـ .

٤١- الشربيني : الخطيب « مغني المحتاج إلى شرح المنهاج »
مطبعة الحلبي ، ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م .

٤٢- الشهيد الثاني : زين الدين بن علي بن أحمد العامل الجبعي
(٩٦٥ هـ) « الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية في قصة
الإمامية » دار الكتاب العربي بمصر .

٤٣- الشيرازي : أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ،
« المهذب » مطبعة البابي الحلبي بمصر .

٤٤- الشوكاني : محمد بن علي بن محمد الشوكاني ١٢٥٥ هـ .

- ١- « نيل الأوطار شرح متقى الأخبار » المطبعة العثمانية المصرية ، ١٩٥٧ م .
- ٢- « إرشاد الفحول » طبعة صبيح ، ١٣٤٩ هـ .
- ٤٥- الصنعاني : محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني (١١٤٢ هـ) « سبل السلام » مطبعة الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٠ م .
- ٤٦- ابن صلاح : عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (٦٤٣ هـ) « فتاوى ابن الصلاح » مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٣٣٧) .
- ٤٧- ضياء الدين : الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم التيمي (١٢٢٣ هـ) « متن النيل » في فقه الإباضية .
- ٤٨- الطبري : الإمام محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ) .
- ١- « التفسير » جامع البيان ، المطبعة الميمنية بمصر ، ١٣٢١ هـ .
- ٢- « تاريخ الأمم والملوك » دار القاموس الحديث - بيروت .
- ٣- « اختلاف الفقهاء » كتاب الجهاد والجزية وأحكام المحاربين ، نشره الدكتور يوسف شخت ، لندن ، ١٩٣٣ م .
- ٤٩- الطهطاوي : أحمد بن محمد بن إسماعيل الطهطاوي (١٣٢١ هـ) « حاشية الطهطاوي على الدر المختار شرح تنوير الأبصار للحصكفي » مطبعة بولاق ، ١٢٨٢ هـ .
- ٥٠- الطوسي : « الخلاف في الفقه » في فقه الإمامية وغيره ، مطبعة رنكين - طهران ، ١٣٧٧ هـ .

- ٥١- ابن عابدين : العلامة محمد أمين بن عابدين (١٢٥٢ هـ)
 « رد المحتار على الدر المختار » المطبعة الأميرية ،
 ١٣٢٦ هـ .
- ٥٢- عبد الله الشرقاوي شيخ الأزهر : « حاشية الشرقاوي على
 تحفة الطلاب » مطبعة الحلبي ، ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م .
- ٥٣- أبو عبيد : الحافظ القاسم بن سلام (٢٢٤٤ هـ) « الأموال »
 طبعة حامد الفقي .
- ٥٤- العدوي : الشيخ علي الصعيدي العدوي (١١٨٩ هـ)
 « حاشية على كفاية الكالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد
 القيرواني في مذهب مالك » المطبعة الأزهرية المصرية ،
 الطبعة الثانية ، ١٣٠٩ هـ .
- ٥٥- ابن العربي : أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي
 (٥٤٣ هـ) « أحكام القرآن » مطبعة البابي الحلبي بمصر ،
 الطبعة الأولى .
- ٥٦- العيني : بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني
 (٨٥٥ هـ) « عمدة القاري شرح صحيح البخاري » إدارة
 الطباعة المنيرية ، ١٣٤٨ هـ .
- ٥٧- ابن قدامة : موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
 المقدسي (٦٢٠ هـ) « المغني » على مختصر الخرقى ،
 مطبعة دار المنار ، الطبعة الثالثة ، ١٣٦٧ هـ .
- ٥٨- ابن قدامة : شمس الدين عبد الرحمن بن محمد المقدسي

(٦٨٢ هـ) « الشرح الكبير على متن المقنع الشافي » مطبعة المنار ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٨ هـ .

٥٩- القرطبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (٦٧١ هـ) « الجامع لأحكام القرآن » طبعة دار الكتب المصرية ١٣٨٧ هـ .

٦٠- العسقلاني : شهاب الدين أحمد بن محمد (٩٢٣ هـ) « إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري » طبع بولاق بمصر ، ١٣٢٧ هـ .

٦١- ابن قيم الجوزية : محمد بن قيم الجوزية (٧٥١ هـ) :

١- « زاد المعاد في هدي خير العباد » مطبعة الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٨ م .

٢- « أحكام أهل الذمة » بتحقيق الدكتور صبحي الصالح سنة ١٩٦١ م ، مطابع جامعة دمشق .

٦٢- الكاساني : علاء الدين أبو بكر بن مسعود (٥٨٧ هـ) « بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع » الطبعة الأولى بالقاهرة ، ١٣٢٨ هـ .

٦٣- ابن كثير : الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي ، « تفسير القرآن العظيم » مطبعة المنار ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٦ هـ .

٦٤- الكليني : محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (٣٢٩ هـ) « الكافي في الجامع الفروع » في فقه الإمامية

الجعفرية ، طبع حجر ، ١٣٠٣ هـ .

٦٥- الإمام مالك بن أنس (١٧٩ هـ) « المدونة الكبرى » رواية

سحنون ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٣ هـ .

٦٦- الماوردي : علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن البصري

(٤٥٠ هـ) « الأحكام السلطانية » المطبعة المحمودية

التجارية .

٦٧- الدكتور محمد ضياء الدين الريس « النظريات السياسية

الإسلامية » الطبعة الثالثة ، ١٩٦٠ م .

٦٨- محمد عليش ، الشيخ محمد عليش (١٢٩٩ هـ) شيخ

المالكية في الأزهر « شرح منح الجليل على مختصر خليل »

الطبعة الأولى ، ١٩٤٨ م .

٦٩- المرتضى : أحمد بن يحيى بن المرتضى (٨٤٠ هـ) « البحر

الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار » في فقه الزيدية ،

الطبعة الأولى ، ١٩٤٨ م .

٧٠- المرادوي : أبو الحسن علي بن سليمان المقدسي المرادوي

« تصحيح الفروع » في فقه الحنابلة ، مطبعة المنار ،

١٣٣٩ هـ .

٧١- المواق : محمد بن يوسف العبدري المعروف بالمواق

(٨٩٧ هـ) « التاج والإكليل لمختصر خليل » مطبوع مع

« مواهب الجليل » للحطاب .

٧٢- الميداني : الشيخ عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني

الحنفي (القرن ١٣ هـ) « اللباب في شرح الكتاب » طبع
صبيح بمصر .

٧٣- النووي : الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦ هـ)
« شرح مسلم » مطبعة محمود توفيق بالقاهرة .

٧٤- ابن هبيرة : الوزير عون الدين أبو المظفر يحيى بن محمد بن
هبيرة الحنبلي (٥٦٠ هـ) « الإفصاح عن معاني الصحاح »
طبعة حلب .

٧٥- ابن هشام المؤرخ : عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري
(٢١٣ هـ) « السيرة النبوية » طبعة الحلبي ، القاهرة ،
١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

٧٦- ابن الهمام : كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم
السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي (٨٦١ هـ) « فتح
القدير شرح الهداية للمرغيناني » مطبعة مصطفى محمد
بمصر .

٧٧- الهيثمي : نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧ هـ)
« مجمع الزوائد ومنبع الفوائد » طبع مكتبة القدس بمصر ،
١٣٥٣ هـ .

٧٨- الدكتور وهبة الزحيلي :

- ١- « الفقه الإسلامي وأدلته » طبع دار الفكر ، عام ١٩٨٤ م .
- ٢- « آثار الحرب في الفقه الإسلامي ، دراسة مقارنة » الطبعة
الثالثة بدار الفكر ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- ٣- « العلاقات الدولية في الإسلام » مقارنة بالقانون الدولي الحديث ، مؤسسة الرسالة ، ١٣٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٧٩- أبو يعلى : محمد بن الحسين الفراء ، « الأحكام السلطانية » المطبعة الميمنية ، ١٣١٣ هـ .
- ٨٠- أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم « الخراج » المطبعة السلفية ، ١٣٥٢ هـ .

* * *

المحتوى

| | |
|--|----|
| تمهيد | ٥ |
| ١- هل الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم السلم أو الحرب | ١٠ |
| مناقشة الأدلة | ٣٢ |
| مناقشة أدلة المصنِّفين في المذاهب | ٤٣ |
| ٢- أحكام الحرب وموجباتها وأثارها (الفرق بين الحرب والجهاد) | ٥٠ |
| تعريف الحرب والجهاد | ٥٠ |
| أحكام الحرب | ٥٦ |
| الفرض العيني للجهاد | ٦٣ |
| شروط الجهاد | ٦٨ |
| المكلفون بالجهاد | ٦٩ |
| إعلان الحرب | ٧١ |
| قواعد القتال | ٨٣ |

- ٩٣ من يُقتل ومن لا يُقتل من الأعداء
- ٩٨ منشأ الخلاف وبيان الأدلّة
- ١٠٤ اتّخاذ وسائل التّصر والغلبة
- ١١٠ موجبات الحرب
- ١١١ الباعث على الجهاد
- ١١٨ حالات مشروعة للجهاد
- ١٣٢ ٣- آثار الحرب (أو أحكامها)
- ١٣٣ أحكام الأموال العامّة
- ١٣٩ معاملة غير المسلمين في دار الإسلام
- ١٤٣ معاملة المستأمنين - حالة الرقيق
- ١٤٤ الارتداد
- ١٤٥ التحويل لدار الإسلام
- ١٤٧ الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام
- ١٥١ الأسرى
- ١٥٧ ٤- متى يُجنح إلى السّلم ؟
- ١٦٣ أدلّة الجنوح إلى السّلم أو الصّلح
- ١٧٧ ٥- أهل الذّمّة وأهل الكتاب
- ١٧٨ ما يكون به غير المسلم ذميًّا

| | | |
|-----|-------|----------------------------|
| ١٨٠ | | حقوق أهل الذمّة |
| ١٨١ | | واجبات أهل الذمّة |
| ١٨٥ | | جرائم أهل الذمّة وعقوباتهم |
| ١٨٦ | | نقض عهد الذمّة |
| ١٨٩ | | التّعريف بأهل الكتاب |
| ١٩٢ | | الأحكام المتعلقة بهم |
| ١٩٦ | | حقوق أهل الكتاب وواجباتهم |
| ٢١١ | | المحتوى |

* * *

بيع الدين في الشريعة الإسلامية

لقد حرّم الإسلام الربّاء ، وحرّم كلّ منافذه ، ولم يسمح باختراق سوره أو تجاوز حدوده ، رعاية لمصلحة الفرد والجماعة .

ولا يعقل أن يحرمّ الإسلام الربّاء ، ويتسامح في ثنایا العقود من بيع وقرض ، أيّاً كانت صورة البيع ، أو كان البيع الصحيح في الظاهر جسراً للربّاء كما في بيع (العينة) .

وفي هذا الكتاب بحث قيم (بيع الدين) ليعلم المسلم الجائز منه ، فيصح ، والممنوع منه فيبطل بسبب الوقوع في الربّاء ، مع إيراد أقوال العلماء واختلافهم ، والتفسير الصحيح - إن شاء الله - لتلك الأقوال ، وتعيين الراجع منها بحسب قواعد الشريعة .



